# المحور الأول

# الإطار الدولى والإقليمى للحرب

١ ـ البيئة الدولية قبيل اندلاع الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية

(قراءة فى خريطة الواقع الدولى) ..... د. محمد سالمان طايع

٢ ـ البيئة الإقليمية ..... د. حسن أبو طالب

• التعقيب ..... د. بهجت قرنى

obeikan.com

obeikan.com

# ١ ـ البيئة الدولية قبيل اندلاع الحرب الإسرائيلية / اللبنانية قراءة فى خريطة الواقع الدولى

د. محمد سالمان طايع(*)

## مقدمة

يوضح تأمل الخريطة السياسية للنسق الدولى منذ انتهاء الحرب الباردة أن ثمة تغيرات هيكلية قد شهدتها الساحة الدولية، ساهمت بدورها فى إحداث تحولات جذرية فى الأجندة الدولية؛ حيث أعيدت صياغة الأولويات والقضايا، وتمت عملية إعادة مراجعة للعديد من المفاهيم والرؤى والتصورات التى كانت حاكمة فى فترة القطبية الثنائية.

فلقد توالت التطورات الجذرية على المجتمع الدولى منذ تولى الرئيس «ميخائيل جورباتشوف» (رئيس الاتحاد السوفيتى السابق) السلطة فى مارس ١٩٨٥، بعد انتخابه أمينًا عامًا للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى، ومناداته ببرنامجه الإصلاحى المعروف بـ «البيروسترويكا»، الذى أقرته اللجنة التنفيذية للحزب الشيوعى فى إبريل ١٩٨٥ كإستراتيجية للدولة فى الداخل والخارج.

وإذا كان الكثير من المحللين والمراقبين والباحثين فى العلاقات الدولية يعتبرون تولى «جورباتشوف» للسلطة فى الاتحاد السوفيتى السابق بمثابة الحدث المفصلى الذى يؤرخ له باعتباره بداية نهاية الحرب الباردة؛ ومع ذلك، فإنه ما بين هذا الحدث وحتى اندلاع الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية فى يوليو ٢٠٠٦؛ وقعت أحداث واستجدت متغيرات يتعين علينا التأمل فيما مثلته من تحديات، وما قد يكون لها من انعكاسات وتداعيات.

(*) مدرس العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وعضو المجلس المصرى للشئون الخارجية.

يأتى فى مقدمة تلك التحديات ما يشهده الفكر الإستراتيجى الدولى من تطوير للمفاهيم والمبادئ التى سادت العلاقات الدولية لسنوات طويلة؛ فلم تعد تلك المبادئ فى ذات الموقع الحاكم لتلك العلاقات على النحو الذى اعتاده العالم؛ بل شهدنا قيمًا كانت ثابتة تتهاوى، ومبادئ كنا نحسبها راسخة تتزعزع؛ فلم يعد مبدأ السيادة الوطنية ومفهوم الوحدة الإقليمية للدولة كافيين لمنع التدخل فى الشئون الداخلية للدول، وواكب هذا إنكار لحقائق التنوع الثقافى والتباين الاجتماعى بين الحضارات المختلفة، وتراجُع دائرة الحوار الدولى أمام محاولات متصلة من بعض الأطراف الدولية لفرض رؤى وأنماط معينة من التفكير والحياة على الآخرين.

بيد أنه يمكن القول بأن تغير بنية (هيكل) النظام العالمى من الثنائية القطبية إلى الأحادية كان أحد أهم وأبرز ملامح التغير وإعادة التشكل فى الخريطة السياسية الدولية الراهنة. وقد ارتبط بهذا الحدث ـ أو ترتب عليه ـ عدد من المتغيرات الأخرى.

وانطلاقًا مما سبق تتحدد **الإشكالية البحثية** التى تسعى هذه الدراسة إلى التصدى لها فى السؤال التالى: «ما هى أبرز ملامح خريطة الواقع السياسى الدولى فى الفترة السابقة على اندلاع الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية فى يوليو ٢٠٠٦»؟

ومن الناحية **المنهاجية التحليلية**؛ تنهض هذه الدراسة على تحليل عناصر الخريطة السياسية الدولية؛ باعتبارها «المحددات الدولية» للحرب الإسرائيلية/ اللبنانية؛ أى تلك المحددات النابعة بأصولها ومصادرها من عناصر البيئة الخارجية (الدولية)، والتى تشكل ـ فى مجموع تفاعلها واعتمالها مع بعضها البعض ـ «المتغير المستقل» الذى يفسر أحد أبعاد تلك الحرب، باعتباره المتغير المسبب لها[1].

ومن ثم تنهض الدراسة منهاجيًا فى تحليلها لعناصر البيئة الدولية للحرب الإسرائيلية اللبنانية على **المقترب النظمى**، الذى يقوم بالأساس على افتراض أن هناك تأثيرًا لخصائص النظام العالمى على الوحدات المكونة له، سواء أخذت شكل الدول أو أخذت شكل نظم دولية أو إقليمية تابعة.

ومن هذه الفرضية تنطلق فرضية أخرى مؤداها أنه عندما تتغير أبعاد النظام العالمى أو البيئة الخارجية بشكل عام بتشابكاتها وتعقيداتها؛ فإن هناك تغيرات سوف تحدث داخل الوحدات المكونة للنظام، وفى سلوكها الخارجى.. وبشكل أكثر دقة فإن تغيرات النظام

الدولى والبيئة الخارجية بشكل عام تمثل محددات خارجية لعملية تغير السياسة الخارجية فى كل دولة من الدول.

وفى هذا الإطار تجدر الإشارة إلى أن أدبيات العلاقات الدولية قد أعطت اهتمامًا نظريًا كبيرًا بمعضلات العلاقة بين النظام الدولى الشامل والنظم الفرعية (الإقليمية) الدولية، وبعوامل الارتباط والانفصال بين النظامين الفرعى الإقليمى والدولى، من خلال الفواعل والموضوعات المشتركة، ومن خلال أنماط وآثار التفاعل بين النظم الفرعية المختلفة.

وقد تزايد الاهتمام بهذا المستوى النظمى فى ظل التطورات الدولية على صعيد التوازن الدولى والعلاقات الاقتصادية الدولية، التى لم يعد معها من الممكن الفصل بين خصوصيات النظم الإقليمية الفرعية وتفاعلات النظام العالمى.

وفى هذا الصدد؛ فإن خصائص النظام العالمى وما يطرأ عليها من تغير؛ تؤثر بشكل أو بآخر على الأنساق الفرعية الإقليمية[٢].

وبإسقاط هذه الحقيقة النظرية على النظام العالمى فى مرحلته الراهنة، لا سيما وأنه قد شهد تغييرات عالمية جعلت منه - وبأكثر من مقياس - نظامًا عالميًا جديدًا، وقد انعكست التغيرات فى بيئة وعناصر وهيكل النظام العالمى الجديد - حتمًا - على الأنساق الفرعية الإقليمية التابعة له، ولأغراض التحليل؛ فإن هذه الدراسة سوف تعالج تلك الإشكالية البحثية من خلال خمس نقاط تحليلية، تشكل فى مجموعها أبرز ملامح خريطة الواقع الدولى فى المرحلة محل البحث، وهى:

١ - بنيان (هيكل) النظام الدولى.

٢ - إعادة تعريف مفهوم القوة: من القوة الصلدة إلى القوة اللينة.

٣ - تصاعد دور المكون الثقافى والحضارى فى العلاقات الدولية.

٤ - الحرب على الإرهاب.

٥ - عسكرة العلاقات الدولية.

## أولاً: بنيان (هيكل) النظام الدولى: الأحادية القطبية

يُعرف النظام الدولى على أنه «**نسق من العلاقات تتميز بالوضوح والاستمرارية بين الوحدات أو الأطراف الدولية المتعددة المكونة لبناء أو هيكل هذا النظام**» . وتأسيسًا على هذا التعريف يمكن النظر إلى مفهوم النظام الدولى على أساس أنه يعنى نمطًا أو أنماطًا سائدة للتفاعلات بين الوحدات المختلفة المكونة لبنائه، وأن هذه التفاعلات تعكس علاقات تأثير وتأثر بين كل وحدة من وحدات النظام ذاته[٣] .

ويقصد بالنسق (System) «مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيًا من خلال عملية التفاعل؛ فالنسق يتميز بالترابط والتوافق بين وحداته، بمعنى أن سلوك كل وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى، كما أنه يؤثر على سلوك تلك الوحدات ويتوقف عليها، كذلك فالتفاعل الذى يتم داخل النسق ليس تفاعلاً عشوائيًا، ولكنه تفاعل نمطى يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به» .

وينطوى النسق الدولى ـ وفق هذا التعريف ـ على أربعة أبعاد رئيسة؛ هى: الوحدات، والمؤسسات، والعمليات السياسية، وأخيرًا، البنيان.

ويقصد بالبنيان: «كيفية ترتيب الوحدات المكونة للنسق الدولى بالنسبة لبعضها البعض»، ويتحدد هذا الترتيب طبقًا لكيفية توزيع المقدرات بين الوحدات المكونة للنسق، وأيضًا طبقًا لدرجة الترابط بين تلك الوحدات» . ويقصد بتوزيع المقدرات فى هذا الصدد نمط توزيع الموارد الاقتصادية، ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولى[٤] .

وبمطابقة هذا التعريف بما يشهده النظام الدولى من تغيرات منذ منتصف ونهاية ثمانينيات القرن المنصرم؛ يمكن القول بأن النظام الدولى الذى تبلور فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد شهد تحولات وتغيرات كبرى طرأت على بنيان ذلك النظام، وذلك كان من شأنه خلق نظام دولى جديد نعاصره الآن.

فقد شهد القرن العشرون ثلاث حروب عالمية كبرى؛ هى: الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ـ١٩١٨)، والحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ـ١٩٤٥)، والحرب الباردة (١٩٤٦ـ١٩٩١). وبينما ترتب على الحرب الأولى سقوط حوالى ٩ , ١٥ مليون قتيل، وعلى

الحرب الثانية سقوط حوالى ٣٥,٧ مليون قتيل؛ فإن الحرب الباردة جاءت فى سياق مختلف كليًا؛ حيث لم تؤد إلى سقوط قتلى، وإنما انتهت تلك الحرب بإلغاء الوجود السياسى للاتحاد السوفيتى فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١، وإعلان إنشاء رابطة الدول المستقلة[٥].

إلا أن القرن العشرين لم يشأ أن ينتهى ليسلم زمام البشرية إلى القرن الحادى والعشرين؛ قبل أن يحسم حسمًا نهائيًا المناظرة الكبرى التى دارت فى جنباته بين الرأسمالية والماركسية. وليس هناك من شك فى أن ثورة أكتوبر التى وقعت أحداثها عام ١٩١٧ فى الاتحاد السوفيتى، والتى ترتب عليها نشوء نظام سياسى جديد لم يشهده العالم من قبل؛ كانت من أهم أحداث القرن، فلأول مرة فى التاريخ تترجم أيديولوجية سياسية صاغها فى صورتها النهائية مفكر واحد هو «كارل ماركس» إلى نظام سياسى عالمى لم يقنع بالتطبيق فى بلد واحد هو الاتحاد السوفيتى، ولكنه امتد إلى قارات متعددة؛ فشهدنا تطبيقًا له فى آسيا حيث تبرز التجربة الصينية، وفى إفريقيا، وفى أمريكا اللاتينية.

فمنذ أن نشأ النظام الشيوعى شُنت ضده الحملات العسكرية والسياسية والدعائية الإعلامية، وكرس مفكرون غربيون عديدون حياتهم العلمية للهجوم عليه، وتفنيد أسسه الفلسفية ودعائمه الاجتماعية والاقتصادية، وفى مقابل ذلك، قام المعسكر الاشتراكى بحملة مضادة على الرأسمالية الغربية.

وهكذا فقد هيمن على مناخ النصف الثانى من القرن العشرين هذا الصراع الضارى بين الماركسية والرأسمالية، والذى اتخذ أبعادًا بالغة الخطورة، تمثلت فى سباق التسلح النووى، الذى وضع البشرية كلها على حافة الخطر[٦]. وكان المضمون الأيديولوجى والعسكرى للحرب الباردة هو ذلك التناطح العالمى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى السابق، وهو المضمون الذى عبر عنه أحد علماء السياسة الأمريكية (وهو «جون لويس جاديس») معقبًا على ذلك التناطح بقوله: «كلما نظرنا إلى الحرب الباردة كصراع بين القومية السوفيتية والقومية الأمريكية؛ نظرنا إلى ذلك الصراع كمنافسة بين اثنين من الأيديولوجيات الدولية، أو بين كتلتين عسكريتين متناحرتين، أو بين منطقتين جغرافيتين أطلقنا عليهما وصفين لا يفيان بالغرض؛ ألا وهما الشرق والغرب»[٧].

ودارت المناظرة، وكل فريق يتوعد الآخر بقرب هزيمته الكاملة.. غير أن الرأسمالية أثبتت - بما لا يدع مجالاً للشك - قدرتها على تجديد نفسها، واستفادتها من النقد

الماركسى فى تطوير مشروعها، فى الوقت الذى جمدت فيه الماركسية جموداً شديداً، بالرغم من المحاولات الجسورة لإنقاذ المشروع الاشتراكى من الفشل، غير أن هذه المحاولات ـ نظرية كانت أو سياسية ـ قد فشلت فشلاً ذريعًا لأسباب متعددة.

فلقد أسفرت التغيرات العميقة التى لحقت بالنظام الدولى منذ منتصف الثمانينيات عن سقوط العالم الثنائى القطبية، وانتهاء الحرب الباردة بكل ما تتضمنه من صراعات أيديولوجية، ومعارك سياسية، وتوازنات للقوى. وتمثلت النتيجة البارزة لكل هذه التطورات فى بروز الولايات المتحدة باعتبارها الفاعل الرئيس المهيمن على الساحة الدولية، وتفردت بدور اللاعب المؤثر على الساحة العالمية فى الوقت الراهن[٨].

فلا يختلف أحد من المحللين للعلاقات الدولية على أن النظام الدولى الذى تحددت معالمه واستقرت أسسه بعد الحرب العالمية الثانية؛ أصبح يمر منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين بمرحلة تحول عميقة فى هياكله السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن هذا التحول يمهد لتحول نحو مخاض نظام دولى جديد؛ فقد تلاحقت على الساحة الدولية منذ تولى «جورباتشوف» زمام السلطة فى الاتحاد السوفيتى فى مارس ١٩٨٥ تغيرات كبرى، تعد بمثابة ثورة كاملة فى النظام العالمى، بما يتضمنه ذلك من تحولات فى الأفكار السائدة، وفى تعريف وتقسيم الأدوار، وتوزيع الموارد وفرص النمو المتاحة للقوى الاجتماعية والسياسية المختلفة على الصعيد العالمى.

فابتداءً من خريف عام ١٩٨٩ بدأ الاتحاد السوفيتى السابق فى الهبوط من مستواه الإمبراطورى، كما أخذت الشيوعية ـ نظامًا وسياسة واقتصادًا ـ داخل الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الشرقية التى كانت تسير فى فلكه، فى التفكك داخليًا وبصورة سلمية ومتتابعة وفق نظرية «الدومينو»، ووقف العالم يشهد فى ذهول سرعة اختفاء إحدى الدولتين العظميين، والتحول من نظام عالمى ذى قطبين إلى «نظام دولى جديد».

ونتيجة لهذه الأحداث المتعاقبة فى سرعة كبيرة توقفت الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقى والغربى بصورة مفاجئة تقريبًا، ووقف الشرق محاولاً طاقة جهده تقليد الغرب، دون أن يكون هذا ناجمًا عن هزيمة عسكرية أحاقت به.

ولم تكن التطورات الدولية الجارية والمتلاحقة التى جرت فى نهاية الثمانينيات من القرن الماضى، وأنهت نظامًا دوليًا كاملاً ظل يسيطر ويحكم العلاقات الدولية لقرابة نصف القرن

الأخير؛ إلا تراكمًا كميًا ونوعيًا لتفاعل علاقات الصراع والتنافس بين الغرب والشرق، وكذلك لمحاولات إدخال عناصر الاستقرار فى هذه العلاقة. وإذا كانت أنماط هذه العلاقة قد ميزت علاقات الحرب الباردة فى مراحلها المختلفة منذ أن بدأت تتطور فى أعقاب الحرب العالمية الثانية؛ فإنها تنطبق بوجه خاص على حقبة الثمانينيات، بالنظر إلى عمق وكثافة التفاعلات، سواء على مستوى المواجهة الدولية سياسيًا وأيديولوجيًا، وبما حملته من إمكانيات المواجهة العسكرية، وتصاعد سباق التسلح، ودخوله إلى مستويات جديدة، أو على مستوى التطورات الذاتية داخل القوتين، وبشكل خاص فى الاتحاد السوفيتى السابق[٩].

ومما لا شك فيه أن النظام الدولى قد دخل مرحلة جديدة من تطوره المعاصر منذ بداية عقد التسعينيات، وتحديدًا منذ اختفاء الاتحاد السوفيتى وانتهاء عصر الحرب الباردة فيما بين القطبين الرئيسين اللذين هيمنا على هذا النظام فى أعقاب الحرب العالمية الثانية. ومما لا شك فيه أيضًا أن انتهاء الحرب الباردة لا يمثل التطور النوعى الوحيد الذى شهده النظام الدولى فى المرحلة الراهنة[١٠]؛ فالثابت أنه إضافة إلى التطور المذكور هناك كذلك مجموعة التطورات الأخرى العديدة والمهمة أيضًا، والتى تنتقل الإنسانية بفعلها، عبر عملية معقدة ومركبة؛ صوب صياغة مجتمع عالمى جديد تحت تأثير الثورة الكونية، وهى تأتى فى إطار التعاقب التاريخى للثورات الممتدة التى شهدتها الإنسانية، والتى بدأت بالثورة الزراعية، ثم تلتها الثورة الصناعية، وأخيرًا جاءت ثورة «تكنولوجيا الاتصال والمعلومات»، والتى جعلت العالم لأول مرة فى تاريخ البشرية بمثابة «قرية صغيرة - Global Village»، كما جعلت العلم والمعرفة (Know How) قوة أساسية من قوى الإنتاج، تضاف إلى الأرض ورأس المال والعمل[١١].

ويشهد عام ١٩٩١ وقوع حدثين كبيرين هما من أبرز المنعطفات فى التاريخ السياسى؛ جاء أولهما فى مطلع العام؛ وهو نجاح الحشد الدولى بقيادة الولايات المتحدة فى هزيمة العراق عسكريًا، وإجباره على الخروج من الكويت بعد سبعة أشهر من احتلالها[١٢]. أما الحدث الثانى فقد تجلى خلال نفس العام، وتبلور رسميًا وبوضوح فى الانقلاب الفاشل فى ١٨ أغسطس ١٩٩١، والذى سعى للإطاحة بالرئيس «ميخائيل جورباتشوف» وسياسته الانفتاحية[١٣]، ثم إلغاء الصيغة الفيدرالية للاتحاد السوفيتى السابق وحله فى ٢٠ ديسمبر ١٩٩١، وإعلان قيام «رابطة الدول المستقلة» أو «اتحاد دول الكومنولث المستقلة»[١٤].

وفى ظل هذه التطورات الخطيرة؛ أعلن الرئيس الأمريكى «جورج بوش» الأب قيام ما أسماه «النظام العالمى الجديد ـ New World Order»؛ فقد كانت المرة الأولى التى يستخدم فيها «بوش الأب» مفهوم «النظام العالمى الجديد» فى الخطاب الذى ألقاه أمام الجلسة المشتركة للكونجرس الأمريكى، والتى ضمت أعضاء مجلسى النواب والشيوخ فى ١١ سبتمبر ١٩٩٠؛ وهو الخطاب الذى وجهه الرئيس الأمريكى ـ آنذاك ـ بمناسبة إرسال قوات أمريكية إلى الخليج؛ حيث جاء فى نص خطابه:

«Out of these troubled times, our ìobjective - a new world order - can. . emergeìtoday, that new world is struggling to be born, a world quite different from the one we have known...[15].

وفى حديثه عن هذا النظام؛ تحدث عن فكرة «عصر جديد»، و«حقبة للحرية»، و«زمن للسلام لكل الشعوب»، «ونظام عالمى جديد يكون متحررًا من الإرهاب، فعالاً فى البحث عن العدل، وأكثر أمنًا فى طلب السلام؛ عصر تستطيع فيه كل أمم العالم غربًا وشرقًا وشمالاً وجنوبًا؛ أن تنعم بالرخاء وتعيش فى تناغم».

ثم استخدم الرئيس «بوش الأب» مفهوم «النظام العالمى الجديد» للمرة الثانية فى ١٦ يناير ١٩٩١، وذلك أثناء خطابه الذى ألقاه فى البيت الأبيض، والذى وجهه إلى الأمة الأمريكية بمناسبة بدء العمليات العسكرية فى الخليج؛ حيث جاء فى نص الخطاب:

«The opportunity to build a new world order, where the rule of lawìgoverns... the conduct of nations, and... in which a credible United Nations can use its peace keeping role to fulfill the promise and vision of the UN's founders"[16].

ثم كانت المرة الثالثة التى أعلن فيها الرئيس الأمريكى السابق «بوش» قيام ما أسماه «النظام العالمى الجديد»؛ حيث دعا إليه فى الخطاب الذى ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٣ سبتمبر ١٩٩١. وفى الخطاب المذكور تحدث «بوش» عن «نظام ينبغى على أى دولة فيه ألا تتنازل عن ذرة واحدة من سيادتها، نظام يتسم بحكم القانون لا اللجوء إلى القوة، والتسوية التعاونية للنزاعات، لا الفوضى وسفك الدماء، وإيمان لا حد له بحقوق الإنسان»[١٧].

ولقد كانت عبارات «بوش» مدعاة لتفاؤل الكثير من المحللين والمراقبين للعلاقات الدولية؛ بأن يقوم النظام العالمى الجديد على أسس المشروعية الدولية. وبالفعل تحدث د. «بطرس غالى» أمين عام الأمم المتحدة آنذاك وغيره من المحللين عن دور أقوى للأمم المتحدة فى النظام العالمى الجديد[١٨]؛ فالأمر بدا وكأنه «حُكم» أو «قرار» فوقى من الرئيس الأمريكى آنذاك إلى باقى أمم وشعوب العالم؛ ذلك أن كلمة «نظام» هى ترجمة لكلمة (Order) الإنجليزية المشتقة من الكلمة اللاتينية (Order) بمعنى «خط مستقيم ونظام». والكلمة مبهمة للغاية؛ فهى تعنى مثلاً «الترتيب المنظم والمتواتر»، و«هرم السلطة والقوة الذى يتم بمقتضاه تطبيق أحكام بعينها وفرضها»، و«الالتزام بالقانون». فالكلمة تشير إلى مجموعة من القوانين و«السنن» التى تتسم بقدر معقول من الثبات عبر مرحلة زمنية طويلة نسبيًا، يتحرك الواقع بمقتضاها ولا يمكن فهمه بدونها.

ويضم النظام العالمى الجديد ـ حسب هذه الرؤية ـ العالم بأسره؛ فلم يعد هناك انفصال أو انقطاع بين المصلحة الوطنية والمصالح الدولية، وبين الداخل والخارج[١٩].

وقد تضمن هذا الخطاب ـ الذى أعلن من خلاله الرئيس «بوش» قيام النظام العالمى الجديد ـ نوعًا من أنواع تصفية الحسابات التاريخية بين الرأسمالية والشيوعية، ودعوته إلى تسيير نسق من القيم تؤمن به الولايات المتحدة، بالإضافة إلى تركيزه على عصر المعلومات وتأثير تكنولوجيا الاتصال[٢٠]. وهذا النسق القيمى يمكن فى الواقع أن يتم الاتفاق على كثير من مبادئه ومن أهمها الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان؛ غير أن بعض المبادئ الأخرى مثل اعتبار الرأسمالية هى الطريق الأمثل لتطور البشرية ـ وخصوصًا الرأسمالية كما هى فى المفهوم الأمريكى ـ قد لا يكون محل اتفاق حتى الآن.

وأيًا كان توصيف المنظومة الدولية الجديدة التى ظهرت عقب انتهاء الحرب الباردة؛ فإنه مما لا شك فيه أن النظام الدولى الثنائى القطبية قد توارى، وحل محله نظام عالمى جديد، وأخذت «مخرجات ـ Out puts» «النظام العالمى الجديد» تتوالى تترا، وأصبح ذلك النظام ـ بفعل تكنولوجيا المعلومات ـ يعيش مرحلة «مجتمع المعلومات الكونى»، ولقد أصبحت «الكونية ـ Globalism» هى روح الزمن فى مجتمع المعلومات الكونى[٢١].

فالعالم اليوم يعيش مرحلة جديدة من التطور التكنولوجى، امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات: **أولها**: ثورة المعلومات، أو ذلك الانفجار المعرفى الضخم

المتمثل فى الكم الهائل من المعرفة فى أشكال تخصصات ولغات عديدة، والذى أمكننا السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات. **وثانيها:** ثورة وسائل الاتصال المتمثلة فى تكنولوجيا الاتصال الحديثة، التى بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية، مروراً بالتلفاز والنصوص المتلفزة، وانتهت بالأقمار الصناعية والألياف البصرية، **وثالثها:** ثورة الحاسبات الإلكترونية التى توغلت فى كل مناحى الحياة، وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها. ولعل شبكة «الإنترنت» الشهيرة تمثل جوهر ذلك الامتزاج؛ حيث يتم تخزين بيانات ٢١ ألف شبكة معلومات بشكل منظم ومنسق يسهل عملية استرجاعها بواسطة أى مستخدم، وذلك من خلال الحاسبات الإلكترونية[٢٢].

وقد دفع هذا التطور الهائل فى تكنولوجيا المعلومات بعض المحللين إلى التساؤل عن إمكانية أن يلعب التقدم العلمى والتكنولوجى دوراً فى إعادة هيكلة النظام السياسى الدولى؛ بيد أنهم أجابوا بالنفى، فالعلم والتكنولوجيا قد يفرضان إحدى - أو بعض - القضايا على الأجندة الدولية، بيد أن التحكم فى صياغة الأجندة الدولية لا يزال مرهوناً بهيكل النظام الدولى السائد، وبإرادة القوى المسيطرة عليه[٢٣]، والدليل على ذلك أن هناك بعض القضايا المهمة جداً المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، إلا أنها لم تغير حالاً فى سياسات القوى الكبرى إزاءها. والمثال الواضح فى هذا الخصوص هو قضية «التغيرات المناخية» أو «الاحترار العالمى»، والموقف الأمريكى منه؛ فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية مسئولة عن ٢٠٪ من انبعاثات الغازات ذات الخطورة عالمياً، والتى تتسبب لاحقاً فى ارتفاع درجة الحرارة العامة للبيئة الأرضية؛ إلا أنها رفضت قبول الالتزامات البيئية الواردة فى اتفاقية «كيوتو» للاحتباس الحرارى، بحجة أنها قد تُفقد الاقتصاد الأمريكى بعض فرص النمو الاقتصادى[٢٤].

وفضلاً عن قضية الاحتباس الحرارى؛ فهناك قضايا أخرى لم يستطع النظام الدولى أن يغير من سياسات الدول الكبرى إزاءها؛ مثل: جنون البقر، وثورة علم الجينات، والاستنساخ، وغيرها[٢٥].

وكان من شأن التطورات الحديثة فى نظم المعلومات والاتصال حدوث توحيد متزايد للعالم بوصفه مكاناً للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات؛ حيث يلتقى الناس بصورة متزايدة فى حياتهم اليومية بثقافات أخرى، ويكتشفون قيماً متغايرة، ويتعرفون على

إنسانية متعددة الوجوه[٢٦]. وبالتالى يمكن القول بأن السمة الرئيسة البارزة للنظام العالمى الجديد هى «التدويل» أو «العولمة ـ Globalization»، و«زيادة الترابط ـ Interconnectedness» والالتحام بين الأجزاء المكونة لكوكب الأرض من النواحى السياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية، بصورة لم تشهدها البشرية من قبل، وزادت «الاعتمادية التبادلية ـ Interdependence»، وأصبح اتخاذ قرار سياسى أو اقتصادى فى بلد ما يمكن أن يؤثر فعلاً على حياة ملايين البشر فى أماكن بعيدة فى نفس العالم، الذى أصبح كـ «القرية الصغيرة ـ Global Village»[٢٧].

ولعل أحد أبرز معالم «النظام العالمى الجديد» هو ارتباطه بالنظام الرأسمالى واقتصاديات السوق، والتوجه نحو التكامل الاقتصادى والتجارى، وقيام **التكتلات الاقتصادية** ذات الأسواق الواسعة، التى بدأت تصبح واقعًا فى الجغرافيا الاقتصادية والسياسية الدولية، بالشكل الذى أحدث تغيرات جديدة فى قطبية النظام الدولى، وفى مسار العلاقات فى الساحة الدولية الجديدة[٢٨].

إن انتهاء الحرب الباردة شكّل بحد ذاته نقلة بالغة الحدة فى هيكل وعلاقات القوة فى المنظومة الدولية؛ حيث باتت القوى الفاعلة فى النظام الدولى فى حاجة إلى وضع آليات جديدة لتنظيم العديد من مجالات التفاعل الدولى، سواء تلك المتعلقة بقضايا التجارة الدولية، أو المتعلقة بآليات حفظ الأمن والسلم الدوليين؛ أى تنظيم تلك المجالات التى عانت دومًا من الارتباك والفوضى بدرجة أكثر من غيرها[٢٩].

## • نظام دولى جديد أحادى القطبية: هيمنة أمريكية

لقد اختلف المراقبون والمحللون السياسيون فى بدايات ومنتصف تسعينيات القرن المنصرم حول توصيف النمط الجوهرى لعلاقات القوة المميزة للحقبة الجديدة من تطور المنظومة الدولية، ودارت المناظرات والسجالات والمناقشات حول هذا الموضوع فى مختلف الأوساط الرسمية السياسية والأكاديمية، وشهدت تلك المناقشات انقسامًا حادًا بين تيارين[٣٠]:

***التيار الأول***: يؤكد أنصاره أن التغير فى بنية النسق الدولى يتجه إلى سيطرة شبه مطلقة للولايات المتحدة، وانفرادها بالقيادة فى الساحة الدولية.

***التيار الثانى***: يذهب أنصاره إلى أن التغير الدولى سيفضى حتمًا إلى إحلال نظام التعددية القطبية محل نظام القطبية الثنائية، وخلصوا إلى تبرير قيام نظام دولى جديد، تتعدد فيه الأقطاب والتكتلات الاقتصادية العالمية.

بيد أن هذا الجدل وإن كان له من الأسانيد ما يبرره خلال النصف الأول من عقد التسعينيات فى القرن المنصرم؛ إلا أنه لم يعد مبررًا بعد ذلك؛ حيث أصبحت الولايات المتحدة دون سواها من القوى الكبرى؛ القطب الأوحد الذى يجمع بين يديه الأنواع الثلاثة من القوة معًا (العسكرية، الاقتصادية، التكنولوجية). ولعل ذلك الوضع هو الذى يدعو كثيرًا من الباحثين إلى وصف هيكل النظام الدولى بالأحادية القطبية. . فاليابان قوة كبرى تكنولوجيًا واقتصاديًا، ولكنها ليست كذلك عسكريًا، والاتحاد الأوروبى قوة كبرى اقتصاديًا وتكنولوجيًا، ولكنه ليس كذلك لا سياسيًا ولا عسكريًا، والصين والهند لا تزالان قوتين إقليميتين بالأساس. ولعل القدرة الكبيرة التى تتمتع بها الولايات المتحدة الآن على إنفاذ تصوراتها وتحويلها إلى واقع معاش؛ تعود إلى الفجوة الكبيرة التى تفصلها عن غيرها من القوى الكبرى الأخرى من حيث القوة العسكرية والقوة التكنولوجية العسكرية، وإلى تقدمها على تلك القوى الأخرى من حيث القوة الاقتصادية، وأيضًا إلى امتلاكها لتصور إستراتيجى متكامل لمستقبل النظام الدولى، وعدم امتلاك الآخرين لتصور بديل؛ بل واتفاقهم مع كثير من عناصر ذلك التصور الأمريكى، وبخاصة تلك العناصر التى تتعلق بالأهداف، حتى وإن اختلفوا ـ كلهم أو بعضهم ـ مع التصور الأمريكى فى أدوات ووسائل تنفيذه(٣١).

واستنادًا إلى منطق ولغة الأرقام؛ فإنه يمكن الاستدلال بعدد من المؤشرات الدالة على تفرد الولايات المتحدة الأمريكية وزعامتها المطلقة عالميًا؛ وهى مؤشرات تؤكد رسوخ الأحادية القطبية فى النظام العالمى الجديد(٣٢).

ـ فمن حيث **الناتج القومى الإجمالى** تأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى عالميًا؛ بل إن الناتج القومى الإجمالى (GNP) الأمريكى يفوق إجمالى الناتج القومى لكل من الصين واليابان معًا، وهما الدولتان التاليتان لها فى الترتيب، وذلك على الرغم من تراجع معدلات النمو الاقتصادى السنوى فى الولايات المتحدة. إذن يمكن القول إن أداء الاقتصاد الأمريكى فى ظل إدارة «بوش» الابن آخذ فى التدهور؛ حيث بلغ عجز الموازنة

حوالى ٥٠٠ مليار دولار، بعد أن كانت قد حققت فائضًا قدره ١٥٠ مليار دولار فى أواخر عهد «كلينتون». وبالطبع فإن من شأن ذلك ـ إن استمر ـ أن يضعف الاقتصاد الأمريكى، وأن يضعف قدرة الولايات المتحدة على الاحتفاظ بقوتها العسكرية والسياسية الساحقة الراهنة. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لا تزال فى المقدمة من حيث القوة الاقتصادية، مقاسة بالناتج المحلى الإجمالى الذى يبلغ أكثر من ١٠ تريليونات دولار، وبما يعادل حوالى ٢٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى للعالم كله. ولا يتوقع الخبراء الاقتصاديون أن يطرأ تغير حاد على الوضع الاقتصادى للولايات المتحدة يكون من شأنه تراجع مكانتها كأكبر وأقوى اقتصاد فى العالم إلى المرتبة الثانية أو الثالثة بين دول العالم قبل مرور عشر سنوات من الآن على أقل تقدير[٣٣].

ـ ومن حيث **الصادرات العالمية** تأتى الولايات المتحدة فى المرتبة الأولى عالميًا؛ بل إن صادراتها تبلغ ضعف صادرات اليابان، وهى الدولة التى تحتل الترتيب الثانى عالميًا.

ـ ومن حيث **الإنفاق العسكرى** فإن حجم هذا الإنفاق فى الولايات المتحدة يفوق إجمالى ما تنفقه الدول التسع التالية لها فى الترتيب؛ أى الدول التى تحتل من الترتيب الثانى إلى الترتيب العاشر عالميًا.

ولا شك أن ضخامة الإنفاق العسكرى الأمريكى يمكن الولايات المتحدة من تخصيص مبالغ طائلة للإنفاق على برامج البحث والتطوير العسكرية، وبرامج الصيانة والتدريب على نحو لا يجارى فى العالم كله.

وإذا كان الإنفاق العسكرى الأمريكى على ذلك النحو الخطير؛ فإنه لا يمثل عبئًا ضخمًا على الاقتصاد الأمريكى؛ إذ إنه لا يمثل سوى ٣٪ فقط من الناتج المحلى الإجمالى، بينما كان يمثل نسبة ٧٪ فى الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين. ومعنى هذا أنه لو أرادت الولايات المتحدة أن تزيد إنفاقها العسكرى ليصبح ٤٪ بدلاً من ٣٪ من ناتجها المحلى الإجمالى؛ فإن ذلك الإنفاق يمكن أن يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار، وهو رقم لا يمكن أن تجاريه أى دولة أخرى أو مجموعة محدودة من الدول الأخرى دون أن يتأثر اقتصادها بشدة. أما إذا أرادت الولايات المتحدة العودة إلى معدل ٧٪ من الناتج المحلى الإجمالى، فسيصل إنفاقها العسكرى إلى أكثر من ٨٥٠ مليار دولار فى العام الواحد[٣٤].

- أما من حيث **امتلاك الرءوس النووية**؛ فتأتى الولايات المتحدة على قمة الترتيب فى النادى النووى، بل إن عدد رءوسها النووية يبلغ مرة ونصف ما تملكه روسيا التى تحتل المرتبة الثانية، ويبلغ ٢٦ مرة مثل ما تملكه الصين.

وعلاوة على ما سبق؛ تتمتع الولايات المتحدة بقوة نقل وإسقاط لقواتها ومعداتها وقدراتها العسكرية فى محيطات العالم وبحاره، وتمتلك أكبر عدد من حاملات الطائرات العملاقة المتطورة، فضلاً عن امتلاكها أسطول النقل الجوى الأضخم فى العالم، كذلك تتميز الولايات المتحدة عن دول العالم كافة فى تكنولوجيا أسلحتها؛ إذ ارتفعت نسبة الأسلحة الذكية لديها من ٣٠٪ من مجموع أسلحتها أثناء حرب الخليج الثانية فى ١٩٩١ إلى ٧٠٪ فى الحرب على العراق فى مارس ٢٠٠٣، كذلك فإن هذا التقدم التكنولوجى الكبير يظهر واضحًا فى منظومة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات العسكرية الأمريكية، وهى المنظومة التى لعبت دورًا محوريًا فى الحرب على العراق، وبشكل غير مسبوق[٣٥].

- ومن حيث **امتلاك مقومات العلم والمعرفة**؛ نجد أن عدد الحاصلين على جوائز نوبل من ذوى الجنسية الأمريكية يفوقون من حيث العدد نظراءهم ممن حصلوا على تلك الجائزة من مختلف الجنسيات الأخرى[٣٦].

ويوضح تأمل هذه المؤشرات أن الولايات المتحدة تأتى فى قمة الهرم العالمى استنادًا إلى كل معايير القوة سواء العسكرية أو الاقتصادية أو التكنولوجية؛ الأمر الذى يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك التفرد والهيمنة الأمريكية المطلقة، فى ظل نظام عالمى جديد أحادى القطبية.

### • النظام العالمى الجديد واستثمار إسرائيل له

برز الدور الإسرائيلى الإقليمى مستظلا بجسر القوة الأمريكى فى المنطقة، ومؤذنًا بتأسيس إطار جديد للعلاقات الأمريكية/ الإسرائيلية ذات الأهداف والأبعاد السياسية والاقتصادية والأمنية الشاملة. فقد هيأت إسرائيل نفسها للاندماج فى هذه المنظومة العالمية، وساعدها فى ذلك تمددها الاقتصادى وتقاطعاتها مع التكتلات الاقتصادية العالمية؛ فقد نجحت إسرائيل فى استثمار مرحلة ما بعد الحرب الباردة لتوسيع مناطق نفوذها الاقتصادى الإقليمى والعالمى.

لقد توجهت إسرائيل شرقًا نحو جنوب شرق آسيا، وتحديدًا منطقة الشرق الأقصى وآسيا الوسطى والقوقاز، وأنجزت فى تلك المناطق اتفاقات هامة فى كافة المجالات التجارية والعسكرية والأمنية والسياسية؛ فخلال أربع سنوات فقط من العلاقات الدبلوماسية الإسرائيلية/ الهندية وصل الميزان التجارى بينهما عام ١٩٩٦ إلى ٥٧٠ مليون دولار (٣١٢ مليون دولار صادرات إسرائيلية، تشمل ١٥٠ مليون دولار مبيعات أمنية، و١٠٠ مليون دولار صناعات جوية، ومجالات أخرى فنية، وخبرات زراعية وتكنولوجية). وهذه العلاقة بين إسرائيل والهند لا تخلو من أهداف جيو أمنية موجهة بالدرجة الأولى ضد باكستان وإيران.

كما نجحت إسرائيل فى إقامة علاقات فعالة مع الصين، بدأتها بتدشين علاقات دبلوماسية مع ذلك العملاق الآسيوى فى عام ١٩٩٢، ثم قامت بتوسيع نطاق تلك العلاقات لتشمل مختلف المجالات، مع التركيز على المجال الاقتصادى؛ حيث وقع الطرفان الإسرائيلى والصينى على بروتوكول اقتصادى، وتم تشكيل لجان مشتركة لدراسة مجالات التعاون فى قطاعات الزراعة، والمعدات الإلكترونية والطبية والاتصالات، كما وقع الطرفان على اتفاقية جمركية، وأخرى لتبادل الخبرات العلمية والتربوية، وإقامة المعارض التجارية والسياحية المشتركة.

وعلى نفس المنوال نجحت إسرائيل فى إقامة علاقات اقتصادية مع اليابان. . وقد أقامت إسرائيل علاقات تجارية مع دول آسيوية مثل كوريا الجنوبية، وتايوان، وفيتنام. وقد اهتمت إسرائيل باختراق مناطق آسيا الوسطى، وعلى وجه الخصوص الجمهوريات الإسلامية الآسيوية، وأنجزت اتفاقات استثمار مع كل من أوزبكستان، وتركمنستان، وكازاخستان، وأوكرانيا، وجورجيا؛ حيث بادرت الشركات الإسرائيلية بمنح قروض طويلة الأمد لتلك الجمهوريات الإسلامية، يقدر مجموعها بحوالى ١٢٥ مليون دولار، وأرسلت إلى تلك الجمهوريات أكثر من ١٨٠٠ خبير إسرائيلى ليغطوا كافة مجالات النشاطات الاقتصادية والفنية والتقنية.

وبالنسبة لعلاقة إسرائيل مع روسيا؛ فقد نشطت العلاقات السياسية والاقتصادية والتعاون الأمنى بينهما، ولعب اللوبى اليهودى السوفيتى فى إسرائيل وروسيا دورًا هامًا فى تنشيط هذه العلاقات. ويعتبر مشروع استيراد إسرائيل للغاز الروسى من أهم أوجه التعاون التجارى.

أما أخطر العلاقات التى أنجزتها إسرائيل وأعادت إليها الدفء؛ فهى العلاقة مع تركيا التى تتجاوز فى أهميتها الشأن الاقتصادى لتشمل الشأن الأمنى والعسكرى، وليشكلا فيما بينهما حلفًا استراتيجيًا وأمنيًا ضد المصالح العربية والإيرانية. وقد بلغ الميزان التجارى بينهما فى عام ١٩٩٧ مبلغ ٥٠٠ مليون دولار، شملت الوسائل الدفاعية والتسليحية، وإعادة تحديث الطائرات التركية.

وقد توجهت إسرائيل جنوبًا نحو الدول الإفريقية الواقعة تحت خط الصحراء، وأوجدت لها مرتكزات وقواعد أمنية وعسكرية واقتصادية عن طريق تطبيع علاقاتها مع كل من نيجيريا وأريتيريا وإثيوبيا وزائير والنيجر وكينيا وأوغندا وتنزانيا وغيرها. وقد نجح الكيان الصهيونى فى تقوية وجوده فى البحر الأحمر والبحيرات العظمى (منابع نهر النيل)؛ مما يكشف عن نوايا إسرائيل فى تعزيز وجودها ونفوذها فى مناطق ذات أهمية جيوإستراتيجية تساعدها فى محاصرة الشرق الأوسط، وإسقاط دوله المفككة والمأزومة فى أحضان هيمنتها[٣٧].

أما فيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية/ الأوروبية؛ فإن إسرائيل نجحت فى توقيع اتفاق تعاون وشراكة مع أوروبا فى عام ١٩٩٥، أعطى لصادراتها للاتحاد الأوروبى ميزة نسبية وإعفاءات جمركية تفضيلية.

## ثانيًا: تغير مفهوم القوة: من القوة الصلدة إلى القوة اللينة

تظهر الأدبيات الحديثة فى مجال الصراع الدولى وجود تيار كبير يتفق على أن انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتى، وغياب الإجماع الدولى حول أسلوب مواجهة أزمات ما بعد الحرب الباردة، وما تلا ذلك من انفجار للصراعات المحلية والإقليمية؛ قد طرح وبشدة توجهًا جوهريًا فى مجال دراسات تحليل الصراع الدولى، تمثلت أهم ملامح توجهاته الجديدة فى إطارها النظرى بإعادة النظر فى بعض التفسيرات الأساسية حول مسببات الصراع الدولى. . فبعد أن كانت «معضلة الأمن ـ Security Dilemma» وما ترتب عليها من سباق محموم للتسلح هى السبب والمصدر الرئيس المسيطر فى الأدبيات التى تتناول تفسيرات ومسببات الصراع الدولى فى حقبة الحرب الباردة؛ بدأت تظهر كتابات

تركز فى تفسيرها للصراع على عناصر القوة الأخرى «غير العسكرية»، وأهمها التكنولوجيا والموارد، وخصوصًا المياه.

وانتهى منطق تحليل تلك الكتابات إلى أن التنافس الدولى على التكنولوجيا أو على المياه ـ أو كليهما معًا ـ سيكون بمثابة المصدر الرئيس للصراع الدولى خلال القرن الواحد والعشرين[٣٨].

وفى هذا السياق ظهر مفهوم «القوة اللينة ـ Soft Power» كتعبير عن مظاهر وأشكال القوة غير العسكرية؛ مثل القوى: التكنولوجية والثقافية والاقتصادية.

وجدير بالذكر أن كتابات «جوزيف ناى» تعتبر المنطلق الأساسى فى التأصيل لمفهوم «القوة اللينة»؛ فلقد كان «جوزيف ناى ـ Joseph S. Nye» (عميد كلية كينيدى بجامعة هارفارد) أول من صك مفهوم «القوة اللينة» فى بداية تسعينيات القرن المنصرم؛ وذلك حينما طرح هذا المفهوم فى مقال نشره عام ١٩٩٠، وتحدث فيه صراحة عن ضرورة أن تقوم الولايات المتحدة بزيادة استثماراتها فى مجال القوة اللينة، أكثر من تلك الموجهة إلى منظومات التسليح (القوة الصلدة)[٣٩].

واللافت للنظر أن «ناى» كان قد طرح أفكارًا مماثلة فى مقال سابق نُشر عام ١٩٨٨، وتحدث فيه عن مظاهر وأنواع القوة الأمريكية، وانتهى فيه إلى أن القوة الأمريكية آخذة فى التغير، ومؤكدًا أن التأثير الأمريكى على الوحدات الدولية الأخرى لا يعتمد فقط على المقدرات العسكرية والاقتصادية، ولكنه يعتمد أيضًا على «القيم ـ Values»؛ ومن ثم فإن جاذبية الثقافة الأمريكية وقدرتها على النفاذ والانتشار عالميًا فى عصر ثورة المعلومات؛ هى التى تضمن استمرار القدرات التأثيرية للولايات المتحدة على الدول الأخرى[٤٠].

وجدير بالذكر أن الأفكار التى طرحها «ناى» فى المقالين المذكورين قد جاءت فى سياق واقع دولى تزايدت فيه أهمية «التحول عن الدفاع»[٤١] مع نهاية الحرب الباردة، بما استتبعه من ضرورة تنظيم عملية التحول وإدارتها إدارة جيدة. وتعد تجارب التحول عن الدفاع إلى فترة مبكرة من القرن العشرين واحدة من تداعيات الحرب العالمية الأولى، غير أن الموضوع قد نال اهتمامًا كبيرًا فى العقد الأخير من القرن الماضى من قبل مؤسسات ومنظمات رسمية وغير رسمية وعسكرية وبحثية.

ويعد أول التطورات التى صاحبت نهاية الحرب الباردة فى القطاع الدفاعى هو ما عرف باسم «الثورة فى الشئون العسكرية»، والتى يمكن تعريفها بأنها عدد من التغيرات التكنولوجية والبيئية العالمية والجيوسياسية، وما تحمله هذه التغيرات من آثار على مخرجات الصناعات العسكرية. وقد ارتبطت «الثورة فى الشئون العسكرية» ببعدين أساسيين هما: التغير فى مفهوم الأمن القومى، والتغيرات فى مجال التكنولوجيا العسكرية.

ويتمثل التغير فى مفهوم الأمن القومى فى اتساع هذا المفهوم وتجاوزه القوة العسكرية؛ ليشمل أمن الأفراد من أخطار الصراعات الإثنية، والأخطار البيئية، والأمن الاقتصادى والصحى والغذائى.

أما الجانب الثانى (التغير فى مجال المقدرات التكنولوجية والعسكرية) فيتمثل فى التطورات الهائلة فى القدرات الاستخباراتية وأنظمة القيادة والتحكم والمراقبة والاستطلاع، وتطور بحوث الفضاء وأنظمة التسلل، وتكنولوجيا الحاسبات الآلية والأسلحة الذكية وحرب المعلومات. وقد أدى ذلك كله إلى اتجاه القوى العسكرية الكبرى فى العالم إلى إعادة تنظيم قواتها المسلحة لمواكبة هذه التطورات[٤٢].

ويرى بعض الدارسين أن قضية «التحول عن الدفاع» يجب أن تُدرس فى إطار النظام الدولى الجديد ومحدداته ونتائجه وعملياته، ومواقف المدارس المختلفة من علاقته بالسلم والأمن والتنمية. وإذا كان هناك من صلة مباشرة بين التحول عن الدفاع وسواه من الأطر السياسية؛ فإن هذه الصلة قد تبدو واضحة بينه وبين نهايات الحروب وتسوية الصراعات الكبرى منها أو الصغرى. ويعود الربط بين التحول عن الدفاع والنظام الدولى الجديد إلى أنه كان محصلة لنهاية الحرب الباردة[٤٣].

ثم أعاد «ناى» طرح المفهوم فى كتابه الصادر عام ١٩٩٠، والذى يتحدث فيه عن ضرورة أن تعيد الولايات المتحدة النظر فى طبيعة قوتها، وألا ترتكن فقط إلى القوة الصلدة (عسكريًا واقتصاديًا)؛ بل لابد من الاعتماد أيضًا على القوة اللينة (الثقافة والإعلام والدعاية).

وينهض مفهوم «القوة اللينة» كما عرفه «ناى» على الثقافة والقيم، ويقصد بها تحديدًا: «قوة الثقافة بمعناها عند علماء الاجتماع، والتى تشمل كل ما عند شعب من الشعوب من عقائد وتصورات وعادات وتقاليد».

ويرى «ناى» أن مفهوم «القوة اللينة» يستخدم فى حقل العلاقات الدولية لوصف «قدرة الكيان السياسى (كالدولة مثلاً) على التأثير بشكل غير مباشر على سلوك ومصالح الكيانات السياسية الأخرى فى المجتمع الدولى، من خلال استخدام الأساليب الثقافية والأيديولوجيا»[٤٤].

وقد استمر «ناى» فى مسار التنظير لمفهوم «القوة اللينة». ففى مقاله المعنون: «تغير طبيعة القوة فى العالم»[٤٥]؛ تحدث «ناى» عن مفهوم القوة فى العلاقات الدولية، مشبهًا إياه بالمناخ الذى يتحدث عنه الجميع، ولكن لا يفهمه إلا القليل، ثم شبه القوة بالحب الذى يسهل تجربته ولكن يصعب تفسيره أو قياسه. ويشير «ناى» إلى التفسير السلوكى للقوة، الذى يمكن أن يكون مهمًا للمحللين والمؤرخين، ولكن لا يكون بنفس درجة الأهمية للسياسيين والقادة الذين يفسرون القوة بقدر الممتلكات والمصادر والثروات.

إلا أن التفكير فى القوة من هذا المنظور لا يكون دائمًا صحيحًا؛ فبإمكان دولة معينة أن تمتلك تلالاً من الثروات، إلا أنها لا تستطيع تحويل تلك الثروات إلى قوة واضحة وظاهرة ومعترف بها. بمعنى آخر إن تحويل «القوة المحتملة ـ Potential Power» من الثروات والممتلكات إلى «قوة معترف بها ـ Realized Power» هو المحك الحقيقى. أما المحك الآخر؛ فيتمثل كما يرى «ناى» فى تحديد ماهية الثروات والمصادر التى يجب استخدامها فى مناخ دولى معين؛ فكل مناخ يتطلب ثروات معينة لإظهار القوة؛ ومن ثم فإن الاختبار الحقيقى هو العلم بالثروات الملائمة والمناسبة جدًا لذلك المناخ.

تناول «ناى» فى هذا المقال تحول مصادر القوة بوجه عام؛ فلم تعد القوة فى العلاقات الدولية تقاس بمعايير مثل الجغرافيا والسكان والمواد الخام، كما كان يحدث فى السابق، وإنما باتت تقاس بمعايير مثل التكنولوجيا والاقتصاد والتعليم والمعرفة؛ وهو الأمر الذى جعلنا نتحدث عن «الفترة اليابانية» فى السياسة الدولية؛ فاليابان التى لا تتمتع بالمعايير القديمة للقوة، تتمتع بالمعايير الحديثة للقوة، وأكبر دليل على ذلك نجاحها فى إستراتيجيتها التجارية بعد عام ١٩٤٥، وإخفاقها فى إستراتيجيتها العسكرية فى الثلاثينيات من القرن الفائت.

إلا أن «ناى» يعود ليؤكد بأن القوة الاقتصادية لا تعتمد فقط على المقاييس غير المرئية، التى تتلخص فى القدرة على المقايضة والمساومة، وفى درجة استقلالية الدولة المعنية فى علاقتها مع الآخرين.

أما القوة العسكرية؛ فقد اضمحل استخدامها كما يرى «ناى»؛ وإن كانت ما زالت باقية. ويرجع «ناى» اضمحلال استخدام هذه القوة دوليّا إلى أن معظم الدول الكبرى باتت تنظر إلى القوة العسكرية كحل «باهظ الثمن» عن ذى قبل؛ وذلك نتيجة لتعاظم مخاطر النووى، وصعوبة استخدامه، ومعارضة الرأى العام الغربى لتلك الحلول العسكرية.

ثم يتحول «ناى» إلى تناول الوجه الآخر من القوة؛ وهو المختلف عن «القوة الآمرة ـ Command Power»، ويسميه «ناى» بالقوة غير المباشرة أو اللينة؛ ففى حين تعتمد القوة الآمرة المباشرة على «الجزرة» أو «العصا»؛ فإن «القوة اللينة» غير المباشرة تعتمد على «جذب» و«إقناع» الآخرين للأفكار المبتغاة، أو تعتمد على القدرة على وضع أجندة سياسية، بطريقة تمثل ما يحبذه ويفضله الآخر المستهدف. إن القدرة على تدشين تلك المحبذات للطرف المستهدف تعتمد على مصادر القوة غير المرئية؛ مثل الثقافة والأيديولوجيا والمؤسسات المدنية والدعاية، وذلك عكس القوة الآمرة المباشرة الصلدة التى تعتمد على مصادر مرئية ومحسوسة مثل القوة العسكرية والقوة الاقتصادية.

ويوضح «ناى» بأن العصر الحالى الذى يعتمد فيه الاقتصاد على المعلوماتية، والذى يتصف بالتداخل عبر القومى؛ تصير القوة فيه أقل مادية، وأقل إجبارًا. ويتوقع بأن يشهد القرن الواحد والعشرين دورًا أكبر للقوة المعلوماتية والمؤسساتية؛ إلا أن القوة العسكرية ستظل عاملاً مهمّا ومؤثرًا.

وينتقل «ناى» بعد ذلك إلى تناول موضوع الهيمنة فى التاريخ الحديث؛ فيبدأ قائلاً: «إن التوزيع العادل فى القوة بين الدول الكبرى أمر نادر نسبيّا، بغض النظر عن كيفية قياس هذه القوة». وقد يرى المراقبون بأن أسباب الحروب الكبرى منذ الحضارة الإغريقية؛ إنما تمثلت فى الاضطرابات المرتبطة بتحول القوة، فالتحولات فى التوزيع الدولى للقوة تخلق الظروف المهيئة لاندلاع الحروب الكبرى.

وإذا ما تم توزيع القوة بشكل غير عادل؛ فإن المحللين والمؤرخين والسياسيين غالبًا ما يميلون إلى استخدام مصطلحات مثل «الإمبراطورية» و«الهيمنة». وعلى الرغم من أن مصطلح «الهيمنة ـ Hegemony» يأتى فى الأصل من الإغريق، ويرتبط بهيمنة دولة على

الدول الأخرى فى النظام الدولى؛ إلا أنه يستخدم بطرق مختلفة تثير الاضطراب فى كثير من الأحيان؛ وذلك لعدم وجود اتفاق عام حول أشكال القوة التى تمثل «الهيمنة».

ويفسر «جوشوا جولد شتاين» الهيمنة «باعتبارها التمكن من إملاء القوانين والترتيبات التى تسير عليها العلاقات الدولية، والتى تحتكم إليها». . إلا أن «ناى» يثير تساؤلين بخصوص هذا التفسير: **أولهما**: ما هى حدود السيطرة للدولة المهيمنة؟ **وثانيهما**: ما هى أشكال مصادر القوة الضرورية لإنتاج درجة الهيمنة؟ ففى العصر الحالى تعتبر سيطرة الدولة المهيمنة أمرًا نادرًا، كذلك يعتبر الإلمام بجميع مصادر القوة فى نفس الوقت أمرًا مستحيلاً. فبينما كانت اليابان عملاقًا اقتصاديًا وقزمًا عسكريًا؛ كان الاتحاد السوفيتى قزمًا اقتصاديًا وعملاقًا عسكريًا؛ الأمر الذى يثير التساؤل حول مدى درجة هيمنة الولايات المتحدة حاليًا[٤٦].

وكما يقول «ناى» فقد اهتمت الكلاسيكيات الغربية بتفسير «الهيمنة» من الناحية العسكرية، باعتبار أن «الهيمنة» تعتمد فى الأصل على القوة العسكرية. . ومؤخرًا ركز الكثير من علماء السياسة على القوة الاقتصادية كمصدر «للهيمنة»، فاعتبروا أن القوة الاقتصادية المهيمنة هى التى لها أولوية السيطرة على المواد الخام، ومصادر رأس المال، والأسواق، وخطوط الإنتاج. واعتبر البعض الآخر أن الدولة المهيمنة هى التى تقدر على وضع القوانين والأحكام للاقتصاد العالمى.

ولا يعتقد «ناى» فى نظرية «استقرار أو سقوط الهيمنة»، التى تتوقع سقوط الإمبراطورية الأمريكية كما سقطت الإمبراطورية البريطانية من قبل. وسبب رفض «ناى» لتلك النظرية هو اعتقاده بأنها فشلت فى توضيح العلاقات السببية بين القوة العسكرية والاقتصادية وبين الهيمنة؛ فبريطانيا القرن التاسع عشر لم تكن الأقوى عسكريًا ولا اقتصاديًا، وعلى الرغم من ذلك كانت الإمبراطورية المهيمنة.

ويرى «ناى» بأن جميع النظريات السياسية التى دُشِّنت حول «استقرار أو سقوط الهيمنة»؛ إنما هى نظريات ضعيفة، ولا تمت للأكاديميا بأية صلة؛ ومن ثم فهى لا تصلح لتوقع مستقبل القوة الأمريكية فى القرن الواحد والعشرين.

ولم يتوقف «ناى» عن تطوير رؤيته الخاصة لمفهوم «القوة اللينة»، والتمييز بينها وبين غيرها من ضروب القوى الأخرى؛ ففى مقاله المنشور عام ١٩٩٨، والمعنون: «القوة

والاعتماد المتبادل فى عصر المعلومات»[٤٧]؛ تناول «ناى» وصف أشكال ونماذج «القوة» المختلفة، فقام أولاً بالتفريق بين قوتين: القوة «السلوكية ـ behavioral» التى تعنى القدرة على الحصول على النتائج المرجوة، والقوة «المصدرية ـ resource» التى تعنى امتلاك المصادر التى ترتبط بالقدرة على الحصول على النتائج المرجوة، ثم قام بتقسيم القوة السلوكية إلى قوتين أخريين: القوة الصلبة والقوة اللينة. . فأما «القوة الصلبة» فقد وصفها بأنها جعل الآخرين يقومون بفعل أمر ما لم يكونوا ليفعلوه حتى ولو بالتهديد أو الترغيب؛ ومن ثم يكون استخدام «القوة الصلبة» عبر الإجبار، الذى يعتبر العنصر الأساسى والدائم لتلك القوة. وأما «القوة اللينة»؛ فقد وصفها باعتبارها القدرة على الحصول على النتائج المرجوة برضا الآخرين؛ لكونهم يريدون ما يريده ممارس«القوة اللينة»، كما أنها القدرة على تحقيق الأهداف المأمولة عبر الجذب لا الإجبار، وإقناع الآخرين بالموافقة على المعايير والمؤسسات التى تفرز السلوك المأمول.

إن القوة اللينة يمكنها الاعتماد على جاذبية الأفكار أو جاذبية الثقافة للطرف الممارس لتلك القوة، وكذلك الاعتماد على حسن ترويج المعلومة الحرة التى يبغى ذلك الطرف فى نقلها. وإذا استطاعت الدولة الممارسة للقوة اللينة جعل قوتها شرعية فى عيون الآخرين؛ فإنها لن تكون بحاجة إلى إنفاق مصادرها الاقتصادية أو العسكرية.

وعن علاقة القوة الصلبة بالقوة اللينة يستشهد «ناى» بما قاله «هنتنجتون» عن تلك العلاقة؛ وهو أن النجاح المادى لدولة ما يجعل ثقافتها وأيديولوجيتها فى غاية الجاذبية، والعكس صحيح. ويوافق «ناى» على ذلك جزئيًا، موضحًا أنه فى بعض الأوقات تكون «القوة الصلبة» شرطًا لإيجاد «القوة اللينة»؛ كأن تكون الهيمنة «الصلدة» على محطات الإذاعة والتليفزيون شرطًا لممارسة «القوة اللينة»؛ مثلما فعل «هتلر» و«ستالين» فى ثلاثينيات القرن العشرين، ومثلما فعل «سلوبودان ميلوسوفيتش» فى تسعينيات القرن العشرين، ومثلما تفعل الولايات المتحدة فى القرن الواحد والعشرين، من خلال هيمنتها على الإنترنت. إلا أن «ناى» لا يرى فى ذلك قاعدة كما يرى «هنتنجتون». بمعنى آخر، إن «ناى» يرى أن «القوة اللينة». لا تعتمد فقط على القوة الصلدة؛ بدليل أن دولاً مثل كندا والسويد وهولندا لديها تأثير«مرن» واضح، أكثر من دول أخرى تتمتع بنفس القدر من الإمكانات الاقتصادية والعسكرية، وبدليل أن الاتحاد السوفيتى خسر قوته اللينة التى كانت قد انتشرت فى أنحاء أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، على الرغم من ازدياد قوته

العسكرية والاقتصادية، وكان السبب وراء ذلك احتلاله للمجر وتشيكوسلوفاكيا، وبدليل أن الثقافة الشعبية الأمريكية ـ على الرغم من هيمنتها على السينما والتليفزيون والاتصالات الإلكترونية ـ لا تبدو جذابة لكثير من المسلمين المحافظين.

كما يؤكد «ناى» على حقيقة مفادها: «أن القوة اللينة غالبًا ما تأتى نتاجًا تلقائيًا عفويًا غير مخطط له». إلا أنه من ناحية أخرى لا ينكر بأن انتشار المعلومات بالشكل المكثف الذى نراه اليوم قد زود بشكل مكثف أيضًا الوعى العالمى بالأفكار والقيم الأمريكية؛ موضحًا بأن تكنولوجيا المعلومات ستتحول إلى أكبر وأهم مصدر للقوة فى القرن الواحد والعشرين، بعد أن كانت الفيزياء النووية هى مصدر القوة فى القرن العشرين، وقبلها الصناعة فى القرن التاسع عشر. وبالتالى فإنه إذا كانت ألمانيا وبريطانيا محتكرتين لمصدر القوة (الصناعة) فى القرن التاسع عشر، وإذا كانت روسيا والولايات المتحدة محتكرتين لمصدر القوة (الفيزياء النووية) فى القرن العشرين؛ فإن الولايات المتحدة ستكون وحدها المحتكرة لمصدر القوة (تكنولوجيا المعلومات) فى القرن الواحد والعشرين.

ويخلص «ناى» إلى أن تكنولوجيا المعلومات قد زادت من الهيمنة الأمريكية، ولم تساو بين القوى المختلفة كما كان يتوقع الحداثيون، وباتت «القوة اللينة» فى عصر المعلومات ـ فى حالة تمتعها بمصداقية عالية ـ قادرة على تغيير الخريطة الإدراكية للدولة المستهدفة، وتغيير إدراكها ورؤيتها لمصالحها الذاتية؛ ومن ثم تغيير كيفية استخدامها للقوة الصلدة، وأن الدول فى عصر المعلومات لن تقل فاعليتها كما هو معتقد؛ بل ستستفيد من ثورة المعلومات، وستتجه أكثر إلى «القوة اللينة» لتحقيق أهدافها، وستعتمد أكثر على مبدأ المصداقية أمام جماهير باتت معرضة باستمرار لسيل من المعلومات لا أول لها من آخر.

وفى معرض حديثه عن «القوة اللينة» أكد «ناى» على أهمية «الدعاية ـ Propaganda» باعتبارها إحدى ميكانيزمات «القوة اللينة»؛ حيث يمكن أن تُحدث الدعاية تأثيرًا على سلوك الآخرين، يضاهى ـ أو ربما يفوق ـ ذلك الذى تحدثه القوة العسكرية والاقتصادية، ناهيك عن أن الدعاية تعتمد بالأساس على الترغيب والإقناع لإحداث التغيير المطلوب فى سلوك الغير. وعلاوة على ذلك؛ فإن سياسة الجذب التى تعتمد عليها «القوة اللينة» المتمثلة فى أداة الدعاية؛ تعتبر أرخص كثيرًا من سياسة الإرغام التى تعتمد عليها القوة الصلدة؛ ومن ثم يرى «ناى» أنه إذا أراد البنتاجون تطوير القوة اللينة الأمريكية؛ فعليه أن يعلم جيدًا

بأن ذلك لن يتأتى من خلال الحملات العسكرية، وإنما سيتأتى من خلال إحساس أكبر بآراء الآخرين فى تشكيل السياسات. وينفى «ناى» صدور القوة اللينة من الحكومة الأمريكية، مؤكدًا بأنها تنبع فى الأصل من الثقافة المحلية الأمريكية (هوليوود، التعليم العالى، المجتمع المدنى)[٤٨].

ويستطرد «ناى» فى ذكر أهمية وفوائد «القوة اللينة»؛ فيشير إلى أن دولة ما قد تمتلك كل مقومات القوة الصلدة، لكنها تعجز عن قيادة أو إقناع الآخرين بآرائها، وتفسير ذلك من وجهة نظره هو افتقار تلك الدولة لمقومات «القوة اللينة»؛ حيث تمارس «القوة اللينة» تأثيراً على المرجعيات القيمية والخلفيات الثقافية للآخرين، باستخدام وسائل الإقناع والجذب، وليس القمع أو الإكراه.

ويخلص «ناى» إلى أن شروط رفض «القوة اللينة» أخذت تتناقص تدريجيًا فى الآونة الأخيرة بفعل العولمة وثورة المعلومات؛ حيث خلقت الأخيرة مجتمعات وشبكات اتصال افتراضية، يمكنها أن تتفاعل عبر الحدود القومية؛ ومن ثم فإن هذه الشبكات بالإضافة إلى الشركات العابرة للقومية والمنظمات غير الحكومية؛ سوف تلعب دورًا أكبر فى مجال التأثير من خلال أدوات «القوة اللينة»[٤٩].

وتأكيدًا على أهمية وفوائد «القوة اللينة»؛ يفترض «ناى» فى كتابه الصادر عام ٢٠٠٤ أن نجاح الوحدة الدولية فى تحقيق أهداف سياستها الخارجية فى المحيط الدولى؛ إنما يعتمد بالأساس على قدرة تلك الوحدة على توظيف ما تمتلكه من عناصر ومقومات «القوة اللينة»[٥٠].

فالقوة اللينة ـ من وجهة نظر «ناى» ـ أوسع من الدعاية، وأكبر من مجرد «صورة» أو «علاقات عامة وشعبية». . إنها قوة حقيقية قادرة على حصد الأهداف، وعلى تحقيق ما تريده عبر جذب الآخر، وإقناعه باتباع ما تريد، إلا أنها قد تتحول إلى نفور إذا ما صاحبها تصرف مغرور ومتكبر. . ويسرد «ناى» أمثلة ناجحة حول تطبيق مثل هذه «القوة»؛ فيذكر إذاعة (Radio Free Europe) التى استخدمتها الإدارة الأمريكية فى أعقاب الحرب العالمية الثانية للتأثير على الأوروبيين.

وقد قسم «ناى» فى الكتاب المذكور القوة إلى ثلاث فئات:

١ ـ أن تحصل على ما تريد بالقوة والتهديد.

٢ ـ أن تحصل على ما تريد بالإغراءات المالية.

٣ ـ أن تحصل على ما تريد بجذب الآخرين، وجعلهم يحبون فعل ما تحب فعله.

ويؤكد «ناى» بأن عصر المعلومات قد عمق من تأثير الفئة الثالثة؛ ومن ثم ينصح الإدارة الأمريكية بمضاعفة جهودها فى الدبلوماسية الشعبية؛ فكما سعت الولايات المتحدة للوصول إلى أكبر «قوة صلدة»؛ فهى مطالبة الآن ببذل كل ما فى وسعها للوصول إلى أكبر «قوة لينة» فى المستقبل. . ويقتبس «ناى» هنا مقولة «نيويت جينجريتش» (المتحدث السابق باسم الكونجرس): «إن المحك الحقيقى ليس كم من الأعداء أقتل، ولكن كم من الحلفاء أكسب».

## ثالثا: تصاعد دور المكون الثقافى والحضارى فى العلاقات الدولية

لقد أدى انتهاء الحرب الباردة وتوقف الصراع الأيديولوجى بانهيار الشيوعية فكرًا وتطبيقًا إلى تصاعد دور المكون الثقافى فى العلاقات الدولية.

**ويرى الباحث** أن النظرية التى طرحها عالم السياسة الأمريكى «صمويل هنتنجتون» عن صراع الحضارات فى دراسته الشهيرة التى عنونها «صدام الحاضارات ـ Clash of Civilizations» كانت بمثابة البداية الحقيقية لهذا الاتجاه فى العلاقات الدولية. وتقوم هذه النظرية على ادعاء أساسى مفاده أن صراعات عالم ما بعد الحرب الباردة سوف تتصدرها الأبعاد الثقافية وليس الأبعاد الأيديولوجية كما كان عليه الحال فى عصر القطبية الثنائية، المتمثلة فى اختلاف الحضارات وتنازعها؛ الأمر الذى سيؤدى إلى تصادمها.

وقد وصل «هنتنجتون» إلى نتيجة مؤداها أن العالم سوف يشهد وضعًا صراعيًا ثنائى الأبعاد، يتمثل ـ على حد قوله ـ فى: «The West versus the rest»؛ حيث يقف الغرب فى مواجهه باقى الحضارات. ومن هنا فقد وضع ما يمكن القول عنه بأنه سياسة للسيطرة العالمية للغرب، وهو يكمل بشكل أكثر مواربة ما بدأه «فوكوياما» فى كتابه «نهاية التاريخ»؛ ذلك الحلم للسيطرة العالمية للغرب[٥١].

ولقد قام «هنتنجتون» بإعادة صياغة أطروحته حول صراع الحضارات فى كتاب له نشر عام ١٩٩٦[٥٢].

ولعل القراءة النقدية المقتضبة لأطروحات «هنتنجتون» تكشف عن أنه إذا كان البعض قد رفض أطروحة صراع الحضارات لأنها تقوم على منظور حضارى ليس ماديًا، يفسح مكانًا للدين؛ وهو الأمر غير المعتاد من الفكر والتنظير الغربى، فى ظل «علمنة دراسة العلاقات الدولية»؛ إلا أن تناول «هنتنجتون» للعامل الحضارى كمحرك للعلاقات الدولية يعتبر تغييرًا جوهريًا فى المنطلقات النظرية؛ وهو الأمر الذى يقتضى التوقف عنده والتساؤل عن مبررات هذا المنحنى: هل يتصل بما أضحى يدب فى الحضارة الغربية من ضعف وتآكل فى القوة بالمقارنة بحضارات أخرى تستنهض قواها من جديد؟ وفى هذا الصدد نلحظ أن «هنتنجتون» فى ختام تحليله لمبررات اهتمامه بالحضارات كمحرك للتفاعلات الدولية؛ يربط بين أثر زوال الأساس الأيديولوجى للصراع العالمى وبين جهود الغرب الرامية لدعم قيمه كقيم عالمية، والحفاظ على هيمنته العسكرية ودعم مصالحه الاقتصادية من ناحية أولى، وتولد ردود فعل مضادة من قبل الحضارات الأخرى من ناحية ثانية[٥٣].

**ويفترض الباحث** أنه يمكن عزو تصاعد دور المكون الثقافى فى العلاقات الدولية إلى انتهاء الحرب الباردة. ويمكن تفسير ذلك الافتراض فى ضوء حقيقتين:

**الحقيقة الأولى**: أن انتهاء الحرب الباردة كان بمثابة نهاية عصر الاستقطاب الأيديولوجى، ووضع حد للصراع الأيديولوجى الحاد الذى استمر طيلة فترة الحرب الباردة؛ ومن ثم فقد أوجد أفول الصراع الأيديولوجى فراغًا فى الساحة الدولية الجديدة؛ مما مهد السبيل لتعاظم أهمية المكون الثقافى والحضارى، باعتباره المكون المرشح لأن يحل محل المكون الأيديولوجى، فضلاً عن أن الصراع حول الثقافى والحضارى هو أيضًا المرشح لأن يحل محل الصراع الذى كان دائرًا لسنوات طويلة حول الأيديولوجى[٥٤].

**الحقيقة الثانية**: أن ظهور بوادر انتهاء الحرب الباردة منذ نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن المنصرم؛ قد أحدث تحولاً جذريًا فى الأجندة الدولية. فبعد أن كانت قضايا الأمن بالمفهوم الكلاسيكى الضيق المقصور على البعد العسكرى، والتسلح (وهى التى تعرف بقضايا «السياسة العليا ـ High Politics» هى التى تحتل قمة أولويات الأجندة الدولية خلال فترة الحرب الباردة؛ فإن تلك القضايا تراجعت بفعل انتهاء الحرب الباردة لصالح تصاعد

أهمية مجموعة أخرى من القضايا مثل: البيئة والمياه ودراسات المرأة والتحول الديموقراطى، وغيرها من القضايا التى تعرف بـ «السياسة الدنيا ـ Low Politics»، وأصبحت تلك الأخيرة تجيء على قمة أولويات الأجندة الدولية نظريًا وتطبيقيًا.

ولقد تمت هذه العملية التبادلية والإحلالية بين قضايا «السياسة العليا» و«السياسة الدنيا» فى ضوء عملية المراجعة الشاملة التى أخذت تشهدها أدبيات العلاقات الدولية لإعادة تعريف مفهوم الأمن، بحيث يتضمن ثلاثة أنواع من التهديدات بخلاف التهديدات العسكرية؛ وهى التهديدات: السياسية، والاقتصادية، والبيئية(٥٥).

وفى هذا الإطار تعرضت العديد من الدراسات لدور المكون الثقافى فى العلاقات الدولية؛ حيث تناول بعضها تعريف المقصود بالبعد الثقافى ومداخل دراسته، وموضعه من نظرية العلاقات الدولية بصفة عامة، ومن دراسات العولمة بصفة خاصة. ويبحث بعضها الآخر فى آثاره على العلاقات الدولية، وخاصة على مستوى النظام الدولى والسياسات الخارجية للقوى الكبرى، وتستعرض فئة ثالثة التطور فى وزن الاهتمام بالثقافى من دلالات بالنسبة لدراسة التحديات الخارجية التى تواجه المنطقة العربية والعالم الإسلامى؛ ومنها بالطبع التحديات التى تفرضها السياسات الغربية بصفة عامة، والأمريكية بصفة خاصة.

وفى هذا السياق، فقد تطرقت إحدى الدراسات إلى الأسباب والعوامل الواقعية والتنظيرية التى أدت إلى بروز ذلك الوزن الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية؛ لافتة الانتباه إلى ظهور فوضى واقعية وتنظيرية فيما بعد الحرب الباردة؛ فالفوضى الواقعية على الساحة الدولية (من انهيار القطب السوفيتى، وزحف تيار العولمة، وتحرك المجتمعات المدنية، وعودة الدين والقيم إلى الساحة السياسية) أفضت إلى فوضى تنظيرية فى علم العلاقات الدولية؛ ذهب على أثرها الكثير من الأكاديميين والباحثين إلى جعل البعد الثقافى أداة للتحليل فى علم العلاقات الدولية. . إلا أن بعضهم قد زج بذلك البعد عن قصد إما لسد الفراغ التنظيرى، أو لتحقيق أهداف سياسية معينة؛ مثل الرغبة فى إجراء حوارات مع المسلمين للتعرف عليهم أكثر. وفى كلتا الحالتين؛ فقد باتت الثقافة إما مكونًا أصيلاً من المصلحة السياسية، أو مكونًا أصيلاً من البحث العلمى فى علم العلاقات الدولية(٥٦).

إن مفهوم الثقافة «المفهوم المظلة» يستعصى على تقديم تعريف نظرى مقبول؛ بسبب التاريخ الطويل لذلك المفهوم، عبر مجتمعات مختلفة، وعبر حقول دراسية مختلفة، وبسبب ما يتفرع عنه من مفاهيم أخرى ومتنوعة. . إلا أن ذلك لم يمنع دارسى العلاقات الدولية من المحاولة لإيجاد طرائق عدة للتعريف بالثقافة فى الأدبيات المعاصرة للعلاقات الدولية: إما من خلال عرض العديد من التعريفات التى يركز كل منها على بعد أو أكثر من أبعاد المفهوم، وإما من خلال استدعاء العديد من المفاهيم الأخرى مثل «الحضارة» و«الدين» و«الهوية» و«القيم» و«العولمة»؛ بحيث يشار إلى العلاقة بين تلك المفاهيم ومفهوم الثقافة من جهة، وبين العلاقات الدولية تنظيراً وممارسة من جهة أخرى(٥٧).

ومن أجل توضيح معنى البعد الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية؛ قدمت نماذج ورؤى مختلفة عن مستويات العلاقات بين الثقافة والعلاقات الدولية(٥٨):

١ ـ **النموذج الأول**: الثقافة باعتبارها مؤهلاً للحياة، ومؤسسة للرؤى والخلفيات الذهنية والخلقية التى تحملها الشعوب وتتوارثها، وتدفعها إما إلى النجاح وإما الفشل.

٢ ـ **النموذج الثانى**: الثقافة باعتبارها مرشحًا معرفيًا؛ بمعنى أن الفواعل تنظر إلى القضايا والقرارات من خلال إدراكها الثقافى للواقع؛ مما يسبب عائقًا أمام التفاوض؛ ومن ثم أمام التفاهم الدولى.

٣ ـ **النموذج الثالث**: الثقافة باعتبارها محدداً أساسيًا للهيكل الاقتصادى؛ أى جعل التكوين الثقافى الاجتماعى ذا تأثير واسع على الهيكل الاقتصادى للمجتمع.

٤ ـ **النموذج الرابع**: الثقافة باعتبارها أداة من أدوات تنفيذ السياسة وتبريرها، وليس باعتبارها متغيراً مستقلا.

٥ ـ **النموذج الخامس**: الثقافة باعتبارها محركًا للعلاقات الدولية؛ حيث قدم «هنتنجتون» نموذجًا تفسيريًا يقوم على مبدأ يقول: إن الثقافة تعتبر إطاراً كليًا ومحدداً (Dominant framework) للعلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وإن الحضارة هى الوحدة الأساسية للتحليل.

وبالرغم من كل تلك النماذج؛ فإنه لا يوجد اتفاق عام بين دارسى العلاقات الدولية على أن الثقافة ستشهد مزيداً من الاهتمام، سواء واقعيًا أو نظريًا؛ بل إن البعض يرى أن

تأثير البعد الثقافى على العلاقات الدولية سوف يضمحل تدريجيًا نتيجة لتآكل الاختلافات الثقافية؛ الأمر الذى سيقلل تباعًا من أهمية الثقافة كقوة محركة، وهو ما يتحدث به البعض عن نموذج «غروب الثقافة».

**إلا أنه على الرغم من الجدل حول طبيعة الوزن الثقافى فى تفسير العلاقات الدولية؛ فإن هذا الجدل وما ينتج عنه من نماذج تطبيقية يعكس مدى الزخم الذى تلقاه الثقافة فى أدبيات العلاقات الدولية**، كما أن هذا الجدل يمثل دافعًا قويًا لدارسى العلاقات الدولية لكى يطوروا مقولاتهم النظرية بشأن الثقافة والعلاقات الدولية، حتى لا تتحول إلى ثرثرة فى ظل فترة مفصلية من فترات تطور العلم والواقع(٥٩).

ومن هنا تبرز أهمية دراسة الإستراتيجية الأمريكية العالمية من منطلق البعد الثقافى، وخاصة الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية، وهى المنطقة التى تطرح التساؤل بعمق حول العلاقة بين «الثقافى» وغيره فى تفسير هذه الإستراتيجية، سواء نظرنا للثقافى كموضوع لقضايا التدخلات الخارجية (وزن الثقافى)، أو كمحرك لها (الدين فى رؤية المحافظين الجدد)، أو كمكون للقوة اللينة.

ويزخر الأدب الغربى بالدراسات التى تتناول دور المكون الثقافى والحضارى فى العلاقات الدولية؛ حيث تنطلق إحدى الدراسات من التأكيد على أن الحضارة باتت إحدى أدوات ووسائل النظام العالمى الجديد؛ إذ يبرز دور الحضارة بشكل خاص فى ظل غياب توازن القوى عالميًا(٦٠).

فلقد أصبحت الأبعاد الحضارية والثقافية ذات حضور طاغٍ وانتشار رائج فى النظام الدولى الراهن، وخصوصًا بعد انتهاء الاستقطاب الأيديولوجى الذى طبع مرحلة الحرب الباردة(٦١).

ويرى بعض المحللين أننا نعيش الآن مرحلة أكثر إثارة للتساؤل عن معنى «السياسة ـ Political» أو «السياسات ـ Politics»؛ فى ظل ما يُطرح ويتردد دائمًا وكثيرًا عن حوار الحضارات أو صراعاتها، وتصاعد دور المكون الثقافى فى العلاقات الدولية(٦٢).

إن التأثيرات الخارجية الشديدة فى هذا العالم الجديد باتت ثقافة مجتمعية تؤثر فى النخبة والقاعدة على حد سواء؛ وهو الأمر الذى لم يكن متواجدًا من قبل حينما كانت

التأثيرات الخارجية مقتصرة فقط على الجانبين السياسى والاقتصادى. وباتت العولمة ذات أبعاد مجتمعية وثقافية، وليست اقتصادية فقط كما كان الوضع قبل الحرب الباردة، وبات الثقافى يُنظر إليه باعتباره مخرجًا أو مدخلاً فى عملية سياسية كبرى متعددة الأبعاد، وبات عصر العولمة الراهن مقرونًا بإحياء البعد القيمى فى الدراسات الدولية[٦٣].

وفى هذا السياق يرى الباحث أن تأثيرات الثقافى لا تقتصر فقط على فرض قضايا وموضوعات على الأجندة الدولية؛ بل تمتد لتشمل التأثير على قرارات السياسة الخارجية، وأيضًا على عملية صنع تلك السياسة؛ فالسياسة الخارجية هى فى التحليل الأخير «مخرج ـ output» للتأثير الثقافى والحضارى والدينى[٦٤]، وليس أدل على عمق تأثير المتغير الثقافى/ الدينى على السياسة الخارجية من ذلك التأثير الذى يمارسه تيار اليمين الدينى المحافظ فى الولايات المتحدة على السياسة الخارجية الأمريكية[٦٥].

فمع نهاية القرن العشرين أضحى المجال الثقافى الحضارى هو المجال الحقيقى للتحديات الأكثر خطورة، ولا سيما فى ظل العولمة الراهنة التى تعكس «اكتساح» الخارجى للداخلى، والتى «تعكس اتجاه نموذج حضارى للهيمنة بسبل إكراهية وقسرية على النماذج الأخرى، ليس على الأصعدة الاقتصادية والسياسية فقط، ولكن على الصعيد الثقافى بالضرورة». فالعولمة ليست إلا أيديولوجية منبثقة عن الليبرالية الجديدة، وعن سياسات القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة؛ ومن ثم فهى عملية إرادية.. ولا عجب أن نرى ساحة الخطاب الغربى حول العولمة ـ على مدار العقد الماضى ـ حافلة بكل ما يتعلق بالثقافة والحضارة والدين؛ الأمر الذى يؤكد بأن المواجهة لم تعد فقط حول السياسة والاقتصاد؛ ولكن أصبحت الحضارة والدين فى قلبها.

ومن هنا «تتولد الحاجة والضرورة لإعادة تعريف السياسى»؛ ولذا فليس من الغريب أن يتم استدعاء «صراع الحضارات» ليحل كمنظور بديل عن صراع السياسات، بما يعنى أن ميدان المعركة لم يعد فقط ماديًا؛ بل صار غير مادى أيضًا، وأضحى موجهًا إلى نماذج حضارية أخرى مثل النموذج الحضارى الإسلامى، الذى يملك من المقومات غير المادية (المقاومة والتحدى) ما لا تملكه نماذج حضارية أخرى[٦٦].

وإذا كانت تحديات العقد الأخير من القرن العشرين قد أبرزت دور الأبعاد الثقافية والحضارية لتلك التحديات؛ فإن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها من حروب ضد الإرهاب تؤكد على تلك التحديات، وتظهرها جليًا.

إن أحداث سبتمبر ٢٠٠١، ثم حرب أفغانستان، ثم حرب العراق، ومن بعدها الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية؛ استحضرت معنى «الصراع الحضارى»، بعد أن دشنت الحرب الباردة «الصراع الأيديولوجى»، وبعد أن دشنت الحربان العالميتان الأولى والثانية «صراع القوى». ومن ثم تأتى أحداث ١١ سبتمبر لتمثل قمة ما وصل إليه منحنى الرؤى المتبادلة بين عالم المسلمين وعالم الغرب، ومنحنى السياسات الغربية تجاه الأمة الإسلامية خلال العقد الأخير من القرن العشرين؛ وبذا تصبح أولى حروب القرن الجديد بمثابة مفترق طرق خطر بالنسبة لوضع الأمة الإسلامية فى النظام الدولى.

وما يلفت الانتباه أن الحروب العسكرية الأمريكية أضحت استعراضًا هائلاً للقوة العسكرية الأمريكية، وهى القوة التى تمثل إحدى الدعائم الأساسية فى الحرب الحضارية الشاملة الجارى إعدادها بقيادة أمريكية، وبمشاركة أوروبية، وبمراقبة عربية وإسلامية ضد ما يسمى «الإرهاب الدولى»، وكذلك أضحت الحروب العسكرية تُعلَن على دول مسلمة لا لأنها اعتدت على الدولة المجاورة لها كما حدث فى حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١، ولكن لكونها «إرهابية» أو «مؤيدة للإرهاب» وفقًا للمفهومين الأمريكى والإسرائيلى.

إلى هذا الحد وصل البعد الثقافى فى الإستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية والإسلامية[٦٧].

## رابعًا: الحرب على الإرهاب

إن مفهوم أو شعار «الحرب على الإرهاب» الذى استخدمته الإدارة الأمريكية لتبرير سياساتها العسكرية إبان أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ليس مفهومًا جديدًا، بقدر ما هو إعادة طرح للمفهوم فى سياق دولى جديد، يختلف كليًا عن السياقات التى سبق أن طُرح فى إطارها.

وترجع بدايات استخدام مفهوم «الحرب على الإرهاب»[٦٨] إلى أربعينيات القرن المنصرم؛ حيث استُخدم تعبير «الحرب على الإرهاب» لأول مرة من قبل سلطات الانتداب البريطانى فى فلسطين، أثناء الحملة الواسعة التى قامت بها للقضاء على سلسلة من الضربات التى استهدفت مدنيين فلسطينيين، والتى كانت تقوم بها منظمتا «أرجون» و«شتيرين»، فقامت القوات البريطانية بحملة دعائية واسعة فى الجرائد، وأطلقوا عليها

تسمية «الحرب على الإرهاب». ولكن الانتشار الأوسع للتعبير حدث فى نهاية السبعينيات من القرن الفائت؛ حيث كانت عبارة (War on Terrorism) مكتوبة نصّا على غلاف «مجلة «التايم ـ Time magazine» فى عام ١٩٧٧، وكانت عنوانًا لمقال رئيس عن المعارضين، أو ما أسماهم المقال اللاسلطويين، الذين كانوا من المعارضين السياسيين لحكومات الاتحاد السوفيتى وبعض الحكومات الأوروبية.

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ حدثت تغييرات فى المعنى الدقيق للإرهابى، وتم استعمال تعبير «الحرب على الإرهاب» لوصف حملات متعددة الأوجه على الأصعدة الإعلامية والاقتصادية والأمنية والحملات العسكرية، التى استهدفت دولاً ذات سيادة وحكومات. وكان هذا الانعطاف فى معانى كلمة إرهابى وتعبير الحرب على الإرهاب مصحوبًا على الأغلب بإضافة وصف الشخص أو الجهة، بكونه يستعمل الدين فى الشئون السياسية، أو يقوم بتطبيق الدين بصورة متطرفة[٦٩].

إن أحداث الحادى عشر من سبتمبر، والتى تمثلت فى الهجوم الإرهابى الشامل على مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية فى الولايات المتحدة الأمريكية؛ كانت قوية بحيث أصابت عصب القرار الاقتصادى المالى والسياسى والعسكرى الأمريكى، وبحيث جعلها ذلك فى موقع من الصعب فيه تخيل عدم الرد فى الحدود التى تتناسب مع حجم العدوان الذى تعرضت له.

وكرد فعل على تلك الأحداث أصدرت الولايات المتحدة قرارًا بالحرب ضد الإرهاب شعاره: «من ليس معنا فهو ضدنا»، وجاء فى القرار التاريخى أن «الحرب ضد الإرهاب» حرب من نوع جديد، لا يحدها مكان أو زمان؛ بمعنى أنها تتسع دوائرها لتشمل المعمورة كلها من ناحية، وأنها يمكن أن تستمر إلى الأبد من ناحية أخرى.

ولقد وافق الكونجرس ومجلس الشيوخ الأمريكى بالإجماع وبسرعة فائقة على منح الرئيس الأمريكى «جورج بوش» ٤٠ مليار دولار لتمويل حملة «الحرب على الإرهاب»، و٢٠ مليار دولار إضافية لمساعدة خطوط الطيران الأمريكية فى أزمتها الاقتصادية التى مرت بها عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

ومن جانبها استغلت الإدارة الأمريكية تلك الهجمات فى تنفيذ إستراتيجيتها الدولية، ووظفت التعاطف الدولى معها فى استصدار قرار من مجلس الأمن (رقم ١٣٧٣) يسمح

لها بضرب كل من له علاقة بالإرهاب، ويلزم دول العالم بالتعاون معها فى ذلك، وحددت الخصوم فى ثلاثة أصناف: قوى إرهابية، ودول ترعى الإرهاب، ومناخات تفرخ الإرهاب. ووضعت العالم أمام خيارين لا ثالث لهما: إما مع الولايات المتحدة وإما مع الإرهاب، وجعلت من محاربة الإرهاب أولوية دولية، وبشرت بعمل عسكرى واستخباراتى فى ٦٠ دولة فيها ـ كما زعمت ـ قواعد للإرهاب.

وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد الإرهاب بالهجوم على أفغانستان لتصفية تنظيم «القاعدة»، والقضاء على نظام «طالبان» المتحالف معه. غير أن هذه الحرب لم تكن سوى خطوة من خطوات متعددة اتخذتها الولايات المتحدة فى سبيل الحفاظ على الأمن الداخلى الأمريكى. وهكذا أصدرت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة كاملة من التشريعات التى تكفل لها القبض على الأشخاص المشتبه فيهم واعتقالهم، مع حرمانهم من حقوقهم القانونية التى تنص عليها التشريعات الأمريكية ذاتها؛ بل إن بعض هذه التشريعات نص على جواز محاكمة المتهمين بالإرهاب أمام محاكم عسكرية فى جلسات سرية فى غير حضور محامين للدفاع عنهم، وهذه المحاكم من حقها أن تصدر أحكامًا بالإعدام. وبالإضافة إلى ذلك أعطيت للسلطة التنفيذية ولقوات الشرطة سلطات واسعة غير مسبوقة فى التنصت على المكالمات الهاتفية وتفتيش المنازل، والقبض على المشتبه فيهم. وخلقت هذه التشريعات الاستثنائية مناخًا ثقافيًا يسوده الإرهاب والقمع، أشبه ما يكون بالمناخ الثقافى الذى ساد أيام الحقبة المكارثية؛ حيث ألغيت سيادة القانون، وأطلق عقال الاتهامات الجزافية ضد المثقفين الأمريكيين بتهمة الشيوعية.

وبالفعل تم إلقاء القبض على الآلاف من الأشخاص، منهم الكثير من المواطنين الأمريكيين من أصول شرق أوسطية، وجرت معظم الاعتقالات بصورة غير معهودة فى القوانين الجنائية الأمريكية؛ إذ لم يتمتع المشبوهون بحق التمثيل القانونى لهم من قبل محامين.

ثم بدأت وزارة العدل الأمريكية بحملة تسجيل لأسماء المهاجرين، وطلب من المواطنين غير الأمريكيين تسجيل أسمائهم لدى دوائر الهجرة الأمريكية، وتم تمرير قانون مثير للجدل وهو قانون «USA Patriot Act» الذى منح صلاحيات واسعة للأجهزة الأمنية فى استجواب وتفتيش واعتقال والتنصت على كل من يشتبه به دون اتباع سلسلة الإجراءات القانونية التى

كانت متبعة قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وعلى الرغم من الانتقادات الحادة التى وجهتها مؤسسات المجتمع المدنى لهذا القانون لكونه يتعارض مع الدستور الأمريكى ؛ إلا أن الرئيس الأمريكى دافع عنه، وصرح فى ٩ يونيو ٢٠٠٥ أنه وبفضل هذا القانون تم إلقاء القبض على ٤٠٠ مشتبه فى انتمائهم لتنظيم القاعدة، وتم إثبات التهمة على أغلبهم .

وفرضت إدارة الرئيس بوش بعد ١١ سبتمبر نوعًا من الرقابة الإعلامية، وخضعت وسائل الإعلام للهستريا التى أشاعتها هذه الإدارة؛ إذ أصبح كل من يعارض توجهات الحرب العشوائية ضد الإرهاب يتهم بعدم الوطنية .

ولم تقنع الولايات المتحدة بحربها ضد أفغانستان، والتى استطاعت أن تسقط فيها نظامًا سياسيًا بدائيًا؛ لأنها سرعان ما حولت كل طاقاتها العدوانية تجاه العراق .

وبالرغم من صعوبة تحديد ساحة محددة لهذه الحرب ؛ إلا أن الولايات المتحدة اعتبرت أن جبهات «الحرب على الإرهاب» تمتد إلى المناطق الجغرافية التالية :

- جنوب آسيا، وبالتحديد أفغانستان وباكستان .
- الشرق الأوسط ، وبالتحديد العراق والسعودية واليمن .
- جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق ، وبالتحديد الشيشان وجورجيا وأوزبكستان .
- جنوب شرق آسيا، وبالتحديد الفلبين وتايلند وإندونيسيا .
- إفريقيا، وبالتحديد جيبوتى وإثيوبيا وأرتيريا وكينيا والصومال والسودان وتنزانيا[٧٠] .

لقد تحول النظام الدولى من نظام فوضوى إلى نظام هيراركى تقوده الولايات المتحدة . . وفى النظام الهيراركى فإن الدول تكون أكثر استعدادًا لأن تقاتل العدو الذى تحدده الدولة القائد؛ وهى الولايات المتحدة فى هذه الحالة .

ويرتبط نظام الأولويات العالمى للخطر بالتصور الأمريكى للخطر، أو بالأحرى بذلك التصور لأولويات الخطر الذى يهدد الأمن الأمريكى والأمن الدولى .

ولقد كان لأحداث ١١ سبتمبر أثر كبير فى تحديد ذلك التصور، بما يجعل الإرهاب الدولى أول وأخطر مصادر التهديد، ويليه الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة فى بلاد محور الشر .

وفى هذا السياق ونتيجة له؛ أصبحت مقولة «الحرب على الإرهاب» إحدى أكثر المقولات رواجًا فى النظام الدولى الراهن، أو بالأحرى «حرب الولايات المتحدة على الإرهاب ـ The U.S. War on Terrorism»؛ ومن ثم فالولايات المتحدة تحدد العدو فى أنه الإرهاب الدولى، ويصبح لزامًا على كل الدول أن تحاربه(٧١).

وعلى ذلك فإن أولى المهام على خريطة الأولويات تتمثل فى ضرب حركات الإرهاب، وبالذات تنظيم القاعدة الذى يعد أكبر وأخطر هذه الحركات، وذلك باستخدام القوة العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتية، وتجفيف منابع التمويل لهذه الحركات، من خلال مراقبة دقيقة لحركة الأموال والتبرعات التى كانت تذهب إليها مباشرة أو تئول إليها بشكل غير مباشر، وإعداد قائمة بالمنظمات الإرهابية وتطويرها ومراجعتها كل عام لتستخدم كأساس فى هذه «الحرب العالمية على الإرهاب»(٧٢).

فى هذا الإطار فإنه يمكن تعريف «الحرب على الإرهاب»، والتى تسمى أيضًا «الحرب العالمية على الإرهاب ـ Global War on Terrorism»، ويطلق عليها البعض تسمية «الحرب الطويلة»، ويقصد بها حملة عسكرية واقتصادية وإعلامية مثيرة للجدل تقودها الولايات المتحدة، وبمشاركة بعض الدول المتحالفة معها.. وتهدف هذه الحملة ـ حسب تصريحات الرئيس الأمريكى «جورج بوش» ـ إلى القضاء على الإرهاب والدول التى تدعمه. وقد بدأت هذه الحملة عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، التى كان لتنظيم القاعدة دور فيها، وأصبحت هذه الحملة محورًا مركزيًا فى سياسة الرئيس الأمريكى «جورج بوش» على الصعيدين الداخلى والعالمى، وشكلت هذه الحرب انعطافة وصفها العديد بالخطيرة وغير المسبوقة فى التاريخ، لكونها حربًا غير واضحة المعالم، وتختلف عن الحروب التقليدية بكونها متعددة الأبعاد والأهداف(٧٣).

والجدير بالملاحظة أنه عندما أعلن الرئيس الأمريكى «جورج بوش» الحرب الكونية على الإرهاب؛ بدا أنه فعل ذلك تحت تأثير الصدمة التى أحدثتها تفجيرات ١١ سبتمبر، إلا أنه مضى من خطاب إلى خطاب يكرر هذه المقولة رافعًا إياها إلى مستوى «العقيدة الجديدة» للسياسة الخارجية والعسكرية الأمريكية، حتى وصل به الأمر فى بداية ولايته الثانية إلى حد وضع هدف أسمى لمهمة الولايات المتحدة فى العالم وهى: «إنهاء الطغيان»(٧٤).

وقد كشفت الصحف الأمريكية ـ وهنا المفارقة ـ أن وزارة الدفاع وتحت إشراف «دونالد رامسفيلد» هى التى بادرت إلى تعريض مصطلح «الحرب على الإرهاب» للامتحان، وخلصت إلى اقتراح استخدام مصطلح آخر: «الصراع الشامل ضد التطرف العنيف».

ولقد تعمد «رامسفيلد» نفسه التركيز على المصطلح الجديد، وتبعه تيار القادة العسكريين الأمريكيين. كما فعل الشىء نفسه مستشار الأمن القومى «ستيفن هادلى».. واستندت هذه الانعطافة إلى عدد من الدراسات والتحقيقات التى أنجزتها لجان مستقلة فى الكونجرس، وخلصت كلها تقريبًا إلى اقتراح مقاربة معقدة لظاهرة معقدة.

ومع بدء اتضاح التغيير فى تعريف العدو؛ انطلقت الرهانات فى الولايات المتحدة عما إذا كانت الإدارة تنوى إدخال تعديل على سياستها وذلك بزيادة اللجوء إلى الوسائل العسكرية أم لا. بتعبير آخر: هناك من رأى فى تغيير الصياغة مقدمة لتغيير السياسة، وأكد أن ثمة وثائق رسمية تدعو إلى ذلك. لكن اللافت للنظر أن «بوش» تعمد فى خطاباته الأخيرة الإكثار من ترديد كلمتى «حرب» و«إرهاب»، ووصل الأمر بالبيت الأبيض إلى حد ترويج كلام منسوب إلى رامسفيلد يوحى بأنه لا تغيير لا فى المفاهيم، ولا المصطلحات، ولا السياسات[٧٥].

**تتمثل الأهداف الرئيسة «للحرب على الإرهاب»** كما حددها معهد الدراسات الإستراتيجية فى لندن فى النقاط التالية[٧٦]:

- قطع تدفق الدعم المالى لما يسمى بالمنظمات الإرهابية.
- إلقاء القبض على المشتبه فيهم بانتمائهم إلى ما يعتبر جماعات إرهابية.
- الحصول على المعلومات بطرق مختلفة؛ مثل الاستجواب، والتنصت والمراقبة والتفتيش.
- تحسين مستوى أداء أجهزة المخابرات الخارجية والأمن الداخلى.
- تقليل أو قطع الدعم عن المواطنين المتعاطفين مع ما يسمى بالمجموعات الإرهابية، عن طريق تحسين المستوى المعيشى، وتوفير فرص العمل.
- الاستعمال الكثيف لأجهزة التنصت؛ لمراقبة ما يسمى بالمجموعات الإرهابية التى تعتمد الوسائل البدائية البطيئة فى التواصل ونقل المعلومات.

● إقامة علاقات دبلوماسية متينة مع حكومات الدول التى تشكل جبهة للحرب ضد الإرهاب.

وهكذا تبدو «الحرب على الإرهاب» كما لو كانت خزان «استثناءات» يجرى استدعاؤه لتبرير الجموح «الأيديولوجى» للسياسة الخارجية الأمريكية، وهى منذ انطلاقها قبل خمس سنوات أثارت ارتباكًا واضحًا فى نظريات العلاقات الدولية؛ نتيجة لعدم القدرة على تأطيرها «منهاجيًا» داخل أى منها؛ حيث يصعب «تصنيف» هذه الحرب ضمن أى من نظريات الصراع الدولى؛ نظرًا لكونها تجمع بين نقيضين «متجاورين»: **أولهما**: أنها حرب تستهدف «منع» وقوع الهجمات الإرهابية من المنبع، وتوجيه ضربات «استباقية» لأدواتها اللوجيستية من تخطيط وإعداد وتجهيز؛ وهو ما قد يضفى عليها بعدًا «خيريًا». **وثانيهما**: أنه وفى إطار هذه «الاستباقية» يجرى «التعدى» على الكثير من الحريات والحقوق الإنسانية، وانتهاك قواعد القانون الدولى العام و«الإنسانى».

بيد أن «الحرب على الإرهاب» وإن كانت قد حققت نصرًا عسكريًا؛ فإنها لم تحقق نصرًا سياسيًا مماثلاً. فعلى الرغم من بعض النجاحات الجزئية التى حققتها القوة العسكرية الأمريكية خلال العقد الأخير، بدءًا من عاصفة الصحراء وتحرير الكويت عام ١٩٩١، ثم القصف الجوى العنيف ليوغوسلافيا وإجبارها على تسوية أزمة إقليم كوسوفوعام ١٩٩٩، ثم الحرب فى أفغانستان والحرب ضد العراق؛ فالحقيقة أنها فشلت فى تحقيق النتيجة السياسية المطلوبة، وبخاصة بالنسبة لأفغانستان والعراق، فلا القوات الأمريكية اعتقلت «أسامه بن لادن» فى أفغانستان، ولا هى استطاعت توفير الأمن والاستقرار الذى كانت توفره حكومة طالبان التى أسقطتها القوات الأمريكية، ولا هى نجحت فى السيطرة على الأمر فى العراق رغم إسقاط نظام حكم صدام حسين بالفعل.

وتكفى مطالعة تحليلات وتعليقات الكتاب والساسة الأمريكان بمناسبة الذكرى الأولى للحرب على العراق، التى تزامنت مع تفجيرات مدريد؛ لإدراك حجم الإحباط الواسع السائد فى الشارع الأمريكى إزاء هذه الحرب، والذى دفع المواطن الأمريكى ثمنها باهظًا من موارده وحريته وحقوقه.

وبالتالى فإن «الحرب على الإرهاب» تستلزم استخدام مقومات «القوة اللينة» كما تحدث «ناى». فهو يرى أنه إذا كانت الولايات المتحدة راغبة فى حشد القوى الدولية فى حربها

ضد الإرهاب؛ فإن عليها أن تحسن استخدام «القوة اللينة». ولعل انخفاض المقدرة الأمريكية نسبيًا على حشد التأييد الدولى على حرب الإرهاب؛ يرجع إلى تراجع «القوة اللينة الأمريكية» مقارنة مع ما كانت عليه من قبل، وهو الأمر الذى أدى إلى تصاعد التيارات العالمية والإقليمية والمحلية المناوئة للأمركة (Anti-Americanism)[٧٧]. ولهذا يؤكد «ناى» على ضرورة أن تكثف الولايات المتحدة من استخدامها للدعاية كوسيلة لتحقيق الإقناع والجذب، وهذا الدور يجب أن تقوم به «هوليود ـ Hollywood» جنبًا إلى جنب مع المراكز البحثية، والجامعات، ومؤسسات المجتمع المدنى؛ حيث يجب أن تستمر «هوليود» فى ضخ القيم الأمريكية التى تجعل منها أكثر قابلية لدى الآخرين، وبالتالى تصبح سياساتها مقبولة دوليًا[٧٨].

ولذلك يرى «ناى» أن الهيمنة العسكرية الأمريكية ليست دليلاً على القوة الأمريكية، وأن الاعتماد المفرط على القوة العسكرية لن يكفى لقتل الإرهاب طويل المدى، الذى يحتاج إلى تعاون مدنى ودءوب مع دول أخرى فى شتى المجالات[٧٩].

واتساقًا مع رأى «ناى» يرى أحد الباحثين أن القضاء على الإرهاب يتطلب الآتى[٨٠]:

ـ تعريفه وتحديده وتوصيفه علميًا وبمقاييس عالمية، وليس بمقياس لأقلية من الشخصيات الأمريكية.

ـ أن تكون الحرب عليه من قبل الجميع، وتحت إطار الشرعية الدولية، وليس من قبل جهة واحدة هدفها السيطرة على العالم وفرض وصايتها وقراراتها عليه بدون وجه حق.

ـ تجفيف منابعه من خلال الإسهام بتحسين الظروف المعيشية والحياتية والصحية والتعليمية للشعوب، ورفع معدلات التنمية فى كل المجالات، والتزام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

ـ تفاعل الحضارات، وليس صدام الحضارات وإذلال العباد.

ـ الجدية فى مكافحة الإرهاب ومحاربته، وليس بحروب همجية وبهلوانية هدفها تحقيق أمجاد شخصية ومنافع ذاتية ونفعية ومكاسب رخيصة.

ـ أن يكافح الإرهاب بقوانين علمية وعملية، ويحاسب مرتكبوه وفق قانون أحادى واضح وصريح. وليس بطرق همجية ومزاجية وانتقائية وقوانين رمادية تقبل التأويل.

إن الاتجاه للعسكرة ليس جديدًا؛ فهو موجود منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبالتحديد فى الحربين العالميتين؛ فالولايات المتحدة دخلت الحرب العالمية الثانية بغير تخطيط مسبق، ولم يكن عملاً قصديًا، كما أنها دخلت فى مرحلة تالية لبداية الحرب فى الحالتين، وبالتالى لم تكن طرفًا أصيلاً فى عملية عسكرة الأزمات العالمية. بيد أنه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة، ومع توليها زمام المعسكر الغربى؛ بدأت الولايات المتحدة فى سياسة متعمدة وقصدية فى عسكرة الأزمات، والاستخدام الواضح للقوة العسكرية استخدامًا كبيرًا أو صغيرًا حسب درجة تعقيد الأزمة. والبداية كانت فى الأزمة الكورية فى الخمسينيات، وبعد كوريا كانت فى محاولة غزو كوبا، والمعروفة بعملية خليج الخنازير عام ١٩٦٢، ومن بعدهما جاء التورط الكبير فى فيتنام. وبعد انتهاء هذا التورط، ونتيجة للعقدة التاريخية التى خلفتها الحرب الفيتنامية لدى الولايات المتحدة؛ بدأت مرحلة جديدة فى الإدارة الأمريكية للأزمات، وذلك بمحاولة عدم عسكرة الأزمات، وعدم استخدام القوة العسكرية. فمنذ منتصف سبعينيات القرن الماضى وحتى أوائل تسعينيات ذلك القرن نجد أن استخدام الولايات المتحدة للقوة المسلحة فى إدارة الأزمات كان استخدامًا محدودًا، وفى أزمات صغيرة أو متوسطة مثل جرينادا ولبنان؛ أى إنه قد حصل انخفاض ملحوظ للعسكرة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية[٨١]. ومن ناحية أخرى، ومع وصول الاتحاد السوفيتى إلى مرحلة التعادل الإستراتيجى (حتى عام ١٩٦٨ لم يكن هناك تعادل إستراتيجى أمريكى سوفيتى) والتعادل النووى بالذات مع الولايات المتحدة (بمعنى امتلاك صواريخ قادرة على ضرب الأراضى الأمريكية من الاتحاد السوفيتى)؛ تكرست القطبية الثنائية النووية، وأصبحت إستراتيجية الردع هى الأساس فى إدارة العلاقات الدولية الإستراتيجية فيما بين القطبين. وفى ظل إستراتيجية الردع لا يكون هناك تسرع فى استخدام القوة العسكرية لإدارة الأزمات؛ فالردع معناه محاولة عدم الوصول للاستخدام الشامل للقوة العسكرية[٨٢].

ففى كتابه الصادر عام ١٩٩٩ والمعنون: «نصر بلا حرب ـ Victory Without War» يتحدث «ريتشارد نيكسون» (الرئيس الأسبق للولايات المتحدة) عن مفهوم للسلام حديث لا بد من أن نعيه ونضعه فى الحسبان؛ فقد ألغت الأسلحة النووية الحروب على المستوى العالمى كوسيلة لحل النزاع، ولكن ليس معنى ذلك وصول العالم إلى ما يسمى بـ «السلام

الكامل ـ Perfect Peace» الذى تنتهى فيه المنازعات والتناقضات؛ فهذا مجرد وهم، ولكن «السلام الحقيقى ـ Real peace» معناه التعايش مع التناقضات والخلافات إلى ما لا نهاية، ومحاولة حلها دون اللجوء إلى استخدام القوة؛ ولذلك فكلتا القوتين العظميين سوف تعيشان معًا تحت ما يسمى «حرب السلام»، والأسلحة المستخدمة بينهما هى الدعاية والدبلوماسية والمفاوضات والمساعدات الخارجية والمناورات السياسية والعمليات السرية، أو الحروب بالوكالة على المستوى الإقليمى. وأصبح مستحيلاً تحت مظلة «الرعب النووى» خوض الحروب لحل النزاع بين القوتين العظميين، فكان عليهما التعايش «كما يتعايش عقربان فى أنبوب واحد إذا لدغ أحدهما الآخر، فإن هذا الآخر سيلدغه قبل أن يموت». وما دام القتال أصبح مستحيلاً، فإن التسابق على التسلح قائم على قدم وساق، والجهود لملء المخازن بالأسلحة المتطورة مستمرة ليل نهار لتحقيق الفوز فى «الردع ـ Deterrence»؛ أى استخدام أدوات الحرب ووسائلها لمنع الحرب، وذلك باستخدام القوة وهى فى حالة «السكون ـ Static» فالردع هو استخدام القوة فى حالة السكون لمنع الحرب والقتال، ولكن إذا تحركت القوة لخوض المعركة يكون هذا فشلاً كاملاً للردع. ومعنى ذلك أن القوتين العظميين كانتا تخوضان حرب السلام باستخدام الردع؛ الأمر الذى أدى إلى وجود «آلية ـ Mechanism» أخرى للصراع بين القوتين العظميين فى المجالات المختلفة، عدا استخدام القوات المسلحة، ثم التوسع فى نقل الصراع إلى المستويات الإقليمية على كل ساحة الكوكب الذى نعيش فيه، بل إلى الكواكب الأخرى بما فى ذلك المجال الجوى، وأصبح الصراع ليس «كوكبيًا» على الأرض بل «كواكبيًا» فى الكواكب الأخرى أيضًا. ونتيجة لاستحالة القتال بين القوتين العظميين فى ظل الرعب النووى؛ فقد كان من اللازم إيجاد مخرج لاستخدام القوة فى الصراعات الإقليمية (٨٣).

وبعد انتهاء الحرب الباردة زاد الاتجاه إلى عسكرة العلاقات الدولية؛ وهو ما يمكن أن نلحظه من خلال المؤشرات التالية(٨٤):

ـ استقطاب الدول الإقليمية Polarization.

ـ السماح باستخدام القوات المسلحة فى الصراعات الإقليمية.

ـ نقل السلاح والتكنولوجيا من الدول المركزية Central إلى الدول الهامشية Peripherals.

- إدارة الأزمات وليس حلها Crises Management حتى لو أدى ذلك إلى تكاثر النقاط الساخنة وانتشار أقواس الأزمات؛ كما حدث فى الشرق الأوسط.

فمن الملاحظ أنه منذ بداية تسعينيات القرن المنصرم، ومع سقوط الاتحاد السوفيتى وما تبعه من سقوط نظرية الردع (بالرغم من عدم الإعلان عن سقوطها إلا فى نهاية التسعينيات؛ إلا أنه من الناحية العملية نرى أن نظرية الردع سقطت بسقوط الاتحاد السوفيتى) ومع نزع السلاح النووى من الدول الإسلامية السوفيتية السابقة، ومع الاتجاه نحو خفض التسلح المتبادل بين الطرفين؛ كل ذلك أعطى تفوقًا للولايات المتحدة على روسيا فى التسلح النووى، مع تضافر كل هذه المتغيرات؛ فقد بدأ الاتجاه الضخم من قبل الولايات المتحدة للاستخدام المكثف للقوة العسكرية، وذلك منذ عام ١٩٩١ تقريبًا؛ فقد حدث خلال هذه الفترة خمس حالات لاستخدام القوة العسكرية من قبل الولايات المتحدة، أولها حرب تحرير الكويت ١٩٩١؛ وهى حرب الخليج الثانية، وثانيها استخدام القوة العسكرية فى إطار حلف الناتو لحل أزمة البوسنة والهرسك عام ١٩٩٦، ثم فى كوسوفو عام ١٩٩٩، ثم الحرب على أفغانستان عام ٢٠٠١، ثم الحرب على العراق عام ٢٠٠٣؛ ولذلك فإن الاتجاه للعسكرة فى المرحلة الحالية مختلف عن الاتجاه للعسكرة أيام فيتنام، سواء من حيث حجم القوات العسكرية المستخدمة، أو من حيث منظومات التسلح وتقدمها من الناحية التقنية، والتى تستخدم فى إدارة هذه الأزمات عسكريًا، وكذلك من حيث إن استخدام القوة فى هذه الحالات (العراق وكوسوفو وأفغانستان ثم فى العراق مرة أخرى) هو استخدام قوى، ولتحقيق أهداف مباشرة خاصة بالولايات المتحدة؛ فلم تتورط الولايات المتحدة كما تورطت فى فيتنام، ولم تدخل كما دخلت فى الحربين العالميتين لنصرة أطراف تريدهم أن ينتصروا؛ الأمر أصبح مختلفًا مع انفراد الولايات المتحدة بقمة النظام العالمى، فالقوة العسكرية هنا هى جزء من مخطط إستراتيجى مقصود ومتعمد من جانب الإدارة الأمريكية، وليست تورطًا من خلال أحداث وأطراف أخرى.

ولعل تأمل أسلوب إدارة هذه الأزمات عسكريًا خلال تلك الفترة القصيرة يوضح أن معدل التكرار من عام ١٩٩١ وحتى ٢٠٠٣ يشير إلى وقوع خمس أزمات كبرى تمت عسكرتها. ولو أننا أضفنا إلى تلك الحروب الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية الأخيرة (يوليو ٢٠٠٦) لأصبح المعدل هو ست أزمات عسكرية خلال خمسة عشر عامًا، ومن عام ١٩٩٩ وحتى عام ٢٠٠٣ (أربع سنوات) حدثت ثلاث حالات كبرى؛ وهذا معدل

تكرارى لم يحدث من قبل فى التاريخ المعاصر ولا حتى فى التاريخ الوسيط . كذلك فإن التقدم التقنى فى التسليح قد سهل عملية العسكرة، خاصة مع تزايد الاعتماد على استخدام الأسلحة ذات التقنية العالية والذكية، بما فيها أسلحة الموجات الكهرومغناطيسية؛ وهى أسلحة ليس بها طلقة رصاص، وتقوم بشل منظومة الاتصالات العسكرية والمدنية . . وهذا يفسر لنا عدم اكتراث إدارة بوش الحالية بضغوط الرأى العام الداخلى أو الدولى[٨٥] .

**ولقد شهد الفكر الأمريكى تحولات جذرية، وذلك بالاتجاه نحو عسكرة السياسة الخارجية الأمريكية على النحو التالى[٨٦] :**

**التحول الأول** : حدث نتيجة للحرب العالمية الثانية التى شهدت استخدام القوة العسكرية لتدمير مجتمع العدو بالكامل؛ حيث قامت الولايات المتحدة بضرب اليابان بالقنابل الذرية رغم هزيمة اليابان عسكريًا بالفعل قبل الإقدام على هذه الخطوة .

**التحول الثانى** : كان فى بداية سنوات الحرب الباردة؛ حيث تبنى الفكر العسكرى الأمريكى مبدأ الردع؛ بمعنى تطوير القوة العسكرية الأمريكية حتى تكون قادرة على ردع الاتحاد السوفيتى عن التفكير فى مهاجمة الولايات المتحدة أو مصالحها الحيوية .

**التحول الثالث** : جاء نتيجة للهزيمة العسكرية الأمريكية المؤلمة فى حرب فيتنام، والتى ألقت بظلالها ليس فقط على المؤسسة العسكرية الأمريكية؛ ولكن على المجتمع الأمريكى كله؛ حيث باتت فكرة إرسال قوات أمريكية لخوض حروب خارج الأراضى الأمريكية بمثابة كابوس للأمريكيين .

**أما التحول الرابع والأخير** : فحدث فى أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة، وشعور الولايات المتحدة بأنها أصبحت القوة العظمى الوحيدة على كوكب الأرض، وأن عليها أن تلعب دور شرطى العالم؛ فكثر تدخل الولايات المتحدة فى مناطق الصراعات الإقليمية من الصومال إلى البلقان، ثم جاءت هجمات الحادى عشر من سبتمبر لتفتح الباب واسعًا أمام الانطلاق نحو تطبيق الفكر الإمبراطورى العسكرى فى السياسة الخارجية الأمريكية .

ويمكن فهم تلك التحولات فى ضوء التطورات التكنولوجية الهائلة التى تتيح لدولة مثل الولايات المتحدة الأمريكية شن الحروب عن بعد باستخدام أحدث التقنيات العسكرية .

وفى إطار تبنيها منحى العسكرة؛ أعادت الإدارة الأمريكية الجديدة إطلاق مفهوم «الأنظمة المارقة ـ Rogue Regimes» الذى ابتدعته إدارة كليتون لتبرير نشر شبكة صواريخ مضادة للصواريخ، بحجة وجود دول «مارقة» تمتلك صواريخ باليستية بعيدة المدى، أو احتمال هجوم نووى عن طريق الخطأ.

ومن هنا جاء انتشارها حول الصين وروسيا (بضم سبع دول من أوروبا الشرقية إلى حلف الناتو، بالإضافة إلى الوجود العسكرى فى دول آسيا الوسطى) والوطن العربى وأمريكا اللاتينية.

ومن هنا أيضًا جاءت مغامراتها العراقية كاختبار قوة؛ فكما كان القصف الأمريكى لهيروشيما ونجازاكى خلال الحرب العالمية الثانية بالقنابل النووية بمثابة إطلاق رصاص على الصارى السوفيتى؛ كانت المغامرة العراقية عرضًا للقوة الاستعمارية على اللاعبين الكبار فى أوروبا والشرق الأقصى، والصين بخاصة[٨٧].

ومع بداية فترة رئاسته الثانية عام ٢٠٠١؛ أكد الرئيس الأمريكى سياسته العسكرية المتشددة، والتى تضمنتها وثيقة «إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى» التى أصدرتها الإدارة الأمريكية يوم ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٢، والتى ركزت على[٨٨]:

١ ـ حرية الولايات المتحدة فى شن حرب إجهاضية أو استباقية ضد الإرهاب، أو دول تملك أسلحة دمار شامل.

٢ ـ عدم السماح لأى دولة أو مجموعة دول بتحدى التفوق العسكرى الأمريكى.

٣ ـ تفضيل التحرك والإجراءات الأحادية على الإجراءات الجماعية فى إطار المعاهدات الدولية والمنظمات الدولية.

وفى هذا السياق فإنه يمكن الاستشهاد بثلاث وثائق تعكس بوضوح ميل السياسة الخارجية الأمريكية نحو العسكرة:

**الوثيقة الأولى**: «إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى للقرن الجديد»، التى وضعتها مجموعة «القرن الأمريكى الجديد ـ The New American Century» عام ١٩٩٤، وتضم «ديك تشينى» و«دونالد رامسفيلد» و«ريتشارد بيرل» منظر الحرب الأمريكية على العراق

و«دوجلاس فيث» نائب وزير الدفاع و«بول وولفويتز» نائب وزير الدفاع الأمريكى أيضًا، وعدد من أقطاب معسكر المحافظين الجدد فى واشنطن، وتؤكد هذه الوثيقة على حق الولايات المتحدة فى استخدام القوة العسكرية لتحقيق أهدافها فى المحيط الدولى[٨٩].

**أما الوثيقة الثانية:** فهى إستراتيجية «إعادة هيكلة» القوة العسكرية الأمريكية التى طبقها «دونالد رامسفيلد» وزير الدفاع الأمريكى آنذاك، والتى تعتمد على تطوير القدرات العسكرية الأمريكية بما يضمن لها تقليص الاعتماد على العنصر البشرى، والاعتماد على القدرات التدميرية العالية للأسلحة الأمريكية وتطورها التقنى، الذى يتيح استخدامها وتوجيهها عن بعد وبأقل عدد ممكن من الجنود. وفى هذه الإستراتيجية يأتى مشروع الدرع الصاروخى والقنابل النووية الصغيرة التى يمكن استخدامها فى الصراعات الإقليمية ضد أهداف عسكرية.

**أما الوثيقة الأخيرة:** فهى «إستراتيجية الأمن القومى الأمريكى» التى عرضها الرئيس جورج بوش فى سبتمبر ٢٠٠٢، وفيها يتحدث عن حق أمريكا فى استخدام القوة ضد أى محاولة؛ ليس فقط لتهديد المصالح أو الأمن الأمريكى، ولكن أيضًا ما من شأنه تهديد انفراد أمريكا بالسيطرة على العالم[٩٠].

وبالإضافة إلى هذه الوثائق؛ هناك جملة من المؤشرات التى توضح تزايد النزعة العسكرية الأمريكية الجديدة، منها:

- حجم الإنفاق العسكرى الأمريكى، الذى يتعدى وفقًا لبعض أساليب الحساب مجموع الإنفاق العسكرى لبقية دول العالم مجتمعة، كما أنه يفوق إنفاق الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة بنسبة ١٢٪ فى المتوسط.

- ميل الأمريكيين المتزايد إلى استخدام القوة العسكرية؛ فالأمريكيون باتوا ينظرون إلى الحرب على أنها أداة دبلوماسية وليست خيارًا أخيرًا[٩١].

- صورة الحرب فى عيون الأمريكيين؛ إذ يرون الحرب تجربة مثيرة تتميز بالسرعة والتحكم والاختيار والتكنولوجيا وكأنها خبرة أوليمبية[٩٢].

- صورة الجيش والجنود الأمريكيين لدى الرأى العام الأمريكى؛ حيث أصبح الجنود الأمريكيون فى الوقت الراهن لا يكادون يمثلون الشعب الأمريكى على الإطلاق؛ فهم

ينتمون إلى طبقات وشرائح فقيرة قليلة التعليم. . ففى عام ٢٠٠٠ شكل أبناء الأقليات ٤٢٪ من الجيش الأمريكى، كما بلغت نسبة الجنود الذين حصلوا على تعليم جامعى ٦,٥٪ من الجيش الأمريكى، مقارنة بنسبة ٤٦٪ داخل المجتمع الأمريكى.

- صعود النفوذ السياسى والإعلامى لرجال الجيش الذين أصبحوا يتمتعون بشهرة نجوم السينما، وحرص القادة السياسيين الديموقراطيين والجمهوريين على حد سواء على التعبير عن مساندتهم للجيش والجنود.

وهكذا يمكن أن نخلص إلى أن أحداث ٩/١١ مثلت فشلاً خطيراً لقادة الجيش الأمريكى فى القيام بمهمتهم الأولى فى الدفاع عن الأراضى الأمريكية؛ وهو ما أعطى القيادة المدنية فرصة لتحقيق مزيد من التدخل لفرض إرادتها على العسكريين، والتوجه نحو مزيد من عسكرة العلاقات الدولية، حتى لوكان ذلك على حساب خرق قواعد القانون الدولى(٩٣).

* * *

## الخاتمة

لقد أخذت الساحة الدولية تشهد تحولات جذرية وتغيرات هيكلية منذ منتصف ونهاية ثمانينيات القرن المنصرم، ولم تكن تلك التحولات مقصورة فقط على انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى مع ما يعنيه ذلك من تغير النظام الدولى الذى كان قائمًا واستبداله بنظام عالمى جديد؛ بل إن طبيعة وآثار تلك التحولات قد امتدت لتشمل مناحى ومجالات أخرى فى المنظومة الدولية.

وتوضح القراءة المتأنية لخريطة الواقع الدولى خلال الفترة السابقة على اندلاع الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية أن أبرز معالم تلك الخريطة إنما يتمثل فى العناصر التالية:

١ - بنيان (هيكل) النظام الدولى.

٢ - إعادة تعريف مفهوم القوة: من القوة الصلدة إلى القوة اللينة.

٣ - تصاعد دور المكون الثقافى والحضارى فى العلاقات الدولية.

٤ - الحرب ضد الإرهاب.

٥ - عسكرة العلاقات الدولية.

ولقد كانت هذه العناصر بمثابة المتغيرات المستقلة النابعة بأصولها ومصادرها من عناصر البيئة الخارجية، والتى تفاعلت واعتملت مع بعضها البعض فى إطار منظومى ـ على النحو الذى يوضحه الشكل التالى ـ لتشكل فى مجموعها ما يعرف بـ «المحددات الدولية» أو «محددات البيئة الدولية» للحرب المذكورة.

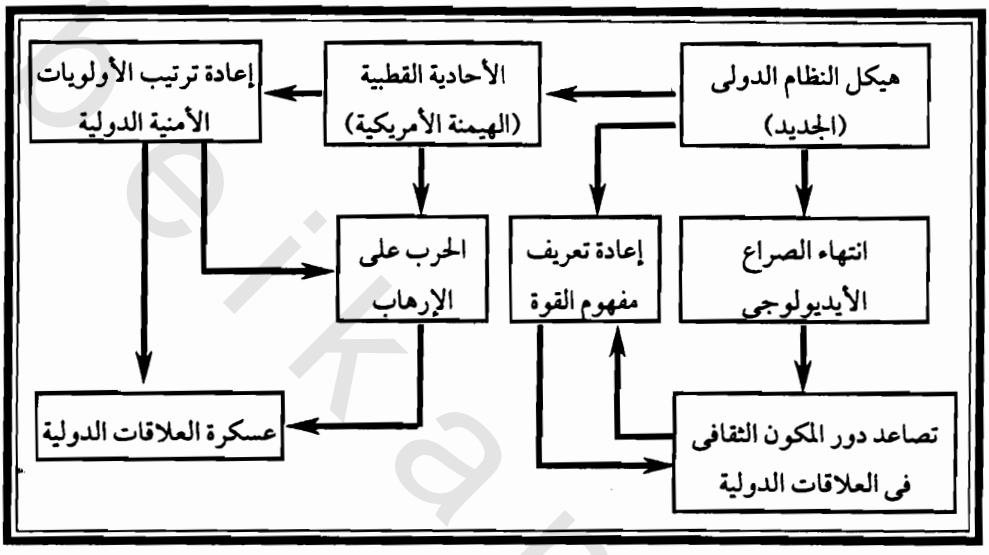


ومن ثم فإنه من الناحية المنهاجية يُنظر إلى الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية باعتبارها المتغير التابع الذى يمكن تفسيره فى ضوء عدد من المتغيرات المستقلة: الداخلية (النابعة من عناصر البيئة الداخلية فى كل من إسرائيل ولبنان)، والإقليمية (النابعة من المحيط الإقليمى الشرق أوسطى)، والدولية (النابعة من البيئة الدولية).

وبالنظر إلى التأثيرات التى أنتجتها محددات البيئة الدولية على الحرب الإسرائيلية/ اللبنانية (يوليو ٢٠٠٦)؛ يمكن ملاحظة واستنتاج ما يلى:

١ ـ أن تغير هيكل النظام الدولى من الثنائية إلى الأحادية القطبية بزعامة أمريكية؛ قد كانت له آثاره وتداعياته السلبية على المنطقة العربية؛ حيث فقدت تلك الدول هامش حرية الحركة والمناورة الذى كانت تتمتع به فى عصر الاستقطاب الثنائى الدولى. وبالإضافة إلى ذلك فإن اعتلاء الولايات المتحدة لقمة الهرم الدولى الجديد بوصفها القطب الأوحد عالميًا

الذى يمتلك كل مقومات القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية؛ قد فرض ضغوطًا إضافية على البلدان العربية، ولا سيما فى ظل استمرار علاقة التحالف الإستراتيجى الأمريكى/ الإسرائيلى، ومن ثم استمرار الدعم والمساندة والمباركة الأمريكية الجامحة واللامحدودة لكل السياسات والسلوكيات الإسرائيلية، حتى لو كان ذلك على حساب المصالح العربية.

ولذلك فإن تصريحات الإدارة الأمريكية قبل وأثناء وبعد الحرب الأخيرة لم تكن خارج نطاق المتوقع من تلك الإدارة. وقد بدا واضحًا أن الهدف الأمريكى من التسويف والمماطلة فى استصدار قرار دولى من مجلس الأمن بوقف إطلاق النار؛ إنما يتمثل فى إعطاء إسرائيل أكبر وقت ممكن تستطيع فيه أن تحقق النصر العسكرى الذى كان مأمولاً أمريكيًا وإسرائيليًا، ثم بعد أن أخفقت الأخيرة فى تحقيقه، عمدت الولايات المتحدة إلى إطالة زمن العمليات العسكرية؛ حتى تستطيع إسرائيل أن تعوض قدر المستطاع إخفاقاتها المتتالية.

٢ ـ أثبتت الحرب الأخيرة سواء من حيث مقدماتها التمهيدية، أو من حيث عملياتها الميدانية، أو من حيث نتائجها وتداعياتها؛ أن الاعتماد على مقومات «القوة الصلدة» والمتمثلة فى منظومات التسلح التقليدية ليس كفيلاً بمفرده لتحقيق النصر فى الحروب، وأن مقومات «القوة اللينة ـ Soft Power» تلعب دورًا لا يستهان به فى هذا الصدد.

فبالرغم من التفوق الهائل للآلة العسكرية الإسرائيلية على نظيرتها المملوكة لحزب الله اللبنانى إلا أن مقومات القوة الأخرى (وأهمها البعد القيمى الثقافى الدينى الجهادى الاستشهادى) كانت مؤثرة جدًا فى عدم حسم النصر للآلة العسكرية الإسرائيلية، بل وأيضًا تكبيدها خسائر فادحة.

٣ ـ لقد كانت هذه الحرب انعكاسًا واضحًا ليس فقط لتصاعد دور المكون الثقافى فى العلاقات الدولية؛ وإنما أيضًا لمقولة «الصراع الثقافى والحضارى». فلقد جسدت تلك الحرب بروز «الثقافى» كمتغير فاعل ومؤثر فى حركة الأحداث الدولية فى الآونة الأخيرة؛ فالتحالف الأمريكى / الإسرائيلى الذى يجسد تحالفًا يمينًا مسيحيًا يهوديًا؛ لم يخف فى تصريحاته استمرار «العداء المنطقى» بينه وبين «الإسلام المتطرف» أو «التطرف الإسلامى» أو «الإرهاب الإسلامى»، وبدا واضحًا أن البعد الحضارى الثقافى فى هذه الحرب هو أكثر الأبعاد وضوحًا، وأعمقها تأثيرًا، وأشدها خطورة.

٤ ـ تأتى هذه الحرب فى إطار استمرار الحملة العسكرية الأمريكية التى أعلنت فيها «الحرب على الإرهاب»، وهى الحرب التى عبأت لها الولايات المتحدة كل طاقاتها العسكرية والمالية والتكنولوجية والاستخباراتية والدعائية من أجل القضاء على «الإرهاب»؛ والأخير يتحدد وفق الرؤية الأمريكية الصرفة، ولا غرو أن نجد تطابقًا فى الرؤى بين كل من الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن تحديد «الإرهابى»، فإذا كانت الولايات المتحدة قد حددت بؤر الإرهاب العالمى فى دول محور الشر؛ إلا أنها لا تمانع من توسيع ذلك الإطار ليشمل المقاومة الفلسطينية، وحزب الله اللبنانى، باعتبارهما تنظيمات إرهابية وفق المنظور الإسرائيلى. ولعل ذلك يفسر لنا المباركة الأمريكية للحرب الإسرائيلية على «الإرهاب» متمثلاً فى «حزب الله».

٥ ـ مثلت هذه الحرب تجسيداً واضحًا لاستمرار تصاعد الميل نحو «عسكرة العلاقات الدولية»؛ وهو الاتجاه الذى ارتبط بالأساس بتزايد النزعة العسكرية الأمريكية بعد انتهاء الحرب الباردة؛ حيث تجىء هذه الحرب فى إطار التعاقب التاريخى لحالات التدخل العسكرى، واعتماد القوة العسكرية كآلية لحل أزمات العلاقات الدولية، وذلك ابتداءً بحرب تحرير الكويت عام ١٩٩١، ثم البوسنة عام ١٩٩٦، ثم كوسوفو عام ١٩٩٩، ثم أفغانستان عام ٢٠٠١، ثم العراق عام ٢٠٠٣؛ ومن ثم فإن الحرب الإسرائيلية ليست استثناءً لمنطق العسكرة السائد فى العلاقات الدولية، والذى اكتسب زخمًا وقوة بفعل هجمات ١١ سبتمبر.

وأخيرًا؛ يمكن أن نستنتج أن معالم الخريطة السياسية الدولية تضافرت معًا بوصفها «محددات البيئة الدولية» للحرب الإسرائيلية/ اللبنانية (يوليو ٢٠٠٦).

* * *

## الهوامش:

١ ـ ومن ثم فإن مسألة تحليل الأبعاد المختلفة ـ أو حتى أحد الأبعاد ـ للحرب الإسرائيلية / اللبنانية؛ ليست من أهداف أو مهام أو اختصاص هذه الدراسة؛ حيث يركز تحليل هذه الدراسة على المتغيرات المستقلة النابعة من البيئة الدولية، التى اندلعت تلك الحرب تحت تأثيرها.

٢ ـ يد من التفصيل عن العلاقة بين النظام الدولى والنظم الإقليمية الفرعية، انظر:

. - Stephen Krasner, "Structural Causes and Regime Consequences: Regimes as Intervening Variables", in: Stephen Krasner (ed.), International Regimes, Ithaca and London: Cornell University Press, 1983, P.2.

- J. Louis Cantori and Steven L. Spiegel. The International Politics of Regions: A Comparative Approach, New Jersey, Englewood Cliffs, 1970, PP9-22.

- Andreas Hasenclever, Peter Mayer, and Volker Ritt berger, Theories of International Regime, London, Cambridge University Press, U.K., 1997, PP. 1-7.

- Ronald I. Yalem, Regionalism and World Order, Washing ton D.C., Public Affairs Press, 1965, PP. 21-26.

- William Thompson, "The Regional Subsystem: A Conceptual Explication and Propositional Inventory", The International Studies Quarterly, Vol. 17, No. 1, March 1973, PP.89-117.

- Michael Banks, "System Analysis and the Study of Regions", International Studies Quarterly, Vol. (13), December 1969, PP. 335-360.

- Peter Jay, "Regionalism as Geopolitics", Foreign Affairs, Vol., (58), No. (3), 1979, PP.514-515.

-Mohamed Hatem El-Atawy, "Nilopolitics: A Hydrological Regime 1870-1990", Cairo Papers in Social Science, The American University in Cairo Press, Vol. (19), No. (1), Spring 1996, PP. 2-3.

- د. ناصيف حتى، **النظرية فى العلاقات الدولية**، بيروت، دار الكتاب العربى، ١٩٨٥، ص ص ٤٦ ـ ٥٨.

ـ جميل مطر، د. على الدين هلال، **النظام الإقليمى العربى**، القاهرة، دار المستقبل العربى، ط٤، ١٩٨٣، ص ص ١٣ ـ ٢٠.

ـ د. جمال زهران، «النظم الإقليمية فى إطار النظام العالمى»، فى: د. محمد السيد سليم (محرر)، **النظام العالمى الجديد**، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ١٩٩٤، ص ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

٣ ـ د. سلوى شعراوى جمعة، «مصر والنظام الدولى: سيناريو التسعينيات»، **السياسة الدولية**، العدد (١٠١)، يوليو ١٩٩٠، ص ص ٣٢ ـ ٣٣.

٤ ـ د. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، ص ص ٢٥٧ ـ ٢٦٢.

٥ ـ د. محمد السيد سليم، «العرب فيما بعد العصر السوفيتى»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٨، إبريل ١٩٩٢، ص ١٤٦.

٦ ـ السيد ياسين، «التغيرات العالمية وحوار الحضارات فى عالم متغير»، **كراسات إستراتيجية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد ١٤، مارس ١٩٩٣، ص ٦ .
وانظر أيضًا:

- William Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World", International Security, Vol. 24, No.1, 1999. pp. 5-41.

7- John Lewis Gaddis, "Toward the Post - cold war world", Foreign Affairs, New York, The council on Foreign Relations Vol. 70, No.2, Spring 1991, P. 105.

٨ ـ السفير: سلامة شاكر، «جوانب العلاقات الاقتصادية بين الولايات المتحدة ومصر»، فى: د. أحمد الرشيدى (محرر)، **مصر والقوى الكبرى فى النظام العالمى الجديد**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٦، ص ٤٩ .

٩ ـ السيد ياسين، «الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى: تحليل ثقافى»، **التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩١**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٢، ص ١٠ . وانظر أيضًا:

- Stuart Kaufman, J., "The Fragmentation and Consolidation of International Systems", International Organization, Vol. 51, No.2, 1997, pp. 173-208.

-د. السيد أمين شلبى، «الحرب الباردة: سنوات التحول (١٩٨٠-١٩٨٩)»، **السياسة الدولية**، العدد ١١٩، يناير ١٩٩٥، ص٤٠ .

١٠ ـ د. حسنين توفيق إبراهيم، «المجموعة الأوروبية: التطورات الداخلية»، فى: د. ودودة بدران (محرر)، **تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية** (١٩٨٩ ـ ١٩٩٠)، القاهرة، مركز الدراسات السياسية، ١٩٩٢، ص ١٥ .

١١ ـ د. أحمد الرشيدى، «مقدمة»، فى: د. أحمد الرشيدى (محرر)، مصر والقوى الكبرى فى النظام العالمى الجديد، **مرجع سبق ذكره**، ص ٧ .

١٢ ـ التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩١، **مرجع سبق ذكره**، ص ٥٢ .

١٣ ـ د. حورية توفيق مجاهد، **الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٩٢، ص ص ٥٢٠ ـ ٥٢٤ . . وانظر أيضًا:
ـ د. طه عبد العليم، «ورثة الاتحاد السوفيتى ومصير الكومنولث»، **السياسة الدولية**، العدد ١٠٨، إبريل ١٩٩٢، ص ١٣٠ .

١٤ ـ لطفى الخولى، «الصراع على السلطة فى روسيا الاتحادية»، **السياسة الدولية**، عدد ١٠٨، إبريل ١٩٩٢، ص ص ١٣٤ ـ ١٣٨ .

15- Maj. Bart R. Kessler, "Bush's New World Order: The Meaning Behind The Words"., A Research Paper, Presented to The Research Department Air Command and Staff College, In Partial Fulfillment of the Graduation Requirements of ACSC, March 1997,p.1.

16- George Bush, "Operation Desert Storm Launched", Address to the Nation from the White House, 16 January 1991, U.S. Department of State Dispatch, 21 January 1991, P.38.

١٧ ـ انظر نص خطاب الرئيس الأمريكى بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة: ٢٣ سبتمبر ١٩٩١، فى: التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩١، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧ ـ ٣١ .

18- Boutros Boutros - Ghali, "An Agenda for Peace-Preventive Diplomacy, Peace making, and Peace-keeping",Report of the Secretary General,17 June 1992, available at: http://www.un.org\Docs\SG\agpeace.html.Online.Intenet 25 March 1997.

وانظر أيضًا:

ـ د. بطرس بطرس غالى، «نحو دور أقوى للأمم المتحدة»، **السياسة الدولية**، العدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ص ٦ ـ ١٣ .

- Bruce Russet t and James Sutter line, "The UN in a New World Order", Foreign Affairs, spring 1991, P.70.

-Luara L.Kirmse, "The United Nations and the New World Order", Conservative Review, June 1991, P.3.

١٩ ـ عبد الوهاب المسيرى، «عولمة الالتفاف»، فى:

بتاريخ: ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦ . http://www.bab.com/articles/full_article.cfm?id=2262

وانظر أيضًا:

- Joseph S.Nye Jr., "What New World Order", Foreign Affairs, spring 1992, PP. 84-88.

- Lawrence Freedman, "Order and Disorder in the New World", Foreign Affairs,1991\1992, P.22.

٢٠ ـ لمزيد من التفاصيل : ارجع إلى نص خطاب الرئيس الأمريكى بوش أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٣ سبتمبر ١٩٩١، فى: **التقرير الإستراتيجى العربى** ١٩٩١، ص ص ٢٧ ـ ٣١ .

٢١ ـ السيد ياسين، «التغيرات العالمية وحوار الحضارات فى عالم متغير»، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٧ ـ ١٨ .

٢٢ ـ د. محمود علم الدين، «ثورة المعلومات ووسائل الاتصال التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال: دراسة وصفية»، **السياسة الدولية**، عدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، ص ١٠٢ .

23- Eugene B. Skolnkoff," Will science and Technology Undermine the International Political System", This paper is an adaptation of the 2001 Loewy Memorial Lecture given at the Edmund A. Walsh, School of Foreign Service, Georgetown University, Washington, DC, March 13, 2001

٢٤ ـ لمزيد من التفاصيل بشأن هذا الموضوع، انظر:

_J.J Houghton, (ed.), Climate Change 2001: The Scientific Basic, Cambridge, Cambridge University Press, 2001. available at:

http://www.ipcc.ch\pub\spm22-01.pdf.

- Fred Signer, "Global Warming :An Insignificant Trend?, Science, Vol. (292), 11 May 2001, P.1063.

- Colleen Barry, "Break through in Global Warming Talks Isolates U.S.", The Washington Post, July 23, 2001.
- HAHA'I International Community, "Restructuring the International Order", Noumea, New Calednia, May1992, PP.1-4.
- "Still Don't Believe In The New World Order?", available at: http:// www.Svpvril.com\nwo.html on: 21\11\2006.

- د. عصام الدين جلال، «قضايا البيئة والنظام العالمى الجديد»، **السياسة الدولية**، العدد (١١٠)، أكتوبر ١٩٩٢، ص ص ٧٥ ـ ٧٦.

25- Eugene B.Skolnikoff, Will Science and Technology, OP.Cit.P.6.

٢٦ ـ د. خير الدين عبد اللطيف، «بعض الأوجه السياسية والقانونية لثورة الاتصال الحديثة»، **السياسة الدولية** عدد ١١٦، إبريل ١٩٩٤، ص ٦٣.

٢٧ ـ د. نبيل على، «العرب وثورة المعلومات»، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، عدد ١٨٤، إبريل ١٩٩٤، ص ص ٧١ ـ ٧٢، وانظر أيضًا:
ـ د. محمود علم الدين، مرجع سبق ذكره، ص ص ١٠٧ ـ ١١١.

٢٨ ـ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع انظر:
ـ السفير: أحمد طه محمد، «حول التكتلات الاقتصادية المعاصرة»، **السياسة الدولية**، العدد ١١٠، أكتوبر ١٩٩٢، ص ص ٢٨٨ ـ ٢٣٣.

- Robert Gilpin, "Global Political Economy: Understanding the International Economic Order". Princeton University Press, 2001. available at: http:// www.pupress.princeton.edu\chpter\s7093.html.on:06\11\2006.
- Peter J.Katzenstein, "Analyzing Change in Interpretative Approach", Paper Presented as a guest lecture at the MPI fur Gesellschaftsforschung, November 1990.

٢٩ ـ انظر:
- John Lewis Gaddis, "International Relations Theory and the End of the Cold War", International Security, Vol., 17, No. 3, Winter 1992\1993, p.p 5-8.

٣٠ ـ انظر:
- BAHA'I International Community, "Restructuring the International Order", Noumea, New Calednia, May1992, PP.1-4.
- "Still Don't Believe In The New World Order?", available at: http://www.Svpvril.com\nwo.html on: 21\11\2006.

31- William Wohlforth, "The Stability of a Unipolar World", International Security, Vol. 24, No1,1999, pp. 5-41.

٣٢ ـ محاضرة غير منشورة ألقاها د. بهجت قرنى حول: **«تطورات النظام العالمى»**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٦ ديسمبر ٢٠٠٣.

٣٣ ـ د. مصطفى علوى، «البيئة الدولية وخصائص النظام العالمى»، فى: د. نادية محمود مصطفى، ود. زينب عبد العظيم (محرران)، **الدور الإقليمى لمصر فى مواجهة التحديات الراهنة**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣، ص ٤٩.

٣٤ـ **المرجع السابق**، ص ٤٨ .

٣٥ـ د. مصطفى علوى، «البيئة الدولية وخصائص النظام العالمى»، فى: د. نادية محمود مصطفى، ود. زينب عبد العظيم (محرران)، **مرجع سبق ذكره**، ص ٤٨ .

٣٦ـ محاضرة غير منشورة ألقاها د. بهجت قرنى حول: «تطورات النظام العالمى»، **مرجع سبق ذكره**.

٣٧ـ لمزيد من التفاصيل عن التغلغل الإسرائيلى وأشكاله فى إفريقيا بصفة عامة، وفى حوض النيل بصفة خاصة، انظر:

ـ محمد سالمان طايع، **محدودية الموارد المائية والصراع الدولى، دراسة حالة لحوض النيل**، رسالة دكتوراه، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٣٦٧ـ ٣٨٧ . ـ د. حمدى عبد الرحمن، «إسرائيل وإفريقيا فى عالم متغير: من التغلغل إلى الهيمنة»، **سلسلة دراسات مصرية إفريقية**، العدد (٣)، القاهرة، برنامج الدراسات المصرية الإفريقية بجامعة القاهرة، أكتوبر ٢٠٠١، ص ص ١ ـ ٢ .

ـ د. نازلى معوض أحمد، «دول الجوار والأمن القومى العربى»، فى: د. عبد المنعم المشاط (محرر)، **الأمن القومى العربى: أبعاده ومتطلباته**، القاهرة، معهد البحوث العربية، ١٩٩٣، ص ٧٨ .

ـ محبات إمام الشرابى، **الوجود الإسرائيلى والعربى فى إفريقيا: دراسة اقتصادية سياسية**، القاهرة، دار المعارف (المكتبة الإفريقية) ١٩٩٨، ص ص ٢١ ـ ٢٥ .

ـ د. صلاح سالم زرنوقة، «التغلغل الإسرائيلى فى إفريقيا وأثره على الأمن القومى العربى»، فى: د. إبراهيم نصر الدين وآخرون، **العرب وإفريقيا فيما بعد الحرب الباردة**، (قضايا التنمية، العدد ١٨)، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ٢٠٠٠، ص ص ٩٨ ـ ١٠٢ .

ـ حلمى عبد الكريم الزغبى، **مخاطر التغلغل الصهيونى فى إفريقيا**، الكويت، شركة كاظمة، ١٩٨٥، ص ص ١٨ ـ ٢١ .

ـ د. حمدى عبد الرحمن، «إسرائيل وإفريقيا فى عامل متغير: من التغلغل إلى الهيمنة»، **مرجع سبق ذكره**، ص ٢ .

ـ عثمان كامل، «أبعاد التغلغل الإسرائيلى فى إفريقيا»، **مجلة الدفاع**، القاهرة، مارس ١٩٨٧، ص ١٨ .

ـ رضا القريشى، «حوض النيل، إثيوبيا، إسرائيل: المثلث الحرج فى الأمن المائى العربى»، **بحوث اقتصادية عربية**، العدد (٥)، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ربيع ١٩٩٦، ص ص ١٦٠ ـ ١٦٢ .

- Mitchell G. Bard, "The Evolution of Israel's Africa Policy", Middle East Review, winter 1988-1989, PP. 20-23.
- Michael Brecher, The Foreign Policy System of Israel: Setting, Images& Process, London, Oxford University Press, 1972, PP. 48-50& PP. 277-278.

٣٨ـ ألفين توفلر، **تحول السلطة**، ترجمة: لبنى الريدى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦ .

39- Noseph S. Nye, Jr., "The misleading metaphor of decline", The Atlantic, March 1990.

40- Joseph S. Nye, Tr., "Understating US Strength", Foreign Affairs, Fall, 1988.

٤١ ـ يتفاوت تعريف التحول عن الدفاع حسب وجهات نظر الباحثين والمؤسسات والهيئات التى اهتمت بتعريفه، ويمكن تصنيف التعريفات العديدة للتحول عن الدفاع إلى اتجاهين رئيسين: الأول هو الاتجاه الضيق، والثانى هو الاتجاه الواسع. ويركز التعريف الضيق على زاوية أساسية هى التحول عن الصناعات العسكرية إلى الصناعات المدنية؛ وهو تحويل المصانع التى تنتج معدات حربية إلى الإنتاج المدنى. ومما يشجع أصحاب الاتجاه الضيق على تبنى وجهة نظرهم هذه؛ حقيقة أن أكثر التحديات تكون فى الأقاليم المعتمدة اقتصاديًا على الصناعات الدفاعية؛ كما هى الحال فى بعض أقاليم روسيا الاتحادية.

أما الاتجاه الواسع فى تعريف «التحول عن الدفاع»؛ فإنه يضيف إلى ذلك البعد أبعادًا أخرى، وتكتفى بعض التعريفات بذكر بعض الأبعاد، بينما يذكر بعضها الآخر كل الأبعاد التى تضيف إلى التحول عن الصناعات العسكرية إلى المدنية أبعادًا سياسية وعسكرية وتقنية واجتماعية واقتصادية. ويمكن تحديد أهم الأبعاد التى تضاف فى التعريف الواسع وما يتعلق بها من جزئيات فى النقاط الست التالية: الإنفاق العسكرى، وقطاع البحث والتطوير الدفاعى، وتحويل الصناعات الدفاعية، والقوة البشرية العاملة فى القطاع الدفاعى، والقواعد العسكرية، وفوائض الأسلحة.

لمزيد من التفاصيل حول مفهوم «التحول عن الدفاع» والقضايا المرتبطة به، انظر:

أمل محمد سعد صقر، **التحول عن الدفاع فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠.

42- Barney Warf and Amy Glasmeier, "Introduction: Military Spending, the American Economy, and the end of the cold war", Economic Geography, Vol. (69), April 1993.

43- Robert D. Atkinson, "Defense Spending Cuts and Regional Economic Impact: An Overview", Economic Geography, Vol. 69, April 1993.

44- Joseph S. Nye, Jr., Bound to Lead: The Changing Nature of American Power, 1990.

45- Joseph S. Nye, "The Changing Nature of World Power" Political Science Quarterly, Vol. 105, Summer 1990, p. 177- 192.

46- Joshua S. Goladstein, International Relations, New York. Longman, Fifth Edition, 2003, PP. 99-102& 121-123.

47- Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, "Power and Independence in the Information Age", Foreign Affairs, No.5, Vol. 77, Sep/Oct. 1998, p. 81- 94.

48- Joseph S. Nye, Jr., "Propaganda isn't the Way: Soft Power", The International Herald Tribune, January 10, 2003.

49- Joseph S. Nye, Jr., "The Benefits of Soft Power", 8/2/2004. available at: http:// www.cpl.ksg.harvard.edu.html on January 10, 2007.

50- Joseph S. Nye, Jr., Soft Power: The Means to Success in World Politics, Cambridge, Perseus Book Groups, 2004.

٥١ ـ صمويل هنتنجتون هو أستاذ العلوم السياسية بجامعة هارفارد الأمريكية، وله العديد من الكتابات والمؤلفات فى العلوم السياسية، وكان أبرزها مقالته عن «صدام الحضارات»:

Samuel P. Huntington "The Clash of Civilization" Foreign Affairs, Vol. 72, No. 3, Summer 1993, pp 22-49.

52- Samuel P. Huntington, The Clash of Civilization and the Remaking of World Order, New York, Simonk & Schuster, 1996 .

٥٣ ـ د. نادية محمود مصطفى، «عملية بناء منظور إسلامى لدراسة العلاقات الدولية: إشكاليات خبرة البحث والتدريس»، بحث مقدم إلى دورة: **«المنهاجية الإسلامية فى العلوم الاجتماعية: حقل العلوم السياسية نموذجًا»**، ٢٩/ ٧ ـ ٢/ ٨/ ٢٠٠٠ .

54- Akira Iriye, Cultural Internationalism and World Order, New York, John Hopkins University Press, 1997, PP.72-78

٥٥ ـ لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع، انظر:

- Lester Brown, " Redefining Security", World Watch Paper, No. (14), Washington, D.C., World Watch Institute, 1977.
- Richard H. Ullamn, "Redefining Security", International Security, Vol. (8), Summer 1983, PP. 129-153.
- Jessica Tuchman Mathews, "Redefining Security", Foreign Affairs, Vol. (68), Spring 1989, PP. 162-177.
- Patricia Mische, "Ecological Security and the Need to Recon capitalize Sovereignty", Alternative, Vol. (14), No. (4), 1989, PP. 389-427.
- Daniel Deudney, "The Cause Against Linking Environmental Degradation and National Security", Millennium, Vol. (19), 1990, PP. 461-476.
- Daniel Deudney, "Environment and Security: Muddled Thinking", Bulletin of Atomic Scientists, April 1991, PP. 23-28.

٥٦ ـ أمانى محمد غانم العفيفى، **«البعد الثقافى فى دراسة العلاقات الدولية: دراسة فى الخطاب حول صدام الحضارات»**، رسالة ماجستير، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، إبريل ٢٠٠٥ .

٥٧ ـ **المرجع السابق**، ص ص ٩١ ـ ١٠٣ .

٥٨ ـ **المرجع السابق**، ص ص ١٠٣ ـ ١١٠ .

٥٩ ـ **المرجع السابق**، ص ١١١ .

60- Hans Kochler, "Civilization as Instrument of World Order?: The Role of the Civilizational Paradigm in the Absence of a Balance of Power", available at: http://www-i-p-o.org on: May 22, 2006.

٦١ ـ حول طبيعة العلاقة بين الحضارة والنظام العالمى، انظر:

Hans Kochler, "The Dialogue of Civilization and the Future of World Order. The 43 rd MSU Foundation Day Adress", in: Mindanao Journal, Vol. xxviii, 2005. online publication:

http://www.msumain.edu.ph\mindanao\journal\pdf\mj1-2005.pdf.

٦٢ ـ د. نادية مصطفى، «إعادة تعريف السياسى: رؤية من داخل حقل العلاقات الدولية»، **علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهجية**، القاهرة، قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤ .

٦٣ ـ د. نادية مصطفى، «التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامى: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية»، **الأمة فى قرن ـ عدد خاص من حولية أمتى فى العالم**، الكتاب السادس، القاهرة، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠١، ص٨٣ ـ ١٣٨ .

٦٤ ـ لمزيد من التفاصيل حول العلاقة بين الثقافة والسياسة الخارجية، انظر:

- Valerie Hudson(ed.), Culture and Foreign Policy, Boulder, Lynne Rienner, 1997.

٦٥ ـ حول تفاصيل هذا الموضوع، انظر:

ـ د. محمد كمال، «الفكر المحافظ والسياسة الخارجية الأمريكية»، منتدى الدراسات الأمريكية، القاهرة، مركز الدراسات الأمريكية بجامعة القاهرة، العدد (٥)، نوفمبر ٢٠٠٤ .

٦٦ ـ د. نادية مصطفى، «التحديات السياسية الحضارية الخارجية للعالم الإسلامى: بروز الأبعاد الحضارية الثقافية»، **مرجع سبق ذكره**، ص٨٣ ـ ١٣٨ .

٦٧ ـ **المرجع السابق**، ص ص٨٣ ـ ١٣٨ .

٦٨ ـ استخدم مصطلح terrorism لأول مرة فى عام ١٧٩٥، وكانت الكلمة الفرنسية مشتقة من كلمة لاتينية terrere وهوالتخويف، واستعملت الكلمة لوصف الأساليب التى استخدمتها المجموعة السياسية الفرنسية Jacobin Glub بعد الثورة الفرنسية، وكانت هذه الأساليب عبارة عن إسكات واعتقال المعارضين لهذه المجموعة السياسية التى كان لها دور بارز فى الثورة الفرنسية؛ حيث كانت توجهاتها معتدلة فى البداية ولكنها بدأت تنحو منحى يساريًا بعد الثورة، وكان عدد المنتمين إلى هذه المجموعة يقارب ٥٠٠,٠٠٠ ولكن المجموعة انحلت وقتل معظم قياديها فى عام ١٧٩٤ . انظر: رمزى يوسف، «الحرب على الإرهاب»، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٦، فى:

http://ar.wikipedia.org\wiki.htlm.

69- Carl Conetta, "War & Consequences: Global Terrorism has increased since 9/11attacks", available at:

http://www.comw.org/pda/0609bm387.html. On: 25 September 2006.

٧٠ ـ قد أورد التقرير الصادر عن المركز القومى لمناهضة الإرهاب فى الولايات المتحدة فى إبريل عام ٢٠٠٦ العديد من المؤشرات الدالة على إعلان الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، وجعلها هدفًا إستراتيجيًا لها. انظر:

- Stephen Zunes, "International Terrorism", Foreign Policy in Focus, Vol. (3), No (38), September 2001.
- U.S.GAO,Combating Terrorism: FBI's Use of Federal Funds for Counter terrorism - Related Activities, available at: http://www.gao.gov/archive/1999/9999007.pdf.
- U.S. Department of State, Office of Coordinator for Counter Terrorism, National Counterterrorism Center, "Country Reports on Terrorism 2005", April 2006. available at: http://www.NCTC.gof. December, 23, 2006.

71- Tiina Seppala, The changing Character and image of war "new wars" in the hierarchical international system, Paper prepared for the 2nd Global Conference: Transformations in Politics, Culture and Society, Vienna, Austria, 8-10 December 2003.

٧٢ـ انظر :

- H.C. Peter Bernholz, "International Political System, Supreme, Values &Terrorism".

ـ د. مصطفى علوى، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠ .

٧٣ـ انظر :

- Michel Chossudovsky, "9/11 and the War on Terrorism", selected article presented to the centre for Research on Globalization, available at: http://www.globalresearch.ca January 15, 2007.
- Donald Rusm Feld, "A New kind of War", New York Times, 27 September 2001.

74- William Greider, "Under the Banner of the War on Terror", The Nation, June 21, 2004.

٧٥ـ انظر :

- U.S. State Department," Patterns of Global Terrorism", April 1998, available at: http://www.state.gov/www/global/terrorism/1998Report/1998index.html.
- U.S.GAO, "Combating Terrorism : Observation on Crosscutting Issues", April 23, 1998, Available at: http://www.gao.gov/archive/1998ns98164r.pdf.
- U.S. Department of State office of the Coordinator for Counterterrorism, "Background Information: Country Reports on Terrorism and Patterns of Global Terrorism" March 21, 2006, available at : http://www.NCTC.gov.

٧٦ـ انظر :

- Jeffrey Record, "Bounding the Blobal War on Terrorism", December 2004 PP. 19-22 available at: December 19, 2006.http://www.carlisle.Army.Mill/ssi/, http:// www.iiss.org.uk.

٧٧ـ انظر :

- Joseph S. Nye, Jr., "The Decline of America's Soft Power", Foreign Affairs, May/June 2004.
- Hnnes Opelz, "Anti Americanism and the Paradox of Soft Power", The Talent, October 2004.

78- Joseph S. Nye, Jr., "Propaganda Isn't the Way: Soft Power", The international Herald Tribune, January 10, 2003.

79- Joseph S. Nye, "U.S. Power and Strategy after Iraq", Foreign Affairs, 2003.

80- Rami G. Khouri, "Needed: A Global Strategy to Reduce, Not Increase, Terror", Daily Star, on September 8 ,2004. available at:

http://www.gpf.globlpolicy.org. December 25, 2006.

٨١ـ د. مصطفى علوى، «الأزمة العراقية كمنعطف فى عسكرة أزمات العلاقات الدولية»، فى: د. حسن نافعة ود. نادية مصطفى (محرران)، **العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ٢٠٠٣، ص ٥٥ .

٨٢ـ لمزيد من التفاصيل حول نظرية الردع، انظر:

د. إسماعيل صبرى مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة فى الأصول والنظريات**، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، ١٩٩١، ص ص ٥١٤ـ ٥١٥ .

٨٣ـ أمين هويدى، مفهوم استخدام القوة فى ظل النظام العالمى الجديد، فى: http://www.aljazeera.net، بتاريخ: ٢٠/ ١٢/ ٢٠٠٦ .

وانظر أيضًا:

- Paul W. Schroeder, "Historical Reality vs. Neo-Realist Theory", International Security, Vol. 19, No. 1, 1994, pp 48-108.

٨٤ـ **المرجع السابق**.

٨٥ـ د. مصطفى علوى، «الأزمة العراقية كمنعطف فى عسكرة أزمات العلاقات الدولية»، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ٥٦ـ ٧٥ .

٨٦ـ انظر:

- Mel Goodman, "The Militarization of U.S. Foreign Policy", Policy Brief, Vol, (9) No. (1), February 2004.
- International Forum on Globalization, "Monopoly Militarization and the U.S. Monopoly on the Militarization of the World", Document at: http://www.radio4all.net/proginfo.php?id=1854. on: January 11, 2007.

٨٧ـ على العبد الله، «إستراتيجية القوة العارية»، فى: http://www.aljazeera.net ١٠/ ١/ ٢٠٠٧

88- Office of the President, "National Security Strategy of the United States" Washington, 2002, December 25, 2007 http://www.whilehouse.gov/ available at:

٨٩ـ لمزيد من التفاصيل انظر:

- "U.S Commission on National Security 21stCentury Reports", at: http:\\www.nyu.edu\globalbeat\html.

90- Office of the President, "National Security Strategy of the United States", Washington, 2002, available at: http://www.whilehouse.gov/. December 25, 2007.

91- Gina M. Perez, "Militarization in American Daily Life", Spring 2004.

92- Adam Isacson, "Militarizing Latin American Policy", Foreign Policy In Focus, Vol. (6), No. (21), May 2001.

93- Richard A. Falk, "Rediscovering International Law After September 11th", Temple International & Comparative Law Journal, Vol. (16), No. (2), 2002.

# ٢ ـ البيئة الإقليمية

د. حسن أبو طالب(*)

## مقدمة

يشير تعبير البيئة إلى مجمل الخصائص المادية والمعنوية السائدة فى لحظة تاريخية معينة، والتى تحيط بحدث أو أزمة ما، والتى تشكل بدورها مدخلات ومؤثرات ـ وإن بدرجات مختلفة ـ لهذا الحدث/ القضية محل الدراسة.

وتعد البيئة الكلية الإقليمية أو الدولية عنصراً مهمّا فى فهم أسباب أزمة ما، وفى التعرف على أهداف أطرافها المباشرين أو غير المباشرين، كما تسهم فى التيقن من مدى تحقيق أطراف الأزمة للأهداف التى حركتهم على نحو معين، إما لبدء الأزمة أو تصعيدها أو التوقف عند نقطة معينة. وهكذا ففى تلك البيئة تتجمع عوامل عدة يلعب كل منها دوراً سواء فى تصعيد الأزمة أو استيعابها أو تقديم بعض عناصر الحل لها.

وفى العدوان الإسرائيلى على لبنان صيف العام ٢٠٠٦ تتكشف علاقات وثيقة بين قرار الحرب الإسرائيلى فى حد ذاته وبين مجمل الظروف التى تحيط بلبنان كبلد ونظام سياسى تتقاطع علاقاته وتشابكاته مع القضايا والأزمات فى مجمل الإقليم، والمتمثلة فى صورة عدة أزمات ضاغطة ومتصاعدة بدرجات مختلفة، ولكل منها علاقة ما بقرار الحرب الإسرائيلى من ناحية، وبالدعم الأمريكى لهذه الحرب من ناحية أخرى، والذى وصل إلى حد المشاركة والتواطؤ من أجل تأخير الجهود التى بذلت من أجل إيقاف العدوان والتوصل إلى تسوية ما له. كما تعنى البيئة أيضا التيارات السياسية والفكرية السائدة فى الإقليم، والتى اشتبكت على نحو ما مع الأزمة المعنية.

(*) خبير بمركز الأهرام الإستراتيجى.

وفى حالة الحرب على لبنان تبدو إشكالية الخلاف بين السنة والشيعة من ناحية وما يعرف بالحرب على الإرهاب بالمعنى الفكرى والأيديولوجى عنصرين رئيسين فى تفسير بعض التحركات الإقليمية التى أحاطت بالعدوان الإسرائيلى على لبنان، وفيما طرحته الدوائر الإسرائيلية والأمريكية إبان العدوان نفسه حول تشكيل ما وصف بجبهة معتدلين تجمع بين إسرائيل والدول العربية السنية المعتدلة لمواجهة النفوذ الإيرانى المتصاعد فى المنطقة، وما قد يسببه من نشوء هلال شيعى مفترض من ناحية أخرى يضم إيران وحلفاءها ممثلين فى سوريا وحزب الله اللبنانى مرورا بالعراق الذى تقوده حكومة تسيطر عليها عناصر وأهواء شيعية بارزة.

وواقع الأمر أن هذه الدراسة ليست معنية بتطورات كل مدخل، سواء فى صورة أزمة أو قضية معينة كل على حدة، ولكنها معنية بالعلاقات التشابكية والتداخلية بين الأزمات المختلفة والاتجاهات السياسية السائدة فى حد ذاتها وبين اندفاع إسرائيل فى شن حرب على لبنان، استهدفت من بين أهدافها المعلنة إعادة بلورة الاتجاهات الأساسية فى الإقليم ككل، وبناء توازنات وعلاقات قوى جديدة بين الأطراف الأساسية فى الإقليم، وبحيث تصب هذه التوازنات فى مصلحة قوة الردع الإسرائيلية وتدعيم النفوذ الأمريكى، وتطويق النفوذ الإيرانى ونفوذ حلفاء إيران المحليين فى المنطقة وأبرزهم حزب الله اللبنانى.

وفقًا لهذا الهدف العام سيتم إلقاء الضوء على العلاقات التشابكية بين هذه الخصائص والمتمثلة فى أزمات واتجاهات سياسية جديدة قديمة فى الآن نفسه فى المنطقة العربية والإقليمية، مع محاولة ربطها بقرار الحرب الإسرائيلية على لبنان.

ولإلقاء الضوء على مكونات البيئة الإقليمية التى صاحبت العدوان الإسرائيلى على لبنان سوف نشير إلى النقاط التالية:

١ ـ الخصائص العامة للنظام الإقليمى العربى.. الانقسام وضعف الفاعلية.

٢ ـ سطوة الاختراقات الخارجية للقضايا والأزمات العربية.

٣ ـ تصاعد النفوذ الإيرانى الإقليمى وزيادة حدة المواجهة مع الغرب والولايات المتحدة.

٤ ـ بروز الانقسام المذهبى الطائفى كمحرك للعلاقات العربية الإقليمية، ومؤثر بشدة فى الحالة اللبنانية نفسها.

٥ ـ جمود عملية السلام العربية الإسرائيلية .

٦ ـ صعود الإسلام السياسى عربيًا وتداعياته .

٧ ـ مفارقات الأزمة السودانية ـ (تصعيد الضغط الأمريكى / الأوروبى على السودان) .

٨ ـ فشل المشروع الأمريكى فى العراق وانعكاساته الإقليمية .

٩ـ سوريا فى دائرة الاستهداف الأمريكى / الإسرائيلى .

وفيما يلى مزيد من الإيضاح للنقاط السابقة :

## أولاً: الخصائص العامة للنظام الإقليمى العربى.. الانقسام وضعف الفاعلية

يتسم النظام الإقليمى العربى بالعديد من السمات التى تميزه عن غيره من النظم الإقليمية الأخرى، من حيث سمته العروبية وترابطه الجغرافى وتعدد مؤسساته الوظيفية العاملة تحت مظلة جامعة الدول العربية، ومع ذلك فهو فى حالة ضعف سياسى نتيجة تراكمات سنوات طويلة سابقة من ناحية، وبسبب غياب الإرادة الجماعية من ناحية أخرى، وهذه بدورها نتيجة لتعدد مراكز القرار العربية وتباينها إزاء الإستراتيجيات المفضل أو المفترض اتباعها لحماية المصالح العربية الجماعية، فيما يعرف بإشكالية العلاقة بين القطرية والإقليمية العربية .

ومن المتفق عليه أن النظام العربى فى اللحظة الزمنية الجارية هو فى حالة ضعف شديد وقلة حيلة وغياب للفاعلية . وبالرغم من تعالى الأصوات الرسمية وغير الرسمية لإصلاح الجامعة العربية والانخراط بالفعل فى عملية إصلاحية تدرجية منذ العام ٢٠٠٣[١]، إلا أن نتائجها لم تظهر بعد فى زيادة الدور الذى تلعبه الجامعة العربية ـ بصفتها مؤسسة النظام الإقليمى العربى ـ فى حل الأزمات العربية/ العربية، أو الأزمات العربية/ الدولية . بل يبدو أنه بعد أقل من ثلاثة أعوام قد فقدت الدول العربية رغبتها فى إصلاح الجامعة، واكتفت بما تم اتخاذه من خطوات محدودة للغاية لم تتعد إنشاء البرلمان العربى وتعديل قاعدة التصويت فى مجلس الجامعة واللذين تم إقرارهما فى قمة الجزائر مارس ٢٠٠٥، فى حين تم إرجاء ثلاثة مشروعات إصلاحية كبرى وهى إنشاء محكمة عدل عربية ومجلس أو منتدى الأمن العربى وهيئة الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الجامعة .

وقد ظهر من مجمل العملية أن الاهتمام بقضايا إصلاح النظام العربى كان اهتمامًا مؤقتًا، وراجعًا للضغوط المكثفة التى مورست على البلدان العربية فى أعقاب الغزو

الأمريكى للعراق، وكان الهدف الأكبر هو احتواء هذه الضغوط لا أكثر[٢]. وهو ما تحقق بالفعل نتيجة تصاعد الأزمة التى واجهتها الولايات المتحدة فى العراق، وفقدانها القدرة على تحويله لما كانت تأمله واشنطن من أن يكون منصة لتصدير نموذج ديموقراطى على النمط الغربى إلى باقى أجزاء المنطقة العربية، ومن ثم بروز الحاجة الأمريكية إلى دعم الدول العربية لمشروعها السياسى الإستراتيجى فى العراق، فضلاً عن أن صعود تيار الإسلام السياسى فى عدد من الحالات التى طبقت انتخابات نزيهة أو شبه نزيهة أو حتى بقيود شديدة، (حالات حماس فى فلسطين المحتلة وجماعة الإخوان المسلمين فى مصر وفوز الإسلاميين فى البحرين) أدى إلى تخفيف الضغوط السياسية على الدول العربية خشية امتداد ظاهرة التصاعد السياسى لجماعات الإسلام السياسى إلى بلدان عربية أخرى.

وقد أثارت مكاسب المعارضة الإسلامية قلق القوى الغربية، خاصة وأن صعود حركات الإسلام السياسى جاء على خلفية صراع متزايد الحدة حول مستقبل المنطقة العربية وموقعها فى النظام الدولى، وهو الصراع الذى تخوضه الولايات المتحدة ضد إيران، والذى تمثل نجاحات الحركة الإسلامية فى سياقه رصيدًا موضوعيًا مُضافًا لإيران، حتى لو لم تكن الحركات الإسلامية الرئيسة فى المنطقة تفضل هذه المحصلة أو تسعى إليها[٣].

## ثانيًا: سطوة الاختراقات الخارجية للقضايا والأزمات العربية

حين يكون النظام الإقليمى ضعيفًا وغير قادر على حماية أعضائه يصبح منطقيًا الحديث عن اختراقات خارجية من خارج بنية النظام نفسه تؤثر على أدائه وتماسكه وعلى قدرته فى نصرة قضاياه وأولوياته. ومع استمرار هذا الضعف لفترة ممتدة يصبح التدخل الخارجى أمرًا طبيعيًا وغير مستغرب، وتصبح قضايا النظام نفسه وأولوياته مرهونة بحكم هذا التدخل ودوافعه، وهو التدخل الذى يترتب عليه مصالح كبرى أو صغرى حسب الحالة يتطلب لاحقًا وضعها فى الحسبان من قبل أعضاء النظام أنفسهم.

والحق أن مسألة الاختراقات الخارجية للنظام العربى ليست مسألة حديثة أو مرتبطة وحسب بأزمة العدوان الإسرائيلى على لبنان؛ فهى تعود إلى السنوات الأولى لنشأة النظام العربى نفسه، ولكنها زادت حدة مع ضعف النظام وانكشافه الأمنى تدريجيًا. وطبيعيًا أن يبدأ الاختراق من الأطراف البعيدة عن قلب النظام، وطبيعيًا أيضًا أن يرتبط تحمل هذه

الأطراف مثل هذه الضغوط من الخارج بمدى قدرة النظام الإقليمى نفسه على توفير مظلة ردع أو حماية أو مواجهة حسب الحالة. وحين تغيب هذه المظلة تضعف قدرة أطراف النظام وتنجح الاختراقات. ويزداد الأمر سوءًا إذا وصل الاختراق إلى قلب النظام نفسه، أو إلى أحد أطرافه الكبرى. ففى هذه الحالة يصبح التساؤل عن فائدة النظام غير المحققة وضرورة تغيير أسس النظام مسألة حتمية.

وفى كثير من الأزمات التى لم ينجح فيها النظام العربى فى الرد على التهديدات وصد الاختراقات الخارجية كان يحدث رد فعل عكسى يتمثل فى نوع استيعاب لهذه التهديدات وتعديل أداء النظام وإن ببطء. ولكن مع الاعتراف بأن النظام قد فقد جزءًا من فعاليته يضاف إلى أجزاء أخرى سابقة. ويعد احتلال العراق مارس ٢٠٠٣ وهو أحد مؤسسى الجامعة العربية النكبة الأحدث فى عمر النظام العربى من حيث قدرتها على كشف هشاشة أسس الدفاع الجماعى وغياب التضامن الداخلى بين أعضاء النظام العربى، وهو الاحتلال الذى جسد تراكمات الفشل والعجز بصورة مأساوية، وفتح بدوره قضية الاختراقات الخارجية لقلب النظام العربى وليس فقط أطرافه. وفى هذا السياق تبدو عملية تصاعد النفوذ الإيرانى على أسس مذهبية ومصلحية وعملية مسألة طبيعية. فحين يحدث الفراغ القيادى فى مساحة ما، تتدافع القوى الطامحة لملء هذا الفراغ وفقًا لأهدافها الخاصة، وهو ما استغلته إيران ببراعة فائقة، إذ تمكنت من ملء الفراغ السياسى والقومى والعروبى الذى تسبب فيه الاحتلال، كما وظفت العلاقات السابقة المتمثلة فى احتضان قوى المعارضة العراقية الشيعية لمدة قاربت العشرين عامًا فى التمكن من أعصاب سياسية وأمنية عدة فى العراق المحتل، لا سيما فى الجنوب وفى المناطق التى يقطن فيها شيعة عراقيون فى العاصمة بغداد، وربطت ذلك النفوذ بالمواجهة التى تخوضها مع الولايات المتحدة بشأن برنامجها النووى.

الحالة العراقية سواء فى حدث الاحتلال الأجنبى لبلد عربى كبير ومن قبل عجز النظام العربى عن مساعدة النظام العراقى السابق على تعديل مساراته الذاتية وتجنب الحصار والاحتلال لاحقًا، ثم الانكشاف الكامل أمام نفوذ بلد جار وقوى وطامح للعب دور مهيمن على السياسة الإقليمية فى محيطه الذاتى، وإن شكلت حالة فجة فى صراحتها وقوتها الكاشفة على عمق الأزمة فى النظام العربى وعمق تعرضه لاختراقات كبرى من أكثر من مصدر دولى وإقليمى بحيث أثرت على تماسكه الذاتى وعلى قدرته على الارتقاء الوظيفى المتدرج، فهى ليست الحالة الوحيدة فى ذلك. ففى أقصى الجنوب تبرز الحالة الصومالية والتى

بدورها تكشف عن اختراقات إثيوبية وكينية ودولية، ومن قبل منظمات جهادية عابرة للحدود، وذلك طوال ١٦ عامًا انهارت خلالها كل مؤسسات الدولة الصومالية ولم يتمكن النظام العربى طوال هذه المدة من مساعدة الصوماليين على إعادة بناء دولتهم المنهارة مرة أخرى، وكان فشله فى هذه المهمة مقدمة طبيعية لتزايد الاختراقات الخارجية فى الشأن الصومالى الداخلى وبما يتناقض مع الكثير من المصالح العربية الجماعية.

وما يصدق على الصومال يصدق جزئيًا على السودان، والذى لم ينجح فى إنهاء الحرب الأهلية فى جنوبه إلا بتدخل إفريقى ودولى عريض ولمدة عدة سنوات، وهو الآن يعانى من تدخلات جديدة فى إقليم دارفور من مصادر مختلفة، فى الوقت الذى يعجز فيه النظام العربى عن تقديم مظلة حماية سواء لاتفاقيات نيفاشا التى أنهت الحرب الأهلية فى الجنوب أو فى مساعدة السودان على تحصين قدراته الذاتية لمواجهة الاختراقات الجديدة فى دارفور.

وما يجب ذكره هنا أن واحدًا من أسس السياسة الإسرائيلية تجاه النظام العربى ككل هو تعزيز تلك الاختراقات ومساعدتها على أن تشكل ثغرات سياسية وأمنية تحول دون قدرة النظام العربى ككل على النهوض بأعبائه فى مواجهة المطامع الإسرائيلية نفسها فى فلسطين المحتلة، أو أن يشكل قوة ضغط عليها من أجل التوصل إلى تسوية تاريخية للقضية الفلسطينية. بل وتبرير التمسك بقدرات عسكرية فوق تقليدية نووية وغيرها لمواجهة ما تصفه إسرائيل بالتهديدات الإيرانية النووية وبتدخلاتها فى الشأن الفلسطينى. وهو ما كان له صدى قوى فى توسيع دائرة العدوان على لبنان، باعتبار أن ذلك جزء من مواجهة أكبر فى المنطقة ككل مع النفوذ الإيرانى والأدوات المحلية اللبنانية المرتبطة معه.

## ثالثًا: تصاعد النفوذ الإيرانى الإقليمى وزيادة حدة المواجهة مع الغرب والولايات المتحدة

على الرغم من أن أحد أهداف الحرب الأمريكية على العراق كانت تتعلق بالحد من النفوذ الإيرانى إقليميًا بل ووضعها تحت دائرة الضغط العسكرى الأمريكى من أجل تغيير نظام الجمهورية الإسلامية القائم فيها، باعتباره يمثل تهديدًا للمصالح الأمريكية الإستراتيجية فى المنطقة بشقيها: ضمان تدفق النفط، وأمن إسرائيل، إلا أن نتائج الغزو ثم الاحتلال جاءت على عكس ما رغبت فيه الإدارة الأمريكية. وإحدى أبرز هذه النتائج

العكسية تمثلت فى امتداد وتوسع النفوذ الإيرانى الإقليمى ليس فقط فى العراق كما سبق القول وإنما أبعد من ذلك بكثير، مما يشكل ضغطًا على الإستراتيجية الأمريكية فى العراق وفى منطقة الخليج بالدرجة الأولى، فضلاً عما يشكله ذلك من تهديد للأمن الإسرائيلى وفق المنظور الأمريكى، وما يعنيه من ضغط وقلق متنام لدى بلدان الخليج العربية ودول عربية كبرى مثل مصر.

يمكن فهم نمو وتصاعد النفوذ الايرانى فى العراق وفى الإقليم ككل على أنه نتيجة طموح ذاتى للعب دور القوة الإقليمية الأولى فى المنطقة، ومن ثم شريكًا دبلوماسيًا وقطبًا جاذبًا للاستثمارات الخارجية لا سيما فى مجالى النفط والغاز اللذين تتمتع إيران باحتياطى كبير فى كل منهما. ناهيك عن السعى الدءوب لامتلاك برنامج نووى متكامل الأركان، لا سيما دورة تخصيب اليورانيوم كاملة، الأمر الذى يمكن البرنامج إلى التحول ما بين الأغراض السلمية والعسكرية بكل سهولة[٤].

أما بالنسبة للعراق؛ فإن إيران سعت وتسعى إلى خلق وإيجاد منطقة أكبر للتأثير والنفوذ الإيرانى ربما تكون مشابهة أو قريبة من المفهوم الروسى «المجال القريب». وتقوم وجهة نظر طهران على أن جنوب العراق ربما يكون مجالاً مناسبًا لإظهار قوة ومكانة إيران فى المنطقة. أو بمعنى آخر يتركز هدف إيران فى جنوب العراق فى ممارسة نوع من التأثير السياسى والثقافى والاقتصادى كالذى قامت به فى غرب أفغانستان منذ التسعينيات[٥]، مع ضمان ألا يتحول العراق إلى مصدر تهديد للدولة الإيرانية نفسها.

مثل هذا التوسع يثير قلق بلدان الخليج العربية لا سيما الصغيرة منها كقطر والبحرين، واللتين تشعران بالقلق من مطامع إيرانية كامنة فيهما كدول ومصادر للثروة النفطية. كما يطول القلق أيضا الدول الأخرى التى تعيش فيها مجتمعات شيعية كبيرة كما هو الحال فى شرق السعودية الغنى بالنفط والمطل على الخليج. وفى سبيل ممارسة دور إقليمى بارز لا تزال إيران ترفض مخاطبة مجلس التعاون الخليجى بوصفه منظمة تمثل دول الخليج العربية الست وإنما تتعامل مع هذه الدول فرادى. ومعروف أن إيران خلال الربع قرن الماضى قدمت الدعم للعديد من القوى والميليشيات الشيعية، وأعمال التمرد فى البحرين، العراق، الكويت، لبنان، باكستان، والمملكة العربية السعودية. وذلك استنادًا إلى فكرة محورية وهى تأسيس هوية شيعية معادية للغرب. وذلك إلى جانب مصالح جارية تتمثل فى فتح أسواق البلدان الخليجية للمنتجات الإيرانية.

ومن الناحية التاريخية، طالما نظرت إيران من الناحية الجغرافية للعراق من منظور إستراتيجى وحيوى لا سيما فى ضوء انفصالها البرى من منطقة الخليج الغنية بالبترول، وبالتالى فإن بسط سيطرتها على البر فى الجنوب العراقى يدعم نفوذها وتأثيرها من منطقة الخليج ككل. وتقوم الإستراتيجية الإيرانية فى العراق بعد الاحتلال على تحقيق هدف أساسى يتلخص فى عدم تحول العراق مرة أخرى إلى مصدر تهديد كما كان الحال فى عهد النظام السابق. وترى طهران بأن العراق تحت القيادة الشيعية سيكون أكثر أمانًا للمصالح الإيرانية استنادًا إلى مبدأ أن الدول الشيعية لا تحارب بعضها البعض، وتوظيفًا لعلاقاتها السياسية والاستخباراتية مع عناصر عراقية البعض منها إيرانى الأصل، مثل عبد العزيز الحكيم، رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية وقوات بدر، ومحمد مدرسى، وإبراهيم الجعفرى والميليشيا التابعة لهم، وجميعهم يرون أن مستقبل العراق يكمن فى أن يكون فيدراليًا تتمتع فيه الأقاليم الجنوبية بنوع من الاستقلال الذاتى بعيدًا عن هيمنة المركز، وبما يسمح لهذه الأقاليم أن تقيم علاقات قوية ومتداخلة إلى حد بعيد مع إيران استنادًا إلى وحدة المذهب.

ووفقًا لما يرصده البعض مما يجرى فى العراق يلاحظ أن زيادة النفوذ الإيرانى تمثل هاجسًا كبيرًا لدى العديد من الدول العربية المعنية بالشأن العراقى. فجريدة الحياة على سبيل المثال نشرت فى ٦/ ١٢/ ٢٠٠٤ تحقيقًا بالغ الأهمية عن جهود تشييع الجنوب ذكرت فيه أن هناك «حملة للتطهير الطائفى أدواتها الاغتيالات والخطف ومصادرة المساجد والأوقاف السنية وإدارة مؤسسات الدولة وعلى رأسها الأجهزة الأمنية على أساس مذهبى وحزبى». واللافت هنا أن الأطراف الثلاثة: شيعة العراق، وإيران، والاحتلال تواطئوا على ضرب السنة فى تلك المنطقة؛ فهناك اعتداءات متتالية ينفذها عناصر فيلق بدر ضد السنة فى مناطق متعددة منها مدينة اللطيفية جنوب العراق، وذكر شهود عيان حسب جريدة الحياة أن عناصر الفيلق كانوا يطلقون أسلحتهم على الأهالى بينما تحلق الطائرات الأمريكية كغطاء جوى لهم، ويذكر آخرون أنه يوجد فى كل محافظة جنوبية ضباط مخابرات إيرانيون، وأنهم يتولون التحقيق مع الدعاة الذين يُعتقلون من أبناء السنة، ولا يخفى تدفق أعداد هائلة من الشيعة عبر الحدود المفتوحة مع إيران لتغيير التركيبة السكانية، وذلك بالحصول على هويات مزورة وجنسيات عراقية بدعوى أنهم من العراقيين الذين نفاهم صدام إلى إيران، وحقيقة الأمر أن أغلب هؤلاء

ينتمون إلى إيران، ولكنهم يقومون بدورهم فى تغيير نسبة السكان، ومن ثم يمكنهم الرجوع إلى بلدهم بعد انتهاء الانتخابات.

تأتى هذه التطورات فى ظل تنامى القدرة العسكرية الإيرانية، حيث أضحى التصنيع المحلى لكثير من منظومات الصواريخ متعددة المديات وأنواع متطورة من الطائرات المقاتلة وأخرى بدون طيار ومعدات بحرية متنوعة، فى الوقت الذى زاد فيه الإنفاق العسكرى نتيجة ارتفاع الصادرات النفطية إلى ٦٢ مليار دولار فى عام ٢٠٠٥، ليكشف مدى الطموح العسكرى الإيرانى فى منطقة الخليج وما بعدها.

فى ظل هذا التنامى للنفوذ الإيرانى إقليميًا تصاعدت المواجهة الأمريكية الغربية الإسرائيلية مع إيران إزاء برنامجها النووى، الذى تعتبره الولايات المتحدة وإسرائيل برنامجًا عسكريًا يهدف إلى تهديد أمن إسرائيل، وأنه غير مسموح لإيران امتلاك لا أسلحة نووية ولا قدرة نووية أيًا كانت. وطوال العامين الماضيين فقد اكتسبت تفاعلات الأزمة النووية الإيرانية مسحة من السخونة بعد أن تعثرت المساعى الرامية إلى تسويتها سلميًا، وبعد أن نجحت الولايات المتحدة فى إقناع الدول الكبرى بنقل الملف النووى الإيرانى من الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى مجلس الأمن الدولى مطلع العام ٢٠٠٦، وذلك تمهيدًا لفرض عقوبات دولية على إيران، مع التمسك بأن كل الخيارات متاحة على الأقل للولايات المتحدة لوقف البرنامج النووى الإيرانى أو على الأقل وقف دورة الوقود النووى فيه ووضع باقى منشآته تحت الرقابة الدولية الصارمة. وفى ظل تصاعد الحرب الكلامية التى يقودها الرئيس أحمدى نجاد ضد السياسة الإسرائيلية بوجه عام فى المنطقة يزداد تمسك واشنطن بسياسة عامة تهدف إلى الحد من نفوذ إيران سواء فى العراق أو فى بعض البلدان العربية الأخرى لا سيما سوريا ولبنان، وبما يشكل عنصرًا مهمًا فى زيادة «سخونة» البيئة السياسية فى الإقليم ككل[٦].

## رابعًا: بروز الانقسام المذهبى الطائفى كمحرك للعلاقات العربية الإقليمية ومؤثر بشدة فى الحالة اللبنانية نفسها

شكل صعود الشيعة فى العراق متغيرًا شديد الأهمية سواء لمستقبل العراق نفسه أو مستقبل الإقليم. فلقد اعتادت الدول العربية على أن يكون التيار الغالب فيها هو من

السنة، الذين يأتى منهم القادة والرؤساء والملوك. وبالرغم من وجود تجمعات شيعية كبيرة نسبيًا فى عدد من البلدان العربية لا سيما بلدان الخليج العربى، فقد كان معتادًا أن تقل الاستجابة الحكومية لمطالبهم، بل إن بعض الحكومات كانت تتبع تجاههم سياسات قاسية تصل إلى حد الإقصاء، حيث تمنعهم من العمل الحكومى فى عدد من الوزارات الحساسة، ولا تسمح بتعليم المذهب الشيعى، وكان ينظر إليهم بقدر من الشك فى ولائهم الوطنى(٧).

مع صعود شيعة العراق والتغيرات الكبرى التى جرت هناك منذ الاحتلال الأمريكى مارس ٢٠٠٣ وإلى الآن تأثر وضع الشيعة فى البلدان العربية، حيث ارتفعت أصواتهم مطالبة بحقوق المواطنة كاملة شأنهم شأن أى مواطن آخر. ولقد شكل ذلك مصدرًا للقلق لدى العديد من النخب السياسية والدينية وكذلك الأوساط الشعبية. لكن الأكثر إثارة وخطورة هنا هو ارتباط تصاعد المطالب السياسية بنزعة طائفية تقوم على تقسيم المجتمعات ما بين سنة وشيعة، وتتجاهل النظر إلى ربط هذه المطالب بإحداث انفراجات سياسية فى النظام السياسى ككل(٨).

ويلاحظ المراقب للشأن العراقى أن العملية السياسية التى جرت فى ظل الاحتلال لم تكن مصممة بدرجة من التوازن بين فئات المجتمع العراقى، وبحيث تساعد العراق على النهوض فى وقت قصير. بل أدت إلى أخطاء كبيرة وإلى فرصة تاريخية استغلتها بعض المنظمات الشيعية العراقية على نحو أخضع المؤسسات السياسية والأمنية الجديدة فى العراق إلى نفوذ شيعى صرف. أو بعبارة أخرى فقد تبلورت ظاهرة هيمنة الشيعة على الجهاز الأمنى العراقى. مما قاد إلى زيادة التوتر بين طوائف الشعب العراقى، وإلى اعتبار ما يجرى فى العراق هو نوع من تصفية الحسابات التاريخية بين السنة والشيعة هناك، وليس عملية إعادة بناء نظام سياسى جديد يخلو من المظالم التاريخية.

ولقد أدى الصعود الشيعى فى العراق إلى إثارة جدل فكرى وسياسى ودينى على نحو فريد، استعاد فيه البعض الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة التى يعود عمرها إلى أكثر من ألف عام. وهكذا بدت هذه الخلافات المذهبية القديمة التى لم يستطع السابقون من المسلمين أن يحلوها أنها تحدد مصير العلاقات بين السنة والشيعة فى العصر الحديث. بل يمكن أن تثير تداعيات مذهبية خطيرة تؤثر على وحدة المجتمعات فى العديد من البلدان العربية والإسلامية، وربما تقود إلى حالات عنف كتلك التى تجرى داخل العراق نفسه.

وهنا تبرز الحالة العراقية وكأنها تدفع إلى أربعة مخاوف كبرى وهى : الخوف من التسلط والانتقام داخل العراق نفسه، والخوف من سطوة الدولة الإيرانية الشيعية على غيرها من البلدان المجاورة، والخوف من اندلاع حرب أهلية عراقية قد تمتد نتائجها المدمرة إلى عدد من دول الجوار، والخوف من تقسيم العراق وإلحاق بعض دويلاته إلى دول أخرى فى المنطقة وبما يخل من التوازن العام فى المنطقة.

إن الخوف من التمدد الإيرانى يمثل عاملاً مهمّا من مصادر القلق الذى يعبر عنه مثقفون سنة، يرون أن إيران تبذل جهدًا كبيرًا فى التمدد والانتشار فى كل مكان من أرجاء العالم الإسلامى، فهذه فرصة ذهبية فى تاريخهم عليهم أن يستغلوها وذلك لسببين : فالعالم الإسلامى ـ والعربى منه بخاصة ـ يمر بحالة من الضعف قد لا تتكرر، وهم يمرون بحالة قوة نسبية يريدون الحفاظ عليها وتعزيزها؛ ولذلك يعملون على اقتحام معاقل أهل السنة كما هو الحال فى مصر والشام. وإن نظرة إيران تجاه مصر محكومة بأمرين وهما : إدراكهم لثقلها وأهميتها السياسية والدينية، وحنينهم الذى لا يزال يعاودهم إليها منذ أن استطاع الناصر صلاح الدين تطهيرها من النفوذ الفاطمى؛ وهذا ما دفع بعض المحللين وشيوخ كبار مثل الشيخ يوسف القرضاوى إلى التحذير من موجة تشييع فى مصر تكون إيران وراءها. وأن هذا يخالف التفاهم العرفى بين السنة والشيعة بأن لا يقوم أى طرف بالدعوة إلى مذهبه فى بلد الطرف الآخر حتى لا تحدث مواجهات تضر بوحدة المسلمين على المستوى العالمى.

هذا الجدل السياسى والفكرى العام له تداعياته على المواقف السياسية العربية. وقد ظهر القلق العربى الرسمى من الصعود الشيعى المرتبط بزيادة مساحة النفوذ الإيرانى فى تصريحات قادة الأردن ومصر والسعودية، وهى الدول العربية السنية التى تقود السياسة العربية بوجه عام. وقد شملت هذه التصريحات التحذير من مغبة نشأة هلال شيعى يؤدى إلى حروب مذهبية وتوترات بين السنة و الشيعة فى العراق وفى بلدان عربية أخرى. والتحذير من تقسيم العراق، وأن يكون ولاء شيعة العراق لإيران أكثر من ولائهم لوطنهم. والتحذير من تمدد النفوذ الإيرانى على نحو يؤثر سلبًا على عروبة العراق. ووفقًا لكلمات الملك عبد الله ملك الأردن؛ فإن نشأة هلال شيعى جديد، يمتد من طهران وبغداد إلى لبنان وسوريا سيؤدى إلى خلل فى التوازن بين المجتمعين السنى والشيعى، وستكون له آثار سلبية على المصالح الأمريكية وحلفائها فى المنطقة. وأنه فى حالة نشوء

دولة إسلامية فى العراق، فعلى الجميع الاستعداد لمجموعة جديدة من المشاكل والتحديات التى لن تنحصر فى الحدود العراقية، وإنما ستمتد إلى دول الجوار لا سيما البلدان الخليجية التى بها تجمعات شيعية.

وفى هذا الإطار جاءت تصريحات وزير الخارجية السعودى الأمير سعود الفيصل فى ٦/ ١/ ٢٠٠٤؛ حيث قال: «إن تقسيم العراق هو تهديد مباشر لأمننا وأمن دول الجوار» معتبرًا أن أى نظام عراقى مبنى على أسس عرقية أو مذهبية لا يساعد على استقرار البلاد ووحدتها.

ولا شك أن ظهور الطائفية له انعكاساته السلبية على وحدة وتماسك المجتمعات الخليجية، ففى دولة الكويت يعد أى توتر طائفى تهديدًا لأمنها القومى بالنظر لصغر حجم الدولة ووجود خلل فى تركيبتها السكانية، نتيجة ارتفاع حجم العمالة الآسيوية وانقسام البلاد بين تيارين (إسلامى وليبرالى)، ووجود طائفتين إحداهما سنية والأخرى شيعية.

أما السياسى الإستراتيجى فيتعلق أساسًا بقضية الدور الإيرانى واتساع تأثيره فى قضايا المنطقة بما يمثل خصمًا أو إرباكًا لأدوار القوى الرئيسة فى الإقليم التى اعتادت لفترة سابقة أن تؤثر فى حركة الإقليم على نحو أو آخر.

وفى هذا السياق المتوتر الذى امتزج فيه البعد الدينى المذهبى مع البعد السياسى الإستراتيجى يلاحظ الباحث أن الإدراك العربى الرسمى العام انطلق من افتراضين متكاملين، وهما أن إيران بما أنها دولة شيعية كبرى ولكنها محاطة بدول سنية أو مختلطة فقد سعت إلى استغلال الأوضاع الجديدة فى العراق لكى تمد نفوذها المذهبى وبحيث تصبح دولة قائدة بالمعايير المذهبية والحامية لكل الشيعة فى العالم والذين يقدر عددهم بحوالى ١١٥ مليون نسمة. أما الافتراض الثانى فهو أن إيران قد انتقلت من حالة تصدير الثورة التى حكمت تحركها الخارجى بعد نجاح الثورة الإسلامية بقيادة آية الله الخومينى نهاية السبعينيات من القرن الماضى إلى تصدير المذهب الشيعى إلى المجتمعات السنية العربية.

وكلا الافتراضين يعنيان أن هناك تغييرًا جوهريًا فى بنية السياسة الإقليمية ساعد إيران على مد نفوذها إلى أبعد من مجالها الحيوى الطبيعى، وأنها بذلك قد تستغل أو توظف المنظمات أو التجمعات الشيعية الموجودة فى البلدان العربية للقيام بأعمال أو تحركات من شأنها أن تؤثر على أمن واستقرار وتماسك هذه البلدان. وقد بدا هذا الأمر جليًا بعد قيام

حزب الله اللبنانى بأسر الجنديين فى الثانى من يوليو ٢٠٠٦ وما تبعه من عدوان إسرائيلى واسع المدى على لبنان؛ حيث اعتبرت دول عربية أساسية أن خطوة الحزب اللبنانى إما بدافع مباشر من إيران وإما خدمة لها بهدف تقليل الضغوط الدولية على برنامجها النووى. وفى كلا الحالتين فهى مغامرة لا تفيد المصالح العربية وإنما تفيد السياسات الإيرانية[٩].

## خامسًا: جمود عملية السلام العربية الإسرائيلية

منذ اندلاع انتفاضة الأقصى سبتمبر ٢٠٠٠ وتكاد عملية التسوية السياسية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى تكون متوقفة تمامًا، ورغم كل الجهود الدبلوماسية التى بذلت وشاركت فيها أطراف عربية وأوروبية ودولية ومساع لدى الإدارة الأمريكية لكى تقوم بالتزامها من أجل تسوية القضية الفلسطينية وفقًا لما يعرف برؤية الرئيس بوش القاضية بإقامة دولتين إسرائيل وفلسطين متجاورتين تعيشان فى سلام، فإن لا شىء جدى يمكن اعتباره قد تم البدء فيه على هذا الصعيد. وقد تركزت التحركات التى بدأ بها رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق شارون من أجل الانسحاب الأحادى من غزة دون تشاور مع السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أنها غير مؤهلة لأن تكون شريكًا لإسرائيل لتضع القضية الفلسطينية برمتها على مسار جديد. وجاءت التطورات اللاحقة لتدل على أن إسرائيل وبمباركة من الولايات المتحدة ليست معنية بحل سياسى للقضية الفلسطينية بقدر ما هى معنية بإنهاك الفلسطينيين وتخفيض سقف توقعاتهم الوطنية من أى حل سياسى مرتقب مستقبلاً والضغط عليهم تحت ذريعة إجراء إصلاحات جذرية فى النظام السياسى الفلسطينى، وهو الأمر الذى لم يختلف سواء أثناء وجود الرئيس عرفات أو بعد رحيله، كما كانت معنية أيضا بتمرير حلول فردية ليست نتيجة مفاوضات مع الطرف الفلسطينى[١٠].

وقد ساهم فوز حركة حماس بالانتخابات البرلمانية الفلسطينية وتشكيلها الحكومة لاحقًا بعد الفشل فى تشكيل حكومة وحدة وطنية فى إعادة بلورة النظام السياسى الفلسطينى، وكذلك فى تغيير الأولويات الأمريكية والإسرائيلية بحيث جاء فى مقدمتها محاصرة الشعب الفلسطينى وعزله سياسيا ومعاقبته على اختياره السياسى، ومن هنا جاءت شروط اللجنة الرباعية على السلطة الوطنية الفلسطينية وحكومتها بقيادة حماس (اعتراف بإسرائيل ونبذ كل أشكال المقاومة والالتزام بالاتفاقيات السابقة بين السلطة وإسرائيل) لتشكل فرصة

تاريخية لإسرائيل والولايات المتحدة للتنصل من التزاماتهما تجاه عملية التسوية السياسية. ومن ثم تأكد جمود الجهود الدولية فى هذا السياق، وتأكد للشعب الفلسطينى أن الدور الأمريكى غير معنى بالمرة بأى حق مشروع له، بل كل ما يهمه هو أمن إسرائيل وهيمنتها على القضية الفلسطينية[١١].

مثل هذا الوضوح فى الأهداف الإسرائيلية وفى التردد الأمريكى فى إعادة الحيوية للمفاوضات وفقًا لخطة خريطة الطريق، وغياب التأثير الأوروبى والروسى[١٢]، كان يقابله ضعف هيكلى فى الأداء الفلسطينى وانقسام سياسى حاد بين الرئاسة الفلسطينية من جانب والحكومة التى تقودها حماس من جانب آخر. ولا شك فى أن الوضع الفلسطينى العام يتسم بكثرة الشروخ فى جدار الوحدة الوطنية، فمظاهر الانفلات الأمنى الفلسطينى، والموروثة أصلاً من زمن فتح حين كانت فى السلطة وحدها دون منازع لمدة ١٢ عامًا متواصلة، تعد مؤشرًا قويًا على أن الوضع الفلسطينى فقد البوصلة السياسية بالفعل. والبوصلة هنا مرتبطة تاريخيًا بالتوحد الداخلى والتركيز على هدف التحرير والاستقلال واستعادة الحقوق المشروعة. أما الهدف الأسمى لكل فريق فلسطينى فقد بات محصورًا فيمن يحكم ويتحكم فى الوضع الفلسطينى ليس لرفع قدراته فى الصمود، وإنما من أجل استنزافه وتشتيته بعيدًا عن الهدف المصيرى فى الحرية والاستقلال.

ووفقًا لحركة الأحداث منذ أن تولت حماس الحكومة وفق برنامج خاص بها يتصادم فى عناصره الأساسية مع برنامج الرئيس محمود عباس ومن ورائه فتح، وهناك عملية حصار متبادلة يقوم بها كل طرف تجاه الآخر. والتقييم العام الذى يحرك حماس هو أنها تخضع للحصار المالى والسياسى ليس فقط بفعل ضغوط أمريكية وإسرائيلية، بل أيضا بمشاركة ولن نقول بتواطؤ من إخوة فلسطينيين فقدوا السلطة نتيجة الانتخابات[١٣]. وهو التقييم الذى يفسر بعض قراراتها التى تنطوى على جرأة ومخاطرة معًا، كإنشاء قوة مساندة لفرض الأمن، وكبديل لعدم انصياع قوات الشرطة ـ التى تدين بالولاء للرئيس عباس ولفتح ـ لتعليمات وزير الداخلية سعيد صيام[١٤].

والرؤيتان الفلسطينيتان الرئيستان على هذا النحو متباعدتان وتؤسسان لنوع من العلاقة الصفرية؛ ففتح ترغب بشدة فى انهيار حكومة حماس، والتى ترى بدورها أن إسقاطها على هذا النحو المصطنع سيؤدى إلى سقوط السلطة الوطنية الفلسطينية ككل، وسيُدخل الأراضى الفلسطينية مرحلة فوضى عارمة.

## سادسًا: صعود الإسلام السياسى عربيًا وتداعياته

شكلت نتائج بعض الانتخابات العربية التى جرت قبل العدوان الإسرائيلى على لبنان بحوالى العام بيئة سياسية عربية وإقليمية جديدة لم تكن مألوفة من قبل، لا سيما فى ظل الضغوط الدولية والأمريكية خصوصًا من أجل إصلاح النظم العربية والاتجاه نحو الديموقراطية وحرية ونزاهة الانتخابات. فقد جرى عدد من أهم الانتخابات العربية سواء البلدية أو التشريعية أو الرئاسية، وفى النوعين الأولين برز الإسلاميون باعتبارهم قوة شعبية ذات جذور بين الناس لأسباب شتى، منها عامل الدين الإسلامى والابتعاد عن السلطة فى الفترة الماضية بما يعنيه عدم التلوث المباشر بالفساد السياسى والمالى، والالتصاق بالجماهير الشعبية عبر الخدمات والمنظمات غير الحكومية ذات الأدوار التنموية والاجتماعية البارزة، فضلاً عن حمل مشروع سياسى وفكرى يجبر أصحابه على دفع فاتورة عالية جدًا سواء كان البلد فى حالة طبيعية أو فى حال احتلال ومواجهة مع قوة أجنبية عاتية[١٥].

هذه العوامل مجتمعة بدت متوحدة فى حالة فلسطين المحتلة وانتخاباتها البلدية التى فازت فيها حركة حماس فى مراحلها الأربعة بنسب تراوحت بين ٤٥ ٪ و٦٠٪ فى مواجهة قوة السلطة الوطنية وحركة فتح، كما قد تتواجد بصورة جزئية كما هو الحال فى الانتخابات البرلمانية المصرية التى جرت فى نوفمبر ٢٠٠٥ وحققت فيها حركة الإخوان المسلمين نسبة فوز ٢٠٪ من إجمالى مقاعد مجلس الشعب المصرى رغم كل الظروف المعاكسة قبل الانتخابات وأثنائها. ويظل هناك نكهة خاصة لفوز من وصفوا بالإسلاميين المعتدلين فى الانتخابات البلدية السعودية التى جرت لأول مرة فى تاريخ المملكة على ثلاث مراحل لانتخاب نصف عدد أعضاء المجالس البلدية، على أن يتم تعيين النصف الآخر بأمر ملكى. فهؤلاء الإسلاميون المعتدلون فازوا لأنهم يعبرون عن رؤية إصلاحية معتدلة فى مواجهة تيارين آخرين، أولهما وصفوا بأنهم إسلاميون متشددون بالمعايير السعودية، وثانيهما الليبراليون السعوديون الذين لم يفوزوا بأى مقعد.

والمرجح فى هذا السياق، وكما تشير تجربتا فلسطين ومصر أن جانبًا مهمًا من الذين صوتوا إلى جانب حركة حماس الفلسطينية أو جماعة الإخوان المصرية المحظورة قانونًا كان أقرب إلى رسالة احتجاج قوية ضد سطوة الحزب الحاكم وترهله وابتعاده عن مصالح جموع الناس لا سيما البسطاء والفئات الاجتماعية الضعيفة. وبالمقابل؛ فإن تأييدهم لهذه

الحركات الإسلامية يعود إلى النظر إليها باعتبارها تقدم بديلاً أكثر قابلية من وجهة نظر المواطن العادى لأن يكون بعيدًا عن الفساد وعن الانتهازية السياسية وأكثر دراية بظروف الفئات المهضومة حقوقها، وفى الحالين أيضًا نوع من تقدير التضحيات الكبيرة التى قدمتها هذه الحركات سواء فى مواجهة الاحتلال الاسرائيلى الغاشم أو فى مواجهة تعنت السلطة فى منح شرعية قانونية للجماعة رغم كل المؤشرات التى تؤكد حضورها فى المجتمع.

تقدير الروح النضالية والتضحيات للجماعة الإسلامية يبدو أكثر فى الالتفاف الجماهيرى حول حزب الله وحركة أمل فى لبنان بتشكيلهما تحالف انتخابى حصد كل مقاعد الجنوب اللبنانى المقدر بـ٢٣ مقعدًا فى الجولة الثانية التى جرت فى يونيو ٢٠٠٥. وبالرغم من أن النتائج كانت متوقعة على هذا النحو، فقد مثلت فى حينها نوعًا من التمسك بخيار المقاومة واستمرار دورها وعدم التخلى عن سلاح حزب الله لا سيما فى ظل الظروف التى يمر بها بعد اغتيال رفيق الحريرى، وما تبعها من تدخلات دولية شتى، والخروج العسكرى السورى من كل أرض لبنان. كما عكست أيضًا تأييدًا لإستراتيجية حزب الله فى تعاطيه مع الشأن اللبنانى من خلال رفع شعار «لبنان أولاً» والتمسك بالوفاق الوطنى اللبنانى باعتباره العاصم للبلاد من الوقوع فى براثن فتنة طائفية ضروس أو حرب أهلية[١٦].

تجلى معنى الرفض الذى حمله تأييد قائمة حزب الله وحركة أمل على أنه رفض للتدخل الأمريكى فى الشأن اللبنانى والاعتراف بفضل سوريا فى دعم المقاومة فى سنوات سابقة، وهو ما يماثل ويساوى معنى الرفض الذى يحمله فوز الإسلاميين فى فلسطين ومصر تجاه المشروعات الأجنبية لما يعرف بالإصلاح، وخاصة المشروعات والرؤى الأمريكية التى طرحت فى العامين الماضيين باعتبارهما المسار الوحيد لتخليص شعوب المنطقة من تخلفها ولا ديموقراطيتها. فتمسك ٤٠٪ من الناخبين مثلاً فى فلسطين المحتلة و٢٠٪ من الناخبين المصريين بتوجهات إسلامية تؤكد على خصوصية وحماية القيم الذاتية نظر إليه كرسالة للولايات المتحدة بأن مشروعها لدمقرطة المنطقة لا يعنى بالضرورة الانبهار بمقولات الفئات الداعمة للمشروعات الأمريكية أيًا كانت الصفة أو اللقب الذى تضفيه على نفسها. وربما مثلت النتيجة على هذا النحو رسالة بأن المجتمعات العربية لها صيرورتها الخاصة سواء فى ظل تطور ديموقراطى أو ما قبل ديموقراطى، وأن هذه الصيرورة تقوم على التمسك بالدين كحقيقة كبرى من حقائق الحياة العربية، وأن التيار الإسلامى العام فى البلدان

العربية يميل إلى الاعتدال والتمسك بالقانون وممارسة العملية الديموقراطية والارتباط بالناس، وأن حضورهم السياسى تحت مظلة الشرعية والقانون يدفع الآخرين إلى إعادة النظر فى أوضاعهم والبحث فى إصلاح علاقتهم مع الناس، الذين يظل فى يدهم القرار بالاختيار أو بالرفض.

هذه الدلالات وغيرها مثلت أيضًا متغيرًا كبيرًا فى البيئة السياسية العربية والإقليمية بوجه عام، لعب دورًا فى إعادة تغيير التوجهات الأمريكية ناحية الضغط المكثف على النظم العربية من أجل إجراء إصلاحات وتغييرات سياسية جذرية أو شبه جذرية، إذ بدت المفارقة أن الديموقراطية والانتخابات الحرة يمكن أن تقود إلى نتائج تضر بالإستراتيجية الأمريكية نفسها التى لا يعنيها الحريات العربية بقدر ما يعنيها أمن إسرائيل وعدم صعود قوى سياسية تحمل رؤى سياسية وفكرية تتعارض مع ما ترغب فيه الولايات المتحدة، ومن هنا وضح للمجتمعات العربية أن المطالب الأمريكية من أجل الديموقراطية ليست سوى وسيلة ضغط على النظم العربية من أجل التكيف أكثر وأكثر مع المطالب الأمريكية الأخرى. وهو ما بدا فى السلوك الأمريكى العدوانى تجاه الشعب الفلسطينى الذى اختار حماس فى الانتخابات التشريعية على نحو ما سبق ذكره.

## سابعًا: مفارقات الأزمة السودانية
## (تصعيد الضغط الأمريكى/ الأوروبى على السودان)

شكل اتفاق نيفاشا الموقّع بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى ٩ يناير ٢٠٠٥ بالعاصمة الكينية نيروبى تطورًا مهمًا من زاويتين، **الأولى**: إنهاء الحرب الأهلية فى الجنوب، **والثانية**: بداية تغيير بنية النظام السياسى السودانى. ومع البدء فى تنفيذ بنود الاتفاقية كان المتوقع أن تتجه الولايات المتحدة إلى تحسين علاقاتها مع الحكومة السودانية فى شكلها الجديد، وذلك حسب الوعود التى قدمت للسودان قبل توقيع اتفاق نيفاشا، غير أن ما جرى على أرض الواقع اختلف جذريًا. فالتوجهات الأمريكية إزاء السودان ومن ورائها التوجهات الأوروبية لم تتغير كثيرًا من حيث حدتها ومن حيث التردد فى تحسين العلاقات وتقديم الأموال التى وُعد بها السودان للمساهمة فى حسن تطبيق الاتفاق وتحسين البنية الأساسية فى الجنوب. وقد تم تبرير ذلك باستمرار انتهاكات حقوق الإنسان فى إقليم غرب السودان دارفور التى أخذت الدوائر الغربية فى إلقاء الضوء عليها

باعتبارها تصل إلى حد تورط الحكومة وميليشيات عربية تابعة لها أو تحصل منها على الدعم والتغطية السياسية والأمنية للقيام بمذابح جماعية وتطهير عرقى وإبادة جماعية ضد قبائل من أصل إفريقى تعيش فى الإقليم[١٧].

وفى ضوء هذا التصوير الدولى الدرامى للمواجهات التى كانت تحصل بالفعل بين حركات معارضة محلية وبين القوات النظامية السودانية التابعة للحكومة، والذى لعبت فيه منظمات الإغاثة الإنسانية دوراً كبيراً بدا السودان معه تحت ضغط سياسى كبير، لا سيما وقد أخذ مجلس الأمن الدولى على عاتقه النظر فى هذه المواجهات باعتبارها مأساة إنسانية كبيرة يجب أن تتحمل مسئوليتها حكومة الخرطوم بما فى ذلك توقيع عقوبات عليها ومحاكمة من يثبت تورطهم، فيما اعتبر انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، محاكمة دولية وفق قانون دولى خاص.

وهنا بدت المفارقة الأكبر، فالسودان الذى كان يأمل فى مساندة دولية كبيرة بعد إنهاء الحرب الأهلية فى الجنوب، أخذ يواجه اتهامات عديدة واحتمالات أكبر بالوقوع تحت طائلة العقوبات الدولية بسبب ما يجرى فى دارفور. وهو ما واجهته حكومة الخرطوم بنوعين من التحرك السياسى والأمنى، الأول التعامل الإيجابى مع الجهود الإفريقية الساعية إلى حل سلمى لأزمة إقليم دارفور عبر الدخول فى مفاوضات مع حركتى التمرد الرئيستين فى الإقليم وهما حركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة. وهى المفاوضات التى استمرت قرابة عام ونصف وانتهت بتوقيع اتفاق أبوجا مع أحد فصائل التمرد وهو فصيل منى أركو مناوى، وذلك فى ٥ مايو ٢٠٠٦، فى حين استمرت الفصائل الأخرى رافضة الاتفاق باعتباره لا يحقق لها مطالبها سواء فى نزع سلاح الجنجويد المتهمة بأنها وراء انتهاكات حقوق الإنسان، أو توحيد الإقليم، أو التعويضات الفردية والجماعية، أو التمثيل العادل لأبناء الإقليم فى السلطة المركزية[١٨].

أما التحرك الأمنى فتمثل فى اتخاذ عدة إجراءات للسيطرة على الأوضاع الإنسانية فى الإقليم، ولكن قلة الموارد بالإضافة إلى التدخلات الخارجية والدعم الذى تحصل عليه حركات التمرد الرافضة للاتفاق لم تساعد كثيرا على تحسين الأوضاع الأمنية فى الإقليم.

وفيما قبل اندلاع العدوان الإسرائيلى على لبنان مباشرة شهد مجلس الأمن حركة محمومة من أجل إصدار قرار دولى يفرض نشر قوات دولية فى دارفور، مع تخويل هذه

القوات صلاحيات واسعة أمنيًا وقضائيًا، وهو ما تم بالفعل فى موازاة العمليات العدوانية الإسرائيلية على لبنان؛ حيث صدر القرار الدولى ١٧٠٦ فى ٢٨ أغسطس ٢٠٠٦ متضمنا نشر قوات حفظ سلام دولية فى حدود ٢٠ ألفًا، وهو ما رفضه السودان واعتبره نوعًا من الاحتلال المرفوض للبلاد. وجاء الرفض الحكومى للقرار لأنه ببساطة يضع البلاد تحت وصاية دولية غير مبررة، وهو ما تنطوى عليه المادة الثامنة من القرار التى تفوض القوات الدولية مراقبة القضاء والشرطة فى كل السودان، وليس فقط فى دارفور، وتعطيها الحق فى استخدام القوة المسلحة ضد المتمردين والقوات الحكومية على السواء إذا قررت أن ذلك سوف يخدم الوضع الإنسانى فى الإقليم. وهو مرفوض أيضًا لأن القوات الدولية وأيًا كان دورها سيكون من الصعب التكهن باليوم الذى ستعود فيه إلى بلادها، وهو ما يعنى خروج الإقليم من دائرة السيادة السودانية إلى أجل غير معلوم، وثالثًا فهناك تخوف حقيقى من أن يكون نشر هذه القوات الدولية مقدمة لعزل الإقليم عن باقى مناطق السودان، ومن ثم تغذية أفكار انفصالية على نحو ما بين أبنائه.

ما يهمنا هنا أن استمرار الضغط الأمريكى الأوروبى على السودان شكل بدوره عنصرًا مهمًا فى البيئة العامة للإقليم وقوامه أن الولايات المتحدة غير جادة فى نشر الاستقرار فى هذا البلد العربى الكبير الذى يمثل جسرًا بين النظام العربى وإفريقيا على الصعيدين الجغرافى والحضارى، وأن النزعة العدوانية الأمريكية والمصحوبة بنزعة أوروبية مماثلة تستهدف كل ما هو إسلامى فى المنطقة، هذا إذا نظرنا للحكومة السودانية حتى فى ظل تطبيق اتفاق نيفاشا باعتبارها تحمل توجهًا سياسيًا مرتبط بمضمون دينى إسلامى على نحو ما.

### ثامنًا: فشل المشروع الأمريكى فى العراق وانعكاساته الإقليمية

منذ الأيام الأولى لغزو الولايات المتحدة للعراق بدت ملامح فشل المشروع الأمريكى فيه، والذى تمحور حول فكرة مثالية وهى تحويله إلى نموذج ديموقراطى يمثل منصة للتغيير الجذرى فى المنطقة[١٩]. وقد أخذت ملامح الفشل هذه فى الوضوح رويدًا رويدًا مع مرور الوقت، خاصة وأنه عدوان تم خارج كل الأطر الشرعية والدولية مما أعطى زخمًا وقوة لكل عمليات المقاومة سواء السياسية أو العسكرية[٢٠]. وقد عبرت عن هذا الفشل حقيقتان بارزتان، **الأولى**: تصاعد عمليات العنف فى العراق بكل أشكاله ومستوياته، وهو ما بدا

فى تصاعد عمليات جماعات المقاومة المسلحة ضد قوات الاحتلال، وعمليات المنظمات المحسوبة على التيار الجهادى والمسماة عراقيًا بالجماعات التكفيرية، وعنف الميليشيات المحسوبة على الشيعة ضد السنة وأخرى محسوبة على السنة ضد الشيعة، مما وضع البلاد على حافة حرب أهلية واسعة المدى.

**والثانية**: تعثر العملية السياسية وعدم قدرتها على استقطاب كل فصائل المجتمع العراقى. وبدلاً من أن يصبح العراق واحة ديموقراطية تحول إلى بؤرة تفرز الطائفية والعرقية والانقسامات المجتمعية والفساد الإدارى والسياسى على نحو واسع غير قابل للسيطرة، كما تحول النظام السياسى الجارى تشكيله إلى أداة قمع وتصفية حسابات تاريخية بين عناصر الشعب العراقى.

وكلا الأمرين ساهما فى إبراز الفشل الأمريكى على نحو جلى، مما قاد إلى حيرة فى القرارات وتضارب فى المواقف، وهو ما بدا فى الفترة السابقة مباشرة للعدوان الإسرائيلى على لبنان؛ إذ بدت الحيرة الأمريكية فى أكثر من موقف بداية من الطريقة المناسبة للسيطرة على التدهور الأمنى فى العراق، ومروراً بتعقيدات الملف النووى الإيرانى الذى أحيل إلى مجلس الأمن فى الثامن من مارس ٢٠٠٦ ، فى الوقت نفسه الذى تصر فيه واشنطن على أن كل الخيارات موجودة، إذا ما قررت التعامل منفردة مع هذا الملف المثير، وهى إشارة معروفة وتعنى أن الحرب بديل ممكن.

وكانت وثيقة الأمن القومى الأمريكى المعلنة فى ١٦ مارس ٢٠٠٦ قد أعادت تذكير العالم بأن الولايات المتحدة لم تتخل عن إستراتيجية الحرب الوقائية ضد أعدائها المحتملين، وبأن إيران هى العدو الأول للمصالح الأمريكية والإسرائيلية فى الشرق الأوسط وفى العالم ككل، وأن المواجهة معها أمر لا مفر منه حسب تعبيرات ستيف هادلى مستشار الأمن القومى للرئيس بوش. وبما يوضح أن التيار الأساسى فى الرؤية الأمريكية تجاه إيران هو تيار عدوانى وهجومى ولا يستبعد أبدًا المواجهة المباشرة سواء شاركت فيها أطراف دولية أخرى أم اقتصر الأمر على التحرك الأمريكى المنفرد وحسب نظرية الحرب الاستباقية.

وفى مقابل هذه الإشارات والمواقف التصعيدية الأمريكية، حرص الساسة الإيرانيون فى الفترة نفسها على التذكير بالدور الذى تقوم به بلادهم فى مجال إنتاج الطاقة العالمية، وأن العالم لا يمكنه المغامرة بحرب ضد إيران والتضحية بحجم الإنتاج النفطى الإيرانى

الذى يقترب من ٢٠٪ من حجم إنتاج دول الأوبك المصدرة للنفط. فضلاً عن أن موقع إيران وقدرتها على التحكم فى مضيق هرمز يعنى أنها تستطيع أن تدمر حركة الاقتصاد العالمى فى زمن قياسى إذا ما تعرضت لهجوم أمريكى عسكرى مباغت. وفى بعض الإشارات التحذيرية يمكن لإيران أن تغلق المضيق، ومن ثم يحرم العالم بأسره من نفط دول خليجية أخرى كالبحرين وقطر والسعودية والكويت والعراق نفسه. وليس هناك شك فى أن العسكريين الإيرانيين يعتبرون الوجود العسكرى الأمريكى فى العراق بمثابة هدف مشروع إذا تعرضت بلادهم لعمل عسكرى أمريكى مجنون.

وبالطبع؛ فإن الإشارات الواردة من طهران والتى تحمل الكثير من التضارب المقصود والغموض بشأن نوعية الرد الإيرانى إزاء أى عمل عدوانى أمريكى أو إسرائيلى، توضح أن السياسة الإيرانية تمارس إستراتيجية بث القلق حول نوعية الرد الذى قد تقوم به، وهو ما يدخل فى باب الردع والإقناع غير المباشر للطرف الآخر بألا يخوض تلك التجربة لأن ثمنها سيكون وبالاً كبيراً عليه وعلى المنطقة بأسرها. ونظراً لأن إيران تمتلك بالفعل قوة عسكرية وصاروخية كبيرة، فإن إشاراتها حول رد عسكرى كبير تكتسب قدراً مناسباً من المصداقية.

## تاسعاً: سوريا فى دائرة الاستهداف الأمريكى / الإسرائيلى

ارتبط الفشل الأمريكى فى العراق بتصاعد الأزمة بينها وبين إيران من جهة، وتصاعد الضغط الأمريكى على القوى التى تعد حليفة لها من ناحية أخرى، وهنا تبرز سوريا كما يبرز حزب الله اللبنانى باعتباره قطباً شيعياً لبنانياً ولكنه يمثل أحد وجوه النفوذ الإيرانى الإقليمى، كما أن الأولى تعد أحد أهم حلفاء إيران والمتهمة أيضاً أمريكياً بأنها وراء تصاعد العنف والإرهاب فى العراق من ناحية، ووراء تعثر الاستقرار فى الأراضى الفلسطينية المحتلة من جهة أخرى، وذلك عبر وقوفها ودعمها للمنظمات الفلسطينية الجهادية والتى لم تتنازل عن حقها فى المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلى.

واستناداً لهذا الموقف الأمريكى والإسرائيلى العام المناهض لسوريا[٢١]، كان الحديث عن عزلها إقليمياً وتعرضها لعقوبات أمريكية وربما دولية أمراً معتاداً ومتكرراً، فضلاً عن رفض أمريكى صارم لأية جهود أو مساع أو أفكار تطالب بإدماج سوريا فى السياسات

الإقليمية من خلال العودة إلى طاولة التفاوض بينها وبين إسرائيل . وفى السياق نفسه ومع تصاعد الأزمة الداخلية اللبنانية كان الحديث عن دور سورى تخريبى أمنيًا وسياسيًا مدخلاً رئيسًا فى توجيه الاتهامات لسوريا بأنها وراء الأزمات الهيكلية التى يشهدها لبنان حتى بعد انسحابها عسكريا فى أعقاب اغتيال رئيس الوزراء اللبنانى رفيق الحريرى فى ١٤ فبراير ٢٠٠٥ ، وقد ساعد انقسام لبنان إلى فريقين عريضين، **أحدهما**: يناهض سوريا بكل قوة ويتهمها بأنها السبب الأساسى فى أزمة لبنان، **والثانى**: يرى أن سوريا ذات أياد بيضاء على الأمن والسيادة اللبنانية، ساعد هذا الانقسام فى تحول لبنان إلى ساحة أخرى لتصفية الحسابات الإقليمية الدولية . وهو ما أبرزته وقائع الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف ٢٠٠٦ سياسيًا وعسكريًا .

***



obeikan.com

**الهوامش :**

١ ـ حول مبادرات إصلاح الجامعة العربية فى أعقاب الغزو الأمريكى للعراق، انظر : التقرير **الإستراتيجى العربى ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ص ٣٣٣ ـ ٣٤٦ .

٢ ـ انظر فى تراجع قضايا إصلاح النظام العربى فى العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، **التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ .

٣ ـ المصدر السابق، ص ٣٢٤ .

٤ ـ لمزيد من التفاصيل حول النفوذ الإيرانى فى العراق وانعكاساته على أزمتها النووية مع الولايات المتحدة، راجع الملف الخاص «إيران قوة إقليمية عظمى»، **السياسة الدولية**، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ص ٩٦ ـ ١٢٢ .

٥ ـ لمزيد من التفاصيل حول دور إيران فى العراق فى : محمد مصطفى علوش، تفتيت العراق ومطامع إيران فى الخليج، موقع العربية نت ، ١٨ ديسمبر ٢٠٠٥ .

٦ ـ حول المواجهة الكلامية بين إيران وإسرائيل انظر التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ص ٢٤٨ ـ ٢٥٥ . وانظر أيضًا : أزمة البرنامج النووى الإيرانى وتطوراته المختلفة فى المصدر نفسه، ص ص ٢٥٧ ـ ٢٦٥ .

٧ ـ يستند هذا الجزء على دراسة مطولة قدمها الكاتب بعنوان «الصعود الشيعى فى العراق وانعكاساته العربية» إلى ندوة مستقبل العراق التى نظمتها جامعة أشيك، إسطنبول ٢ ـ ٥ نوفمبر ٢٠٠٦ .

٨ ـ حول مخاطر النزعات الطائفية وانتشارها فى أكثر من بلد عربى وارتباطها بما يجرى فى العراق، انظر : ملف «الطائفية ومخاطرها» فى شئون خليجية، العدد ٤٧، خريف ٢٠٠٦، ص ص ٦٠ ـ ٩٤ .

٩ ـ انظر : د. حسن أبوطالب، «المد الشيعى فى العالم العربى بين الدينى والسياسى»، موقع مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية على الإنترنت، تعليقات مصرية، ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٦ .

١٠ ـ حول الضغوط التى مارستها إسرائيل والولايات المتحدة على السلطة الوطنية الفلسطينية وطبيعتها وعلاقتها بتوتير الأجواء الفلسطينية، انظر : **التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٣٣ ـ ٢٥٢ .

١١ ـ حول نتائج الانتخابات الفلسطينية وفوز حماس ومأزق عملية السلام انظر : **التقرير الإستراتيجى العربى ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة ٢٠٠٦، ص ص ٢٦٩ ـ ٢٨٥، وحول جمود عملية السلام لا سيما بعد الانسحاب الإسرائيلى الأحادى من غزة انظر : المصدر نفسه، ص ص ٢٨٧ ـ ٢٩٥ .

١٢ ـ حول ضعف المواقف الدولية لا سيما الأوروبية والروسية المؤيدة للحق الفلسطينى، انظر : **التقرير الإستراتيجى الفلسطينى** ٢٠٠٥، تحرير د. محسن صالح ود. بشير موسى نافع، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٦، ص ص ١٣٧ ـ ١٥٩ .

١٣ ـ حول حصار حماس حكومة وحركة وتحركاتها المختلفة للخروج من هذا الحصار، انظر : أبو بكر الدسوقى، «حماس والحصار الدولى . . بين التراجع والصمود»، **السياسة الدولية**، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ص ١٣٢ ـ ١٤٩ .

١٤ ـ حول الإجراءات والسياسات التى طبقتها حماس بعد فوزها فى الانتخابات التشريعية كنوع من التأقلم مع ضغوط ومتطلبات وضعها الجديد، انظر: بيسان عدوان، «حركة حماس بين إجراءات التأقلم والضغوط الاسرائيلية»، **كراسات إستراتيجية**، تصدر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ١٦٨، أكتوبر ٢٠٠٦ .

١٥ ـ انظر فى ذلك تحليلا للكاتب بعنوان «حين يفوز الإسلاميون فى الانتخابات العربية»، موقع سويس إنفو على الإنترنت، ٢٧ / ١٢/ ٢٠٠٥ .

١٦ ـ حول دور نتائج الانتخابات اللبنانية فى تعميق الاستقطاب السياسى ودلالاتها الأخرى، انظر: **التقرير الإستراتيجى العربى** ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٣٥ ـ ٤٦ .

١٧ ـ حول اتفاق نيفاشا للسلام فى الجنوب السودانى والتصعيد الذى حدث بعده مباشرة بشأن أزمة دارفور، انظر: **التقرير الإستراتيجى العربى** ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ص ٢٥٣ ـ ٢٧١ .

١٨ ـ حول اتفاق أبوجا للسلام ومواقف حركات التمرد منه وأهم بنوده انظر: **التقرير الإستراتيجى العربى** ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ص ٣٥٦ ـ ٣٥٩ .

١٩ ـ حول دلالات الفشل الأمريكى فى العراق وانعكاساته انظر: افتتاحية **السياسة الدولية** بعنوان «هل فشلت الولايات المتحدة فى العراق»، العدد ١٦٥، يوليو ٢٠٠٦، ص ص ٦ ـ ٧ .

٢٠ ـ حول كون العدوان على العراق مجافيًا للشرعية الدولية انظر مجموعة من الباحثين، العدوان على العراق والشرعية الدولية، رابطة الجامعات الإسلامية، القاهرة، ٢٠٠٤ . ود. حسن نافعة ود. نادية مصطفى (محرران)، العدوان على العراق خريطة أزمة ومستقبل أمة، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٠٣ .

٢١ ـ حول الضغوط التى تعرضت لها سوريا بعد غزو العراق واحتلاله، انظر: **التقرير الإستراتيجى العربى** ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥، مرجع سابق، ص ص ٣٧٣ ـ ٣٨٠ .

## • التعقيب

**د. بهجت قرنى(*)**

السلام عليكم . . فى الواقع إننى سعيد جدًا بحضورى فى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية؛ فأنا لم أكن أود أن تضيع منى فرصة الاحتفال بالذكرى العشرين لإنشاء مركز البحوث والدراسات السياسية، وأعتقد أنه كما قالت د. منى البرادعى (عميدة الكلية) إننا فى كثير من الأحيان فى الوطن العربى نفتقد المؤسسة، التى غالبًا ما تظهر وتختفى (ونحن فى هذا الإطار لن نتحدث عن الأحزاب السياسية)؛ فكثير من المؤسسات تظهر ثم تختفى من حين لآخر . . إلا أن هذا المركز بقى رغم اختلاف إداراته (ابتداء من أ. د. علىّ الدين هلال، ثم د. نازلى معوض، ثم د. نادية مصطفى، وحتى تولى أ. د عبد المنعم المشاط)، وقد كان فى الواقع ـ كما قال د. حسن أبو طالب ـ مركز نقد علمى وسياسى ليس فقط فى كلية الاقتصاد أو فى مصر؛ ولكن أيضًا فى المنطقة العربية؛ فهذه احتفالية خاصة بالنسبة لى؛ فهذا المركز كان حلقة الوصل بين الأجيال المختلفة من الباحثين باتجاهاته الرائدة التى نحتاجها فى هذه الآونة.

تمنياتى بالتوفيق للدكتور عبد المنعم المشاط، الذى يبدأ إدارته للمركز مع الذكرى العشرين، وتهنئتى له وللدكتورة ناهد عز الدين لاختيار موضوع يعتبر موضوع الساعة، ليس فقط بالنسبة للحياة اليومية والممارسة؛ ولكن بالنسبة للمفاهيم التى يثيرها هذا الموضوع.

وأعتقد أنه من المهم فى مثل هذه الجلسات والمراكز الأكاديمية أن نلقى نظرة على الأحداث، ونستخلص نتائج تحليلية معينة . . وفى الواقع فإن ما قام به د. محمد سالمان فى ورقته الثرية يعتبر ككتاب فى العلاقات الدولية، ويناقش فيه تقريبًا كل شىء، سواء من ناحية المفاهيم الأساسية أو الممارسة فى مناقشته للقوى اللينة . . وهناك إضافة بسيطة إلى

(*) أستاذ العلاقات الدولية بالجامعة الأمريكية.

فكرة أن هذا المفهوم جاء أساسًا من «جوزيف ناى» أستاذ العلاقات الدولية فى جامعة هارفارد، وصاغه فى إطار مناقشة محدودة؛ ففى سنة ١٩٨٧ ظهر كتاب مهم (يدرس هنا فى كلية الاقتصاد) خاص ببول كنيدى عن «القوى العظمى منذ الإنشاء وحتى التدهور». وفى هذا الكتاب أثار كنيدى مفهومًا أساسيًا ألا وهو انتهاء الإمبراطوريات، وأوضح أن القرن التاسع عشر هو قرن الإمبراطورية البريطانية، والقرن العشرين هو القرن الأمريكى، ولكن أمريكا ستنتهى.

وهناك كتاب آخر للكاتب الأمريكى ناى بعنوان «باون تونيد» ظهر عام ١٩٩١، ومحتوى هذا الكتاب يتضمن أنه بمقدرة الولايات المتحدة أن تتزعم العالم، وتحدث عن بعض المؤشرات التى أشار إليها د. محمد سالمان، ولكن فى نفس الوقت تحدث عن الموضوع الرئيس؛ ألا وهو موضوع القوة اللينة... وأنه لو تحدثنا عن الأغانى اليابانية فكم شخصًا يسمع هذه الأغانى وكم شخصًا يتكلم اليابانية؟.. وأن القوة اللينة فيما بعد ليست مرتبطة بالقوة الصلبة، ولكنها أساسية فى نظام عالمى يختلف عن الواقعية السياسية ويقوم على الاعتماد المتبادل بين الشعوب، ومن هنا أهمية القوى اللينة. والنقطة الرئيسة هى أن د. محمد سالمان يثير مفاهيم كثيرة وأساسية يجب أن نأخذها فى الحسبان؛ فقد أشار إلى عدم التوافق فى الأدب، وقد تحدث أيضا عن الثقافة، وهى من النقاط الأساسية التى لا تزال غامضة فى العلاقات الدولية. وقد أشار د. محمد سالمان إلى كتابات صمويل هنتنجتون والصراع بين الحضارات.. وقد أعلن هنتنجتون بعض الشعارات المستفزة؛ مثل أن الغرب هو الأفضل، بالإضافة إلى كتاب آخر عن هوية الولايات المتحدة الأمريكية، وأنها دولة مهاجرين، ولكن العنصر الأساسى فى الولايات المتحدة هو العنصر الأبيض البروتستانتى الذى يتكلم الإنجليزية، فإذا جاء المكسيكيون فلا بد أن يندمجوا فى العنصر الأساسى.. ومن هنا جاءت أهمية أن الغرب هم الأفضل.

وقد أثار د. محمد سالمان موضوع الهجوم على نيويورك والبنتاجون فى سبتمبر ٢٠٠١. والنقطة الرئيسة التى يجب توضيحها هو أن هذا الهجوم لم يصب القوى الأمريكية؛ بل رموز القوى الأمريكية.. وقد زادت القوى الأمريكية، والمؤشرات التى تكلم عنها د. محمد سالمان واضحة فى هذا الموضوع، ولكن يمكن القول بأن الحادى عشر

من سبتمبر أصاب القوة الأمريكية فى مقتل من ناحية أن أمريكا والأمريكيين كانوا يعتقدون دائمًا بأنهم القدوة فيما يتعلق بالحريات المدنية، والذى عاش فى أمريكا يعرف جيدًا أن الأمريكيين فخورون بذلك، لكن اليوم أصبح هناك تدهور شديد فى الحريات المدنية فى الولايات المتحدة. . وهذه نقطة يجب التركيز عليها جيدًا؛ فالحديث عن معتقل جوانتانامو، وما حدث فى سجن أبو غريب؛ هذه أشياء من تأثير هجمات سبتمبر. . وأعتقد أنها تضر بأمريكا أكثر من ضررها بالقوة العسكرية الأمريكية.

وقد علق د. محمد سالمان فى حديثه على كتاب الانتصار الأمريكى لنيكسون؛ وهذا الكتاب يتحدث عن الانتصار الأمريكى بدون الحرب، وهذا الكتاب قد كتبه نيكسون قبل نهاية الحرب الباردة، لكن انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى أوضح أن الولايات المتحدة يمكن أن تنتصر بدون حرب، ونحن حاليًا مع أمريكا التى تؤمن بالهزيمة مع الحرب ضد الجماعات الصغيرة، وهذا من أسباب التأزم الأمريكى بين الخبراء.

وبالمناسبة فمجموعة بيكر التى تدرس موضوع العراق كانت محلا للنقاش فترة كبيرة جدًا داخل الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنه كان من غير المعقول أن تكون هناك وزيرة خارجية مثل كونداليزا رايس (وهى أحد رموز الصقور فى الإدارة الأمريكية) تقبل أن يكون وزير خارجية سابق مثل جيمس بيكر رئيسًا للجنة لبحث السياسة الخارجية الأمريكية، لكن من علامات الأزمة أنها قبلت وتحمست لهذه اللجنة. . وتقرير هذه اللجنة سيظهر وستكون فيه بعض النتائج الهامة.

والمعقب لكى يساعد الحاضرين ـ خاصة عندما تكون الورقة ثرية ومشحونة مثل ورقة د. محمد سالمان ـ يستخلص نتيجة أساسية أو خطًا كبيرًا لكى يوضح الصورة. . وأنا أعتقد بعد الورقة القيمة للدكتور محمد سالمان ـ وبعد عرض د. حسن أبو طالب الذى تميز بالكفاءة الشديدة بالنسبة للبيئة الإقليمية ـ أنه بالنسبة للبيئة الدولية فهناك هيكل غاية فى الوضوح هو هيكل الأحادية القطبية، وقد ذكره البعض قبل ذلك ولا سيما وقد اتفقوا على قوة الولايات المتحدة وتقدمها العلمى الباهر والمؤثر. .

الذى يستهوينى هو قوة الأمريكان والعلماء الأمريكان، وفوزهم بنسبة تصل إلى ٩٥٪ من جائزة نوبل على مستوى العالم، أيضًا كمية العلماء العظماء الذين يذهبون إلى

الجامعات الأمريكية، ومنهم د. أحمد زويل وغيره ممن تعلموا فى جامعات أمريكية، وذهبوا ليطوروا أنفسهم داخل المعامل الأمريكية ويزدادوا معرفة بالتكنولوجيا العلمية، و«أمورتنى شن» ـ العالم المعروف فى جامعة كمبريدج ـ تعلم وطور أبحاثه فى المعامل والجامعات الأمريكية، وفاز هذا العام بجائزة نوبل بعدما تعلم أكثر وأكثر فى جامعة هارفارد. . وهناك العديد من الدول تحاول اللحاق بالولايات المتحدة الأمريكية مثل الصين بقوتها الإقليمية واليابان والنمور الآسيوية. . كلهم يحاولون اللحاق بركاب التقدم الأمريكى؛ ولكن أمريكا تربعت على عرش القوة.

أما بالنسبة للدكتور حسن أبو طالب فلم يشر إلى أن العلاقة بين النظام الدولى والنظم الإقليمية علاقة رأسية من فوق إلى تحت، ولكن النظم الإقليمية تساهم بدور كبير وتؤثر بالفعل على النظام الدولى، ونحن نحتفل بالذكرى الخمسين لمعركة السويس فى نهاية الإمبراطوريات؛ فكل ذلك أدى إلى تعقيد النظام الدولى. . وتأتى أهمية القوة اللينة داخل المجتمعات وتأثيرها على العلاقات بين الدول، والتى كتب عنها د. عطية حسين، أو جماعات الجريمة المنظمة. والمفهوم الأساسى هو التعاون بين قوة النظام الأمريكى، مع تشعب وتعقد العلاقات الدولية. . ومن هنا يبدأ الخلل والخطر الكبير.

أما بالنسبة للدول العربية فهناك نقطتان يتم التركيز عليهما لم يذكرهما د. حسن أبو طالب؛ وهما العجز والشلل العام فى النظام الدولى. . فهذا النظام ما زال يعيش فى الماضى. . ود. حسن أبو طالب يذكر علاقة إسرائيل بدول آسيا؛ فنجد أن هناك ١٠٠٠ خبير إسرائيلى فى آسيا. . ونقارن ذلك بالدول العربية فنجد هناك شللاً وعجزًا تامًا. . وقد ربط د. حسن أبو طالب بين ما يتعلق بأزمة دارفور والحرب الإسرائيلية على لبنان؛ فهناك انقسام داخل الدول العربية حيث نجد معسكرين: المعسكر الأول وهو المعسكر المعتدل (مصر والسعودية والأردن)، والثانى هو المعسكر المقاوم (سوريا وحزب الله والحكومة الفلسطينية).

وبسبب العجز والاستقطاب؛ نجد أن هناك دولاً انشقت عن الموقف العربى؛ فهناك إيران التى كونت مفهومًا جديدًا للعلاقات الدولية (مشروع الشرق الأوسط الإسلامى

مقابل مشروع الشرق الأوسط الكبير)، وهناك تركيا التى تتعامل من زاوية أخرى؛ حيث تقوم بمنع دخول أى تمويل أو مساندة إلى حزب الله. . وعلى الجهة الأخرى تجدها تصرخ فى إذاعاتها أنها تدين إسرائيل. . فلقد أسقطت الحرب الإسرائيلية على لبنان أنصاف المواقف وأنصاف الرجال ـ كما جاء على لسان الرئيس السورى بشار الأسد ـ وقد بينت الحرب أن الموقف المعتدل ما زال يسيطر على الأمور داخل المنطقة العربية. . وحاليًا لا يوجد مكان للأداة العسكرية لحسم الصراعات العربية كما صرح بذلك الأمين العام لجامعة الدول العربية. والاتجاه المعتدل هو المسيطر داخل المنطقة العربية، وهذا المعسكر يحاول توجيه العقل الأمريكى؛ فعهد الفوضى المعتدلة قد انتهى، ولا يزال هناك انفلات وفوضى كبيرة. . شكرًا جزيلاً. .

***